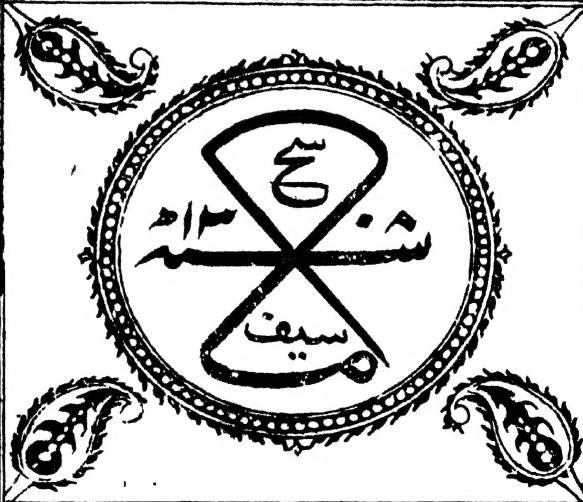


بِسْمِ تَقْضِي حَاجَاتِ الْأَرْضِ خَالِقِ رَبِّهِ

وَرَبِّ زَمَانِ بِرَكَاتِهَا مَانُ سَعَادَتِ اقْتِرَانِ كِتَابِ جَوَابِ سَمْعِي بِهِ



أَرْصِيْفَاتِ الْجَمْعِيْنَ سَيِّدِ التَّقْوِيْنَ سُلْطَانِ الْعِلْمِ وَالْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ أَهْلِهِ مَعًا

طَبْعُ بَنِي تَصْوِيْفِ تَحْقِيقِ مَطْبُوعِ كَرْدِيَّةِ



الحمد لله الذي شرفنا بسمه ايك الافياف على وجوه المردة الليام ووقفنا الفصل
شكوا عبدة الاصنام عن الرب او الالكاتب الفحام وثبت اقدامنا على طر
متابعة سبيله لانه المبعوث الى الخاص والعامة وهذا نال كروب سيفنة الاله
البركة الكرامة المعصومين صغار الذنوب وكبار الاثام وجعلنا من الذين
باليد الرجل مكابد عبد العجل من الخصام فصحوا ونعسا لهم يوم يوخذ
بالنوا والاندلة ففهم على ذلك حمد كثير ونصل على نبيه واهليته الذين
اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا سيما ابن عمه وصهره الذي صلبه
الفقار اعناق المشركين ابتغاء مرضات ربهم لعالمين واعلم كل من الدين ببلد
اليمن وعرق الحبش باني هو امي رفق كعب الكعبة البدي الحرام فخرج جوارحه
الاصنام جهدا لله يوحى وخير حمد يشتم ايضا الذين لا غيارا حذا واعانة من
لخنا رجلا الغارة الفار من ايدي الاشرار وولوا حرة الى الفجار من كان
يرغمونه من الاشد لم على الكفار ونسجياتهم يومئذ قتل المذار فتروك
سيدا لا يراين الاعادي ولا غيارا ثم نسلم على اصحابه الاخير الذين

النواميس لا لهية ، ونكوع رايد فكري في حياض الاحبار النبوية و
الاحكام الاممية اذ انا برسالة فتم العزيز من مولاتا عبد العزيز المخلص
بالعزة قد نضمها في سلك حواشي الملاية الحنفية واستدل بها على
وجهه غواشي لاكار الشريعة الحنفية دفع فيها اعلام مخالفة اهل البيت
الاطهار وذهب منه اهل من خلفوا احكام النبي المختار تصديقها لنقض
كلام التحرير الجلال كرم والشيخ السيد الخنجي على المكعب في العاوم
العقلية ، والقولية طويل لباع في المعارف الفرعية والاحلية تلج
المجتهدين في المتكاملين شيخ الاسلام والمسلمين الشيخ محمد الطويل
والدين محمد الطاعامله الله بالطافه الشاملة وتوضيحه النور
مراضيه الكاملة في بحث غسل الرجلين ومسح الخفين فانه اعلى الله مقامه
ذكر في شرح اربعينه ما يقطع ايدي القائلين بغسل الارجل ارجلهم من
ويقطع منه بكنى اهل الخلاف على غاية الاعوجاج ولا اعتساف وان
مسح الخفاف لا يستقيم عند اول المسكة من الاسلاف ولا خلاف
فلما تشرف الناصب الجربور بمطالعة شرح الاربعين لساحر النور
حلا غالية التعصب العناد بحماية الحق واللداء على نقضه بطماننا
الناس وتضاهي دعا وكما السجاح هيته اصبها اير الثريا من الشواهد النعاعة
من لكوي واية مناسبة للظلم من لنور لكن لم يجعل الله له نورا فماله
من نور فريتا عثرت على عثراته ، واطلعت على زهاته راينها تليعا
كا داغتراية من لا يمان من التحقيق ولا يشتر عينا في راي الخلد موقوت

اع
اعظم من شين

عن سواد الاجتهاد الى رافق لسم الاجوبة على جوده بشهاته بحيث
يتطالعادونها الخالف والموافق وكشف عن اسرار طهقت صحا على السوء والامتنان
لاصحاب الشقاق واربابا التفاق ازاحة للبغث واحياء للسنة طلبا
لمرضاء الله مويدا لدين جدي رسول الله فاجلت فيهما ما كاله صوفان
انظارى واظهرت دون القدر عليه صقور افكارى فانتقمتا من المجرمين
وكان حقا علينا نصر المؤمنين وبادرنى الى تحريم مختصر منيف وموجز
شريف ضارب الصمغ عن الاطباء بالمل طاويا الكشم عن الايجاز المخل
فجاء بحمد الله الملك العلاء بعد مضى برهة من الايام كما ترى قالعا
لعرعرهم واصلهم حاصدا لزرعهم وبقلام ناقض الظمير كمنقض كل من
مقراته، مبطلا للفت السمين من هفواته، هذا مع تراكم افواج الضف
وعساكر الامراض على الافايم الجسدانية، وتلاطم موج الهوى ومكان
الزمان بالجوارى الرحمانية ولقد خطر بالبال على حسب الحال انراء
بجمال ناصب لبق الال ماظمه بعضا هل الكمال جزاء عاجل هذا ولكن
ستصل اجلا نارا الجحيم لقد حاجت الدين الله نفسه فغدرى واضم عند
الكثير وماج الطبع مع حلى وحسب معاذ الله من عضيل الحليم وشمينا
بالسيف لما ستم فانه لم اء الاعلاء سافح، وها ان اشرع فى نقص كلام
مستعين ارباب العباداته خير من سئل فجاد قال تبعا لجملة الحمد لله
الذى اعطى اعلاما لدين وفرغ الوية الحق المبين، غنى قوما يجهدون
فى اعلام كلمته بالسيف القائم وعزى بالايخافون فى اجراء حكمه

تجربا لمدى ريس
مما هو عليه من

العلم الاخر من علم
اذا دبر و مشق و قد
ان دبر و مشق و قد
بني في علمه و قد
على فقه و قد

لصورة اللآلئ قطع دأوا على ما يلحق الحق ويبطل المبطل ولو كره
المجرمون، وشذوا زوايا ما بحيث لا خال لهم ان حزب الله هم
الغالبون لئلا لا سلام بالندرج على وفق ما اقتضت حكته البالغة
حتى شاع في الاقطار والامصار كثر من اخرهم شطاء و فازرو فاستغلظ
فاستوعل سقوه ليجهل الزارع ليغلبهم الكفاؤ والصالح على ما برسله
بدن الحق ليظهر على الذين وبعث بالهدى رحمة للعالمين لثوبى من اجاب
دعاء و فضا من السعداء و سلك سلك الهدى و ويل لمن طوى الكفر
فكان من الاشقياء و حبط خطب العشواء و على و لاده و ازواجه الذين
اذهل الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا، فمن لم يتشرب بكتاب
الله ولم يعصهم لم يعش في ميا و سيجل سعيها، وعلى اصحابه الذين
هم شذوا على الكفار و جاء بينهم بيتون فضلاء الرابى و قد في ثراهم ركعا
سجدا اسماهم في وجوههم من اثر السجود و لبعنا في لما فرغت من تحصيل
العلوم العقلية والعقلية اشغلت رءسهم من لايام بمباحثة علم كلام و مشيئا
للقواعد السنية بالادلة السنية مبينة للعقائد الدينية بالحجج
اليقينية و مؤل السنة بالبراهين القاطعة مزينة للثبوت بالقياسات
المسماطة فزالت بعض من المتأخر اما حكمي بن شيئا على ما عظم
ابحيفة قال كنت رجلا اعطيت جد لاني الكلام ففقدته و هو فيه اورد
وبه اخاتم كان اكثرها الخصب بالبحر و دخلها ثيفا و عشرين
متن اقيم سنة و اقل اكثر و كنت قد اذعنت لخوارج من الاخصية

ما من
بينة اخرج رءس
تقوا الله و اجاب
جميع الوجوه

مؤلف من الخزانة
التي في كتاب
الذي في العلم

وغيرهم وطبقات أهل الأهواء وكنت بحمد الله أعظمهم واقهرهم وأهينهم في
 طبقاتهم أحداً جلد من المعتزلة لأن ظاهر كلامهم موهبة تقبله القلوب
 وكنت أزيل قلوبهم وأما أهل الأديان وأما الحكماء الذين يخالفون الحق فكانوا
 بالكوفة أكثر وكنت أقرهم بحمد الله أيضاً وكنت أعد الكلام أفضل العلوم
 وأرفعها فلما رجعت نفسي وتدبرت فقلت إن للتقدمين من أصحاب النبي
 والتابعين لم يلتفتوا إلى الخوض فيه بل مسكوا عن ذلك وكان خوضهم
 في الشرايع وأصول الفقه فتركوا الخوض في الكلام ورجعت إلى ما كان عليه
 السلف وجالست أهل المعرفة بذلك والله الحمد فالتزمت الاستيعاب
 بالفقه ابتداءً للسلف الصالحين وأردت جمع الفوائد المتعلقة بهذه
 الكتاب الذي لم يؤلف كتاب مثله في هذا الباب لكن لما رأى الفقه أدق
 العلوم تعليلاً وتفسيراً وأعمها تصويراً وتقديراً أسسمت فقه الأئمة الإحنفة
 فإن نظرة أدق الأنظار وفكر أعظم الأفكار لا يخفى على ولا إلا الباب
 فضله وحالته فإن الناس كلهم في الفقه عبالة قد اشتغلوا بالصياغة والتمثيل
 وسمو حقيقتهم تبلغ وهي لا يسلم لجميع الأئمة ربيع العلم هو على المثلثة إرأعه
 كنت أقدم وكذا وخر آخر إلى أن فرض الله تعالى أمانة المؤمنين وخلا المسلمين
 فمن هو مغيض شائبة لا إرادة على راع قلب العلماء عجز في نهال العطف
 في بسليته أذهان لا دكاء ضابطاً أقطاراً لا مصاباً بالفتنة القاهر رجاها في الحق
 بالشوكة الباهرة حصاً الصداق مع الحق اليقين المنصو بالهبة العزيز
 والنص المبين ذوالنماء بطلع الخربة هو قصب السبق فلذلك العلية

على
 الشارح
 المبدع
 في
 بيان
 معنى
 الفقه

المويد بالتأيدات النازلة من السماء المظفر بالجود الغيبة على
 الاعلاء مع اهل الاسلام على عبدة الاصنام مروج السنن لاصحابها
 المبدع على سبيل التكميل يحفظ الدين عن الزيادة والنقصان حافظ الكتاب
 والسنة على وجه الاتقان هو الحق ظل الاله بكمال اتباعه لاحكام الله الذي
 ليس له في احوال العدل وقيام الاحسان المماثل والموازي الى نظير في الدين
 محمد اوزنك نزيه عاظم كبر بلا شاة غايري اللهم شيد أسكن سلطنة بالقص
 الدائم المحلل ولد بناء دولته بالفقه القامير الموبدين وابتدوا ل عاظمته الى
 يوم الدين وخلق ظلال رافقه على مفارق المسلمين فصارت لهم اهل التحصيل
 بيا من افاضته عليه وكانت غرايم اصحاب التكميل بركات عناياته في فهمها
 بتوفيق الله العزيز وسميتها بفقه العربي لاهل لخير التوكل على الله وطلب
 الهداية انه الوكيل في البداية والنهاية أقول ذكره البسملة في صدر كلامه
 ليس بوجه بل وجه لان المقرر في تقدير الفعل المحذوف الذي يتعلق به باء
 بسم الله ان يقدر بصيغة المتكلم كقراءة وابتداء كفاعله ايضا وفي تفسيره
 وغيره في غير فاذا كانت الافعال صادرة عن العباد بحسب رادة الله ومخلوقة
 له تتعلق زعمهم ليكن لتقدير صيغة المتكلم في غير الله ولا الله ولا التبر
 والاستعانة باسمه غرامه وجه فان الاشعرية اللاشعورية قلما تكون خالق
 افعال عباد الله فمن المستعيز ومن المستعان وكيف لا يستعان واما المختص
 هذه الطائفة الكسبية من القول بالكسب فلم يبق عليه دليل يثبت اليه بل غير متعلق
 فضلا عن ان يستدل على ان التصديق بوجود شيء من غير تصور فلا سند ومثاله

الآباء التزم الحبر وإنه أتى به اضطراباً وكفبه عليه عاراً إنه لا يكون كذا
 الاسم والله فائدة لا تخادعهم مع الله عندهم وكان مع خلق الشر ثم العناد
 عليه كيف يوصف بالتميز والرحيم وأما تصديرة الكلام بحمد الملائكة للعلماء مع تخلفه
 عن متابعتها إيماءة لا تتركه وركوبه مخالفة لهم عليهم السلام فهو ما يفتخرون عليه الخاص
 والعام فإن لم يفرق بين مقام الحمد والشكر وحمل التحسُّر والندامة وكيف
 يرضى عاقل بأن من ابتغى بصليبه مخالفة الثقلين بحمد الله ويشي عليه بالجملة
 الافتتار بالحمد لشعربان تأليفه نعمة من نعم الله سبحانه فمن ألفت كتاباً أو رسالة
 في تحميد الذين ومخالفة رسول رب العالمين لم يسع له عد تأليفه نعمة فهو
 دليل على كونه في التمجيد من المكارين لا من زهر الشكر ثم لا يخفى على أهل الكفا
 ما في فقراته من عدم مراعاة براعة الاستهلال أما قوله عزز قوماً الحر فهو
 وإن كان في نفسه مطابقة للواقع لكن إرادة من هذه الحشوة عجيب إذ فيه
 تعريض عظيم بحال الخلق الراشدين الفارزين من الذخرفيتاد ومنه ازواجهم
 قال بن أبي الحديد المعتزلي في بعض قضايا عه واجبك نسباً من الحق كثر
 فلو تغشيتهم رسول الله وضاقت عليه الأرض من بعده رجوها
 وللنصر حكم لا ينافي بل لا ينافي في حين فراره في أحد قد فرغوا وخبروا
 ولكن ما ذكر من عدم الخوف في أجراء الأحكام من لومة اللائمين يختص بسبب التيقن
 وليست بالدين دون الغاصبين الظالمين لا فائدة كثيراً في التعرض لبلوغ التاليم
 إلا الاستهلال أما قوله في الخلق جميعاً على عمله لأن كثر لنا مقين والوفاء
 قلوبهم كانوا يجيدون دعاءهم لمعالي ذخارف الدنيا أو هم من لقل بل كان لنا

مع نعتهم على
 كثر من الذين
 البستوا الجمل
 وجميعهم في الدنيا

[illegible]

ناهول ثمة الكبار وكذا قوله رجماء بيه الم آخر ما قال بل كان المتب
بحال خلفائه ان يقول اشداء على اهل بيت رسول المختار فرأون من الكفار
واما ما ذكر من حكاية يحيى بن شيان عن ابي حنيفة للشتملة على افعامه
المعتزلة فانه ما ظاهر على ما اطلع على ادلة المعتزلة في العدل وغيره اعراضه
والفقه عن كلامه يدل على كونه من يد اهل الحق غاية الاحكام وظاهر
ان اقراره لنفسه غير مسموع مع ان رجوعه الى الفقه لما كان لتقر بالقبلا
وتحريب الدين وكفى ازراء بما له ما في التاريخ الصغير للبخاري حدثنا محمد بن
نعيم بن حماد قال حدثنا الفرزاي قال كنت عند سفیان فقع النعمان فقال الحمد لله
كان ينفذ الاسلام وعودة ما ولد الاسلام اشام منه وقال العيني في
المجلد الثالث من شرح صحيح البخاري وهذا الجار مع شدته قصبه وظهر تحمله على
مذاهب حنيفة اليهود صفة منه حديثا واحدا وقد تعكيرا في تحصيل حد
صحيح في البحر من خججه في صححه فافهمه انتم وقال لشين عبد الحول هو
في شرح سفر السعادة ما حاصله ان الترمذي كان شدة التعصب من اهل البيت
والاجتهاد راسقا الامام الاعظم ابو حنيفة الكوفي فقال بن خلفان في تكميله
لم يكن ابو حنيفة يعارض سوفلة العربية في ذلك ما روى ان ابا عمر بن العلاء
المقري القوي المقدم ذكره ساله عن القتل من المتقل هل يوجب القوام نقلا
لا كما هو في اقدم مذاهب خلافا لالامام الشافعي فقال له ابو عمر لو قتله
بحر الخبيث فقال ولو قتله بيا بقبس والصلاب بن يقول بيا بقبس انتم
وقال كشاف عن مقاتل انه سال باحنيفة هل تجزأ الصلوة في الجماعة في

مع توقفه في
القبس من

على ترجمة قوله صدامتان ثم ترك الركوع ونية تفرق بين لا تحويينهما فلا يفر
 الشهادة ثم يجثا في اخر صلوة بدلا عن التسليم ولو سبقه حدث يعيد
 الوضوء في اثناء صلوته ويجثا بعد ذلك لانه لم يكن قاصدا في حدثه
 الاول فيحل غرض صلوته على الصلوة فالذي ينبغي ان يقطع به كل ذي دين ان مثل
 هذه الصلوة لم يبعث بها نبيا ولا بعث محمد بن عبد الله بدعاء الناس الا بها انتم
 ولا جرى لو ذكرنا فيكم في العجائب والاعمال الطال الكلام ولذا ذكر شيئا بسيرا
 يليق بان يعضك عليه الصلابة قال فجامع الروايات ابو حنيفة يرى اصل الحرام
 ان ينظر الى العورة وفيه هكذا ايضا فيفسله الى الحديث المذكور على الدبر بطون
 الاصابه من يد اليسر وفيه إشارة الى انه لا يدخل في اصابع الفرج احتراز عن
 التماس باليد عن محمد انه يدخلها وقل محمد بن مقاتل انها تدخلها قال الفخر
 الرازي في التفسير الكبير في ذيل تفسير قوله تم حرمت عليكم لمهاكم الاية
 المسئلة الثالثة قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل امرأة ودخل بها لا يلزمه الحد
 وقال تشافعي يلزمه ثم قال بعد كلام المسئلة الثانية قال ابو حنيفة
 المخلوقة من ماء الزاني تحرم على الزاني وقال تشافعي انها ليست بنتا فوجب
 ان لا يحرم وانما قلنا انها ليست بنتا لوجوب الادل ان بابا حنيفة ما لا يشبه
 كونها بنتا له بناء على الحقيقة وهي كونه المخلوقة من ماء ولو سلم على حكم الشرع
 بنيت بهذا النسب فلا يلزمه على مذهبه طرد عكسا لما طردا فهو انه اذا شرب
 جارية بكر لو افترقها واجلسها في داره الى ان تلد فهذا الولد معلوم انه مخلوق
 من ماء فقلنا ان بابا حنيفة قل لا يشبه نسبها الا عند الاستلحاق ولو كان

على قولنا انما
 والفتوى المذكورة
 شيخنا الفاضل
 بن عبد الله

على ما دللنا من الروايات
 فكيف يمكن
 والجميع يجهلون
 انهم لا يرون شيئا
 وقد روي عن علي بن
 الحسين بن ابي
 نقول

اعضاء الله بخسة مخالف للنصر والعجائب هذا التصريح يفي في المشركين
 منجس فان المؤمن ليس بمنجس ثم ان قوله طبعوا القضية وقالوا المشرك طاهر والمؤمن
 حال كونه محمداً لا يجنبنا نجس فزعوا ان المياه التي يستعملها المشركون في
 اعضاءهم بقيت طاهرة وطهر المياه التي تستعملها المساكين في اعضاءهم نجسة
 بخاسة غليظة وهذا من العجائب في كلامه وفي جامع الرموز للشمس الدين
 محمد القسافي لو طعن الخط الذي انصبوب صار ملكا له بل حرك هذا عند
 واما عند فيجوز ان يكون موضع طعنا ما مغموسا فابتلع وفي متا وفي قاضي
 من كل الخطر والاباحة اذا غضب الدارهم من قوم وخطب بعضها ببعض
 بملكها الغاصب في حق الحيوان الذي يرى الشافعي قال بن شاذان في
 وابو حنيفة على جعفر بن محمد الصفاق فقلت هذا رجل نقي من العراق فقال
 لعله الذي يقبس الذين يابى اهل نعمان بن ثابت ولم اعرف اسمي الا ذلك اليو
 فقال له ابو حنيفة نعم انا ذاك اصلحك الله فقال له جعفر بن تقى الله ولا
 الذي يرايك فان اول من قاس بوايه بليليس اذ قال ناخيه منه فاحطاه فبنا
 وضل ثم قال له اتحصن ان تقبس اسك من جسدك قل لا قال جعفر
 فاحترما جعل الله للموحة في العينين والمرارة في الاذنين والماء في
 المخزن والعدو وبني الشفتين لا يضر جسدك الله ذلك قل لا ادرك قال
 جعفر بن الله ثم خلق العينين فجعلهما شحيتين وخلق للموحة فيهما من
 على ذلك ولا يمكن انما فاذ بنا وجعل المرارة في الاذنين منامه عليه ولو لا
 ذلك لخرجت الدماء من تحت اللسان في الماء في المخزن ليصير منه القدر ينزل

ويجوز منه الرجم الطيبة من الرجم الرديه وجعل المغدوبه في الشفتين ليحدين
العلقة الطعم والمشب ثم قال لا يحنفه اخذ عن كتمانوا مشكوا وانما
ما هو قال ادرك قال جعفر هي كماله الا الله فلو قال لا الله ثم سكت كان
مشركا ثم قال ويحك ايما اعظم عند الله انما قتل النفس التي حرم الله عز وجل
بغير حق او الزنا قال بل قتل النفس فقال جعفر ان الله تع قد قبل في قتل النفس
شهادة شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فاني يقول القياس ثم
قال وايما اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال لصلوة قال فما بال الحاضر
نقض الصوم ولا نقض الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا تقس لدين بربك
فانا نقض غدا ومن خالفنا بين يدي الله ثم نقول قال الله تع وقال رسول الله
وتقول انت واصحابك سمعنا واربنا في فعل الله تعالى بنا وبكم ما شاء منكم
ولنقض في ذكر فضايحه علم ذلك القدر فانها لا تكاد تحصى وهي في الاشتها رحيش
لا يخفى على ولي الغفر ومن لا يكفيه اليسير لا يكفيه الكثير واما باقى اقول الله
فليس لنا غرض بنقضه فنضرب عنه صفحا ونطو منه كشفا ثم قال في شرح
ما يتعلق بقول صاحب الهداية قال الله تعربا ايما الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم الآية ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس على
النص لفظه هذا قوله بعد انقضى العلم ان في طهارة الرجلين اربعة احتمالا
وقد صار كل واحد منها مذموبا للجمود حيث اورد الظاهر على الاصغر فاني ومن تبع
والغير مذموب على الجبائي المعتزلي ومحمد بن حزم الطبري لا يهو اجل من الشيعة
لا محمد بن جرير الطبري المشافعي الامام كذا في الوهاج والسير محمد الاماميه والغسل

مذهب الصفا والتابعين والائمة الاربعة وغيرهم من اصحاب السنة والجماعة
 قال هل الحق الفصل ثابت بالتكليف والسنه واعترض عليه بانكم وجهتم
 قراءة النص في قولهم وارجلكم بوجهين الاول العطف على الوجهي كاد
 الثاني تقدير غساوا ونحو انتم في الثاني منه مساو فان باب التقدير
 واسع وكل من ان يقدر ما يوافق مذهب فيبقى الاول عن العطف
 على الوجه وانه كما لا يخفى على نظم الكلام لان تخصيصه من قبيل ضربين عايد وهو
 واكر متخالفا وبكر يجعل كبر عطف على نريد وارادة انه مضر وكبكرم
 وهذا سيجب حاشيته فربما الطباع ولا يقبله الاسماع فكيف يحتم اليه
 ويجعل القرآن عليه فتعين اما العطف على محل للرؤس واما جعل الواو
 لامعية وكل من ماصح فيلزم عليه وقد حلت قراءة الجبر على مس الخفي تارة
 وعلى الجواز تارة وعلى العطف على الروس للاختصاص في المسبب انتم وعلمتم على الظاهر
 الاخرى وهذه محال بعيدة وتوجيهها غير سديد في الحل على مس الخفي
 فبعد ظاهر اذ لم يجر لها ذكر ولا دللت عليها قرينة وليس مما في الجواز
 جدا فكيف تعدلون في الاية عن الظاهر وتخلو على هذه الحل التاخر
 الغير المتبادر واما الجبر على الجبر فضعف جلالا نكره والتمناه فكيف يليق
 الركون عليه وحل كلام الله عليه ثم من جبر في ظاهره بشرا لا يتوسط
 العطف بشرا من اللبس بخبر خبر الشيطان مفقودان في الاية الكريمة
 فانقول به عدل عن الطريقة القويمة والجمادة المستقيمة فالعطف على الروس
 ليغسل غسلا خفيفا شيها بالسحر ووطن اوردته هذا الكسلكه ظاهر لا غش

فإلّا المعطوف في حكم المعطوف عليه باتفاق النحاة وهل يليق من رشيد أن يقول
 أكرمته زيداً وعمراً واستخرج خالد في كرمه بغير تكرار على ذلك لمشاركته في السخية بل لا
 علم أن الأرمه كان أكراماً قليلاً شبيهاً بالسخرية وأيضاً لا يريد بالمسح بالنسبة
 إلى المعطوف عليه حقيقة بالنسبة إلى المعطوف للفصل الشبيه بالمسح يكون
 استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز وهذه إما يليق بالتعمية ولا تغاير العجب
 لأن الغرض منع في هذا الآية من حمل الأمر في اغسلوا على ما يشمل الوضوء
 والندب قال الذين تناولوا الكلمتين مختلفين من باب اللفظ والتعمية
 ثم إنه يجوز مثل هذا وأما اشتد لاتبه من السنة فهو معارض بمثل المرو
 عندنا وما نقلناه من ابن عباس كذب به ما اشهر عنه ونقلته في كتبكم
 من أن مذهبه المسح وقد نقله الفخر الرازي وأما حديث عبد الله بن عمرو هو
 قال تخلف النبي في سفر فسا فرأها فادركنا وقد ارهقنا العصر فجلنا نوضو
 ونمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته يا لعقاب من النار ميتين أو ثلثاً فبعد
 تسليمه لا يدرك إلا على امره صلى الله عليه وسلم بغسل الأعتاب فلعلى بغسلها
 فإن اعلم بالحجاء ليس هو الأثم ولشيم حفاة في الأغلب كانت أعتابهم تنشق
 كثيراً فمما غلغلت من حفاة الدم وغيره وقد اشترى منهم كانوا يبطلون عليها
 وينزعون أن البول على ظهرهم أن صد عنه امرئ يغسل الأعتاب فلعلى كان
 لذلك تشابه فلن أنه من الوضوء ثم نقول إن عبد الله بن عمرو الذين
 توضؤوا في سوا الأرجل كانوا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أعلمنا
 ومنكم ومنكم أنكم لا أربعة بلسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعالهم وسماهم

اقول البغائر وسطه خصوصا الامور التي تكررت كل يوم كالوضوء ولا يريد ان مسحهم
 ارجلهم كما يريدونه عنهم لم يكن تشهيا من عند انفسهم بل لاعتقادهم انه
 من الوضوء شاهدتهم او سماعهم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا الحد
 انه صغاهم عن السجدة في ما تضمنه الحديث امرهم بغسل ارجلهم ولا يخفون
 تحصيله الصلوة والسلم بالاعتقاد في سكونه عما فعلوه من السجدة بقريرهم عليه
 ظاهر فيما قلنا من انه لا يغسل عما كان لازمة الغساسة ليس لان هذا الحد
 كالاية الكريمة عند التامل المتأمل علينا ان نقرأ في ما اردنا ذكره من كلام المخالف
 اقول علم ايها الامم والفقهاء والعلماء ان الله عز وجل شرع غسل منك
 ادناس كل محد وثرا ناولنا لقرنا في هذه الرسالة الواقعة والعلالة الشا
 ان تغسل يداك ورجلك في غسل الرجلين عن الوضوء اغتسل اهل الاضحية
 ونقطع ايدينا ما ذكره من حجر اهل الخلاف وارجلهم بخلاف اسم التقوض على
 ادلتهم التي لا تشترط كالحلاق وشعرهم التي استعملت الحلق والاعتساق بطريق
 جزاء الاقدام على الحق بوجوب غسل الاقدام لكن نبذوا ولا بد من قول حجة الله
 لا يفي حرم ما عن يقوضا عنه اهل الدار لانه في قولنا هذا البعض من الخلاف
 عن الصراط المستقيم والضم القويم فان المتأمل في الاية الكريمة يتيقن بعد
 دلالة على مطلوب الغسلين وعظماء الامم والضعفين من علماء هذه
 قد عرفت وانما هذا على مذهب الجاهلين ببيان انه قد وافق ما بين علم ويعقوب
 ولكننا واصلهم في رواية حقه وارجلهم بالضم والفتاء ومنهم
 حمز وبن كثير وابوعمر وعاصم رواية في بكرة عنه وارجلهم بالضم والفتاء

لما كان في
 نسخ الفتن قد
 "الناسب"

بالرفع ولا ريب في ان قراءة الجيم المضمومة من ذهب لامية كالمسماة وقوله النصيب
 لو كانت في بادىء الامر مؤنثة لم يكن النظر اليها قبحا كما بانها لو حملت على الغسل
 صار كلاما عاميا خارجا على لفظة الغتيم اذ خال جملة في خرى قبل مقامها
 ولها في الرفع تقدير مغسوة ومغسوة سائغ بل تشكفي اقرب للقرب وبالحالة المحكم
 يكون الآية نصا للفصل الاطلاق يدل على غاية الامور جارية والشقاق كسيف
 ولو لم تكن ظاهرة في المسم كانت لا محل محتمل كذا هو لان تكون نصا في الفصل ولا يجوز
 ان يستعمل في علمه بلا استقلال فاذا جاء لاحتمال بل الاستدلال فكيف كان ذلك ظاهرة
 في المسم على كلتا الفترتين مع انه قد روي لفريقان عن ابن عباس انه قال ان
 توكل بالله المسموعيا بالي لنا من لا الغسل قال الشيخ من اهل السنة نزل
 جبرئيل بالمسم وقال قتادة منهم افترض الله غسليين ومسحيزين
 التغلب عن علي قال والله ما نزل لقرا ان الايام المسم وقال لوضوء غسليتان
 وصحان هذا كله في دلل المستور للسبوع على ان الفخر الازي امام اهل السنة
 امر بالتيج في جواب محمدا صاحب الامانة الى ان الاخبار تدل على الغسل وهي مشتمل
 المسم دون العكس وان الغسل اقرب للاحتياط فوجب لمصير اليه كذا
 قال في التفسير الكبير ومحمي لدين ابراهيم بصرح في الفتوحات بان
 من يقول بالمسم في هذه الآية ابراهيم وسند كعبارة بتمامها ما يسيج
 فانظر الى ان هؤلاء غلوا بالعلماء وهذه الروايات التي مروها عن اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله في ابي جبريل المسم واجماع اهل البيت المطهرين
 عن الخطايا والذنوب المتعارفين يتفلسفون في القرآن بالاتفاق مويد له

وأروايت غيرهم فذلك أكثر من أن نحصى وأشهر من أن نخفى فكيف يحكم
 هذه المداينة بحكم هذا النص ويوجب الفصل هذا على طريق الإجمال مستطير
 على تفصيل ذلك في نقض أقوال المجتهدين التي حفيظهم ان للماسحين هم اهل البيت
 وعلى الله التكلان في البداية الزهانة ولانطعما كان عنان سبوح العالم
 الى بلاء دفع كلام الحشمة مقل قول الذي هو رجل من الشيعة لهذا الكذب
 واقتداء فان وجوب السم من ضرريات هذا الامامية ومنكر ضرر على هذا الخرج
 عن التشيع كما ان منكر ضرر ومحر الدين يخرج عن الاسلام فكيف يقال ان من
 الشيعة وقد اعترفوا هل السنة ان السم مذهب اهل البيت فكيف يجوز
 العقل ان ينكر شيئا مما هو الحق هو الطبر الشافعي كما صرح به السيد نور الله
 نور الله مرقدنا قلاهن لبعض المخالفين كما سيأتي وليت شعركم فها
 المودع عن كونه من اهل بخلته والحلال ان كثير منهم قالوا بالتخريف لا
 مفرد من الاعتراف يكون التعجيل هذا لبعض المتأخرين باهل البيت كيف
 وقد قال المجبائي كما اعترفوا هو ايضا وقال الحسن البصري كما في التفسير
 الكبير وهذا اليه محال الدين في الفتوح وهو من فقه مذهب ومن اهل
 الكشف والكرامات حيث قال ان مذهبنا الحق في المسم نجاهم الكتمان الفصل
 بالسنة قول ومن الامامية الخ اقول كلام مذهبهم فحسبيل هومند
 اهل البيت وكبار الصحابة والتابعين قال الفخر الرازي في التفسير الكبير
 ان العقل نقل في تفسير محمد بن عيسى بن سنان مالك وعلو الشيعة
 وابو جعفر محمد بن علي الباقر ان الواجب في المسم هو مذهب الامامية

الفتوح الملكية وهي مذكورة في كتابها مائة ايضا قال في محل لدنوا ما المقترعة
 في قوله تم واوجلاكم بغية الام وكسر من جل المعطف على المسوح فأنخفض
 او على الغسل فالغتر من ذهب ان الغتر في الام لا يخرج به عن المسوح فأنخذ
 الواو قد يكون واو مع و واو المعية تنصب تقول قام زيد وعمر اتريد مع عمر
 فجة من قبل بالمسح هذه الاية اقوى لان ليس شارك القائل بالغسل في الدلالة
 التي يعتبرها وهي قمر الام ولم يشاركه من يقول بالغسل في خفض الام انتهى
 كلامه فانظر عين الانصاف كيف اسقط هذه العبارة من البين وذكر
 باقى كلام الشيخ بالشين والسين ونعم ما قيل اذا القيت جلبا للحيا فاصنع ما
 وكتاب الاربعين ليسنا در الوجوه من شاء من وليائه فليظفر فيه حتى يظهر عليه
 حقيقة الحال ثم قال قول الكلام في هذا المقام طريقان الطريق الاول دفع
 الاعتراض المذكور وجعله كالمسلم المنقور هو مشتمل على عجايب النظم الاول
 متعلق بالكتاب لحوث قراءة الضبط ليل قويم وبرهان مستقيم على وجوب الغسل
 اذ لا يقدر محمولا لا يعطف على المحل لان تقدير الفعل الخاص المعطف على الفعل
 بالام من جنس التباس المعصوم بما بناقضة لا قضاء التجرؤ القرينة المسيئة
 للماد وهم هنا يتحقق الالتباس ام على وجه الالزام فلان المعترض قد اعترف
 حيث قال نحن وانتم في الثاني منها أي لا فرق الا قول شيء فان باب التمسك
 واسع وكل من ان يعتد بما وافق مذهبه ويبان الاعتراضان للمساواة بين
 تعدد الغسل والمسح بينا في دفع اللبس عن المسح واما على وجه التحقيق فاصحة
 عطف رجليكم على يديكم وهو العطف على لفظ المعترض الذي هو الاصل بشرط امكان

توجه عامل المعطف على ما لا يحق أن يكون أو بعيدا عن هذا المكان على الوجه
الاحسن متحقق في هذا المقام لأن السهم بالرؤوس في العبارة منقلى بالأيدى
المخسقة المبتهمة ومناسبة مناسبة تامة فلا تكون هذا الكلام من قبيل
خبر زيدا وعمر الكرم من أن لو بكر أبادة أن بكر امض وبكر مكرم بل هو من
قبيل قولك اغسل يديك واسم بالمنديل في رجل طي واسم يديك
المخسقة بالمنديل بناء على أن السهم يتعدى إلى مفعولين البتة كقوله
وسحت بالشتين عصفا لا ثمثا ولا دلالة لهذا الكلام على تقدير مفعول سوى
المبدأ المضمولة مع أنه لو قد را مسحوا وعطف على المحل يكون تقدير الكلام حينئذ
المسحوا برؤوسكم واسحوا على رءوسكم والباء في الأصل ليست لا بمعنى الاتصال
صريحه سببه وقالوا مقناها الحقيقة العام المجمع عليه وقد دخل بآء
الاتصال وسيلة تحقيقها وحكما أذيتو سلبه إلى المقصود وهو الاتصال
به بالوسيلة لا بقصد زائدة على ما حصل منه المقصود واللام تكن وسيلة
إليه والمقصود هو هنا اتصال المسح باليد بالراس يحصل من بعض الراس لكن
الراس أكثر من قدر الراس فاعرف مسحه من اليد ولم يقر دليل في الكلام على كون
الاستيعاب مقصودا متبعا لتعويض من هذا الوجه وأيضا نقول للسهم قد تعد
هنا إلى الالة وإلى المحل والياء التي صلته بالاستعانة قد دخل على الله فكأن
مسح يديك بالمنديل إذا قلنا مراد دخلت الباء على محله كقولك مسح يديك بالمنديل
شبه المحل بالالة فلا يلد على استيعاب المحل لأن الالة وسيلة والوسيلة
تؤخذ بقدر ما يتوصل إلى المقصود هذا على طريق التحقيق لا على طريق التسهيل

فتقول قهصر المعترض فكثير من مصنفاته بان الباء في قوله تم وامسحوا
بوسم التبعية ولا يخفى انه اذا وقع العدل على سكون بقندا لتبعية السكون
الاستيعا او يحتمل الاستيعا والتبعية فيدل على ارادة الاستيعا اذا العدل من
التبعية التبعية باطل كما ان الجملة الفعلية تفيد الحذف والجملة الاسمية تقتل
الحذف والتدوام فاذا وقع العدل من المفعلية الى الاسمية تفيد الدوام اذا كان
للاعرض عن الحذف بقصد الحذف فيثبت فرضية استيعا مسم الرجل لم يقل احد
الماسحين بل لم يقل احد منهم باستيعا ظم القدم ولا يجعل لواو بمعنى مع
المصاح في اصل الفعل غير كافية في المفعول معه بل لابد من المعية ولا شك
ان وجوب مشاكة تسم الرأس في مسم الرجل فوضان واحدا ومكان واحد مما لم
يرد به الشرع عند الماسحين اما القرب فلا يؤثر عند وجع المانح هذا باطل على نحو
الجري لاحتمال حصول التعرض لوجه تراءاة النصب على مذهبهم اما الكلام على الوجه
الكل المبتل بها وغيره فانهم وان الكعب الواقع في هذه الآية ليس غاية للسبحان
الكعب الواقع في هذه الآية كعب متعدي في كل رجل والكعب المتعدي في كل رجل
ليس غاية للسبحان الكعب الواقع في هذه الآية ليس غاية للسبحان فيكون غاية للعسل العدم
القايل بالفصل وهو المطلوب ما صغرناه حين الاول ان المراد من قوله ايديكم
وارجلكم اواليدان والرجلان او اكثر من ذلك لا يبيّن الى الاول لانه لا يصح
الا اذا كان هذا الخطاب متعلقا بكل واحد من المؤمنين بملاحظة الانفراد فان
ايدي المؤمنين ورجلهم على الاجتماع اكثر من الاثنين في الواقع وعلى هذا التقدير
لا يصح جمعية الوجوه والروس فلا يصح الاخر بفصل الوجوه في مسم الروس

بالنسبة الى المومن المفرد ولا شك ان الخطا واجب ان يكون الملاحظة
 واحدة وايضا لا وجه للعدل من الكعب الى الكعبين بعد ذكر الايدي
 الارجل لفائدة الميزان والرجلين فتعين الثاني ولما امتنع التقسام
 الاثنين من حيث انهما اثنان على الزايد على الاثنين يكون الكعبان
 الكائنان للمؤمنين بتوسط الارجل طبعاً ووضعاً مقابلين بكل واحد
 من الارجل والا وبالذات مقابلين بكل واحد من المؤمنين بتوسط
 كل واحد من الارجل فيكون الكعب الواضع في هذه الآية متعدياً في كل رجل
 والا لا يصح احداً التقابلين وهو تقابل الكعبين بالارجل مع كونه تقابلين
 اولياً والثاني ان العدل من صيغة الجمع اي الكعب بعد ايتا غرضاً
 المرفوع على الرفقين ومن لفظ المفرد اي الكعب مع كونه مقتضى الوحدة
 يدل دلالة بنية على انه تقدس لم يجعل من الكعب كل من الفرق بل اعتبر
 الكعبين بالنسبة الى كل رجل اما الكبرى فلانه قد ثبت باتفاق المفسرين
 والمخالفين ان الكعب الذي هو عاية للمسيح عند الماسحين واحداً في كل
 قطعاً مستعداً فان كعباً لرجل لا يطلق على معنى سوا المعاني الاربعه بالاتفاق
 احدها فيه ظهر القدم امام الساق والثاني نفس المفصل الثالث العظم
 الثاني المستدير الموضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق
 والقدم ذوارباً طرافاً ثنائياً منها داخلان في حفرة العقب واثنتان
 اخران يدخلان في حفرة عظم الساق الرابع ارجلنايتين عن يمين القدم
 وشماله ومن البين ان الكعب عاية للمسيح بالثلاثه الاولى على اختلاف اقول

الماسحين وهو بكل واحد من هذه النحالات ثلثه ما من أحد غير متعدد في كل رجل
فإن الكل لا يتعدى بتعدلاً لاجراء وأما بالعن الرابع فليس غاية للمسح بالاجماع
للمركب لتشمل على تفاق اعظم اهليت انتهى أقول هذا الكلام
المغسول الرذول مسوح بابيد نفوذ باهرة مدخول يا يرايات فاهية لأن
قوله اذ لا يقدر الى قوله انتضاء التجزئية القرنية العينة المراد باطل أو لا
فلا في كلامه مشعر بأن ما ذكره من عدم جواز تقدير مسح مني على
فهم من كلام الشيخ البهائي رحمه الله في قراءة النص بالتزام التقدير وان
الامامية ايضا يقولون بالتقدير وليس الاخر كذلك فايراده ناش من عدم
فهم المراد لانه ليس مطلوب الشيخ توجيه النص بتقدير مسح بل المراد با
توجيه الناصير بضرب رجلهم بتقدير اغسلوا كما يفهم عنه قوله ط
ثرا لا كنكم وجهتم قراءة النص بالتحصيل انه يظهر من كلام الشيخ وخبر
ان بعض المخالفين اضطروا في توجيه النص بتقدير اغسلوا واستشهد
بقوله لا عرل علفها بتنا وماء بارد لاي سقيتها ماء بارد وقد صرح بذلك
التقدير ابو المصنوع الاخرى او هذا الخليل على انه علم ان العطف على
في غاية البعد حيث التقدير الذي هو خلاف الاصل مساويا للعطف على
الوجه في توجيه النص الامامية فلا يمكن لهم حاجة الى التقدير بل يذكر
احد منهم تقدير مسح التوجيه بل اجاب علما عما تشبوا به من التقدير بالهرق
بين المثال المذكور بين ما نحن فيه لقيام القرنية فيه فان الماء لا يعطف
تقدير السيف بخلاف كلامنا فيه وان تقدير اغسلوا او مسح يمكن توجيهه

[illegible]

النصيب غير اغسلوا الا وجهه اذا اختار اغسلوا وادنى اسحوا بترجم بلا مزح وهذا
 النصيب من قلة التدبر ان مراد الشيخ بقوله نحن وانتم في الثاني منهما سوء
 ان الامامية ايضا يقدرون اسحوا كما انهم يقدرون اغسلوا فاوثر عليه
 او حرولتين لا مركك فان الشيم يصد الا براد على من وجه النصيب التزام
 التقدير من الخالفين في محصله ان جعل ارجلكم محلا للغسل كالايدي
 والوجه لا يكاد يتم وجه من الوجه لان بابل لتقدير واسع فيمكن تقدير
 اسحوا كما يجوز تقدير اغسلوا وحر بمقتضى التعارض يتساقطان فلا
 يصح لكم تاويل الاية بالتقدير ولا لنا التعويل عليه ويرشد اليه قوله
 رحمه الله فتعين اما العطف على المحل وجعل الواو للمعية فالتقدح
 ولاسح وانضم حق الانضاح ان ما ذكره من اشتراط جواز التقدير برفع
 اللبس وارد على من جاز نصيب الا رجل بتقدير اغسلوا كاعلى الشيخ قدس سره فما
 ذكره لنا اعلينا وعليهم لا يتم لا يقال مقصود المور ليس الايراد على الشيخ
 بل فيهم دخل باطل جميع الاحتمالات المصححة للنصيب على مسلك المتأخرين
 الا ما نقول هذا مع كونه خلاف ظاهر كلام المور فانه يصد الا يارد على الشيخ
 لا سيما نظر الى انه ذكر في اثبات تحقق الا لتباس فيما سكت في بيان الالتزام
 ان الشيخ قد اعترف في كلامه بكون التقديرين سواء فان الالتزام باعتراف
 على غير كالا يتم منقوض بورد على اهل نخلته ايضا لاجل توجيهم في
 بالتقدير كما او مانا اليه وايضا في قوله فيما بعد هذا على الوجه الجزائي فلا
 تغفل واما ثانيا فلان الا لتباس ممنوع وما ذكره في بيانه مدفوع كما

سيكشف عنه الغطاء كيف وإنما يجب ألا يتباس لو كان حمل المصيب على
 العطف على الوجع سائفاً وليس لامركك لاستلزامه ان يخرج كلام الله الذي
 هو من رتبة الانجاء عن المضاخرة ويلحق بالكلام العاقل المرزول وادعى قسمة
 رافعة لالتباس قوي من انتم لما بين اولا حكم الفصل شرعي في نيا حكم
 للمرح وكيف يجيء عاقل ان يقع الخطابين حكم خبي وبعدها خرمغاير له
 من الاحكام قبل تماميته في كلام الله الملك العلام والقول باعادة
 الفصل لترتيب لا يتوعد على مذهب حنيفة اتباعه مع حصوله بدونه
 ايضا ثم هل المستحسن ان يكون الاية الكريمة على اسلوب واحد طابق لما يقتضيه
 العقل وليست حسنة فيجعل الى المرافق غاية للفصل والى الكعبين للمسيح والرسول
 مقابلة للوجع والارجل الا انكم ليسقط كلام الملك العلام عن كونه على
 نحو واستلو واحد يقال بان الارجل مسولة وان كانت الروس مسقولة ولا
 يجتنى بفاصلة اجنبية بين المعطوف والمعطوف عليه مع الجدة عدم التبادر
 ولا وضوح المعنى بحيث لا يسبق الى ذهن احد من العقلاء فجاء العطف
 على الحمل وايض على تقدير جعل الارجل مسقولة وعطفه على الحمل يتوافق القاموسان
 ولا يلزم خروج الكلام عن النصيحة مع تأييد باجماع اهل البيت الذين هم
 احكام بمجاورة القرآن بالانفاق وطهرهم الله من ادناس لذنوب تطهير او مع
 تعاضده بالاضمار والصالح المنقولة بين الفريقين فبعد هذه
 وتلك لا يحكم بالالتباس الا من البس عليه الحق مع الباطل فظهر ان ما قال
 الشيخ من كوننا ساق مع المخالفين في التقديم على سبيل التناول والمتمسك معهم

فيترجم تقدير اسمعوا على تقدير اغسلوا ايضا بالنظر الى اقرب اللفظ والتبادر
 وعدم الالتباس بالوجوه التي كشفنا القناع عن وجوهها واما انكافا لانه
 على تقدير تسليم الالتباس لم يقيم دليل يبيأ به على عدم جواز العطف على المحل
 حين الالتباس ما ذكره من انه لا بد للتجوز من قرينة ففى فرع ثبت كون
 العطف على المحل مجازا وهو م لو سلم فهو من المجازات الراجحة الشايعة المنجزة
 وسلك الحقايق في التبادر لوقوعه كثيرا في كلام الله سبحانه وكلام العرب لعرا
 في خطبهم ومعاوراتهم وسعة كلامهم ونظوماتهم ومقاماتهم بلا تكليف احد بل هو تحويل
 الالتباس عن العطف على اللفظ والعطف على المحل لكونهما شيئا واحدا ومنه قوله
 خشنه صدره وصدا زيدا بنص الصدر وقوله ان زيدا في الدار وعمر ومثله ان
 تاتينه فاك درهم واكرمك بالجزم ونحو قوله تعا ومن يضل الله فلا هادى
 ويزيهم بالجزم عطفاً على موضع قوله هادى كما نضربه ابن هشام في معنى
 اللبيب قوله تعا ولولا اخرته لما حل قريب فاصد واكن من الصالحين على منحه
 السيرة والفارس لعطف اكن على محل فاصد وهك في قراءة تنبت بالدهن
 وصبغ الاكلين وفي قول الشاعر **و**لواهب المائة للحيان **و**عبيدها
 على احتمال الاكراه عبد الرحمن للحا وقال الاخر **و**معاق اننا بشر فاسبح **و**ليسنا بالحياء
 ولا المحل يد فقله **و**هل انت باحث ديننا حاجتنا **و**او عبد بلخا غوي **و**فراق
 عطف على محل يزار بل قد سوغوا ما هو ابعد من ذلك وهو العطف على المعز وعلى
 النهم كقوله **و**جئني بمثل يبي بكر لقمهم **و**او مثل اسرة منصور بن سيار
 بنصب مثل على العوفان معنجه بمثل بني بيدر هات مثلهم او عطف قائم مشقوليهم

يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لما نه اخر وهو تعارض عاملين ان والا مبتدأ على
 معول واحد ولما جازها الكوفيين لانهم لا يشترطون المحرز ولا ان لم يعمل عندهم
 شيئاً في الخليل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها انتهى ما اردنا ذكره موقع
 من الاختصار واعلم ان المرد من هذا الكلام ان جواز العطف على المحل المشترط
 بهذه الشرط بالمعنى الام شامل للصوة وجوبه ايضا يجب في بعض المواضع
 وهو ما امتنع العطف على اللفظ والمانع هو عدم توجه العامل اليه كما في فجاء
 من امرأة ولا زيدا فانه صرح في بيانه العطف على اللفظان شرطاً اما في
 العامل في العطف ولا يجوز فنعى جاء في من امرأة وزيدا لا العطف على المحل انتهى واما
 اذا فقدت الشرط امتنع العطف وفيما نحن فيه ليس شرط من هذه الشرط
 متفق لاجاز العطف على المحل بلا عاية وما ذكر من الامن من اللبس فليس معدداً
 من الشرط المستعمل على انك درست نافي الامن من اللبس الدلائل لقاطعة و
 البراهين الساطعة فله الحمد على ذلك وينبغي للحق هذا المقام لك
 قلبه اما على وجه الالتزام الخ فيه ما فيه لوجوه اجد ها انك عرفت ان
 الجائي رح لم يوجب المضغ على مذهبه بتقدير امسحوا حتى توجه عليه لا ان
 بلخ كره في ابطال تقدير الخصم فتوجيه الالتزام عليه ليس بوجه واما كون
 مراد الناصب لزام على غيره فقبه ان احدالم يقل بالتقدير اولاً والذات
 بل في مقابلة تقدير الخصوم وعلى تقدير التسليم فالالزام عليه باعتراف
 الشيخ كما ترى مع انك عرفت انه يمكن ان يقال ان ما ذكره الشيخ على سبيل
 التزني وثانيهما ان المورد ادعى تحقق الالتباس في صورة التقدير والعطف

على المحل وخاية عما يظن من كلام الشيخ بعد التسليم وقوع اللبس التقيد
فلا يتم التقريب وثالثها ان تحقق اللبس بالنظر الى التقدير فقط لا يستلزم
تحققه بالنظر الى دلائل خارجية قاطعة ومما في الشيخ هو الاول فلا تغفل
قوله وهو العطف على المعز الذي هو اصل لا يدع عليك انا قد اوضحنا
سابقا ان العطف على المحل سابق شايح ذاب عنه هم في سعة الكلام
لا يحتاج الى قرينة واصالة للعطف على اللفظ باعتبار رجاء العطف عليه انما هو
اذ لم يكن مغلا بالفضيحة ولم يخرج الكلام عن الدلالة على المظهر وفيما
نحن فيه لما كان لضاف عنه موجزا وهو لزوم التعقيد والخطا في كلام الله
المنزه عما لا يشاكل على طينيل بالفضيحة على تقدير العطف على اللفظ امتنع
بلاشك ان من يقول لا كرم زيد وعمرا وضم بكرة وخالدا العطف على عمر عدا
نريد فكيف يحمل كلام البارئ عليه وكيف يركن العاقل اليه فلم يكن بد من العطف
على المحل وليس معنى اصالة العطف على اللفظ بعد التسليم انه لا بد من الضمير
ولو خرج الكلام عن الافهام وليسقط عن هذا العجز ويبلغ مرتبة التعقيد
والانحاز وتوضيحه ياتي في رد قوله الاتي قوله لان السمع منوط بالسمع
على المغن الذي جعلت سعرة على الانضاد ويجتد طريقته عن الاعوجاج لا انما
انه لو كان ارجاء معطوفا على اليد بكم مغر فاضلة حكم جديد بعدد
لخرج الآية الكريمة عن الفضا وصارت مثل قول من يقول ضربت
زيد وعمرا واكرمته خالدا وبكره العطف بكرة على عمر واوادة انه مغر بكرة
ولا ريب ان من يتكلم بمثل ذلك الكلام بعد ما يلجأ خارجا عن الفضا واللفظ

ولو اني عرّضت بكم كلاما مشتملا على عطف لفظ مذكور بعد عامل بعينه عمله
 على اللفظ مذكور تحت عامل مقدم مع معموليه على ذلك العامل مع العبد ^ل _ل
 اللبس الفصل لكن يري المعطوف والمعطوف عليه استانزاه لا خلال ^{الفصل}
 حيث الانتقال من جملة الى جملة آخر قبل تمام الغرض من الاولى لاستحقاق
 الملام في اقامه عليه فكيف تركت مثل ذلك في كلام الله الذي ذلت دق
 فصاخره اقدام فصحاء عدان وكلت منتهقد على ايمان به السن السن من بلغا
 قحطان وما بين وجه الفرق بين الآية الكريمة على تقدير عطف ارجحكم على ^{ال}
 وبين المثال المذكور من كون مسر التوسن وطابا لايت المتبلة فغارق
 لا يجوز نفعوا ولا يسمي لا يفي من جوع لان مجرد العلاقة الناقصة ^{بعض}
 الوجوه لا يصح ارتكابا بالفاصلة بل لا بد من علاقة يتبادر الى ذهن السامع من
 جهة المقصود للتكامل لا ريب اني لو عرضت تلك الآية على من لا في مناسبة من
 كلام الغريب لم يستوفهم كلام العرب في الجملة ولم يكن مستانسا بذهاب الامامية
 ولا منذ اهل السنة لم يتبادر ذلك المعنى اصلا الى ذهنه ولا تكون تلك العلاقة
 الناقصة كافية في نيل المراد بل هي من قبيل ان يقال في المثال لمضروا ان تكبرا
 على عمرو ولا يغيره فاصلة قوله الكريم ^{عطف} _{عطف} لذلك الخالد كان اخا لي قال فاصلة
 يذكر الامامة لا يقدر في صحة العطف فلا يربا عاقل ان ذلك بعيد من الانصاف
 ولا يمكن ان يتصور مني ان عتسا كيف ولو كان كون السحر مني لما لا يدق نفوس
 الامام في جواز العطف لصح قوله افضل وجهك ويديك واسمك اساك
 وجهك بعطف وجهك على وجهك فيها وايضا لو كان العطف على الفاعل هنا

بنفسه واخرى بالباء قرره الجوهر في الصحاح بان يقول مسح بالراس الذي ما بين
 قال يجوز فيجوز الراء في الضمير وقال في شرح الوفاية انه لما قيل مسح بالباطن يراد
 ولو قيل مسح بالباطن يراد كله ومثله قال فضل بن دوزجان ناقلا عن اهل القرية
 وتوضيحه المقام ان المسح قد يذكر مع مفعول وهو المسح تارة يتعد اليه بنفسه
 بالباء وقد يذكر المسح مع المسح به والاصل ان يستعمل المسح الذي يقع
 عليه امر ارشئ من دون حرف الباء والمسح به الذي يقع امره على المسح معهما كما
 في سحت الوجه بالمنديل كما يعطون يقال مسح للمنديل بالوجه وقد صرح ابن هشام
 بان الاصل دخول ما على المنزلة لا على المنزلة في الاصل سبيل القلب فالمسح قد يدخل
 عليه الباء الاصل او تبعية على اختلاف الراء والمسح به الذي هو الاء
 المسح لا يستعمل غالب الامم باء الاستعانة اذا عرفت ذلك بان ان برسكم يحتمل
 الاول ان يكون الباء التبعية او الاصلية داخلة وهو محل النصب بالمفعول
 لكونه ممسوحا الثاني كونها الاستعانة وفي الكلام قلب خذ اي مسح ورسكم بالماء على
 في المعنى عن بعض النحاة وعلى التقديرين لفظ الروس في محل النصب لكونها ممسوحة
 الى تقدير مفعول اخر فيلزم ان يزعم من كونه متعديا الى مفعولين ولو حمل المتعدية
 على ما ينعم هذه الحال ثبت كون المفعولين مما لا بد منها ممنوع مع انه لا يخفى من جوع
 المزمع ان ما لو تكبه خلا لاكثر اهل خطته من تقدير المفعول الاول لا مسح في لا يعلق
 ايدىكم ليس مفعول بل هو عليه لانه بصير المفعول مسح ايديكم برسكم وان
 فلا قرين بالعبارة ومراعاة العطف اللفظ ان يعطى ذلك المقدر فيقول ال
 مسح ايديكم فثبت ان المفعول ان المسح يتعد بنفسه ولا حاجة الى تقدير

مفعول آخر عندنا وأما على نزع فاعلى تقدير العطف على أيديكم المقدر لا بد من
تقدير مفعول ثان لا سطر وهو ما برؤوسكم لكن كان ثانيا أو لا ولا على الأول
يفسد كذا يصير هكذا اسموا بطلكم برؤوسكم ولا مفعول له ولا لثاني فلا بد
وإنه قد مضى آخر كلفه بالابداء والماء وخوجه فثبت المساواة وأما العطف
على تقدير أم لا يل عطف على أيديكم المذكور لوجه وجوهكم كلهم ولو لم يرد لنا
نحو الخزانة والتعقيد عما كانا عليه من قبل ذب بعد تقدير ما يصلح للعطف عليه
الترام العطف إلى المعجيد وترك ذلك لقريب ليعيد ومستلزم للتعقيد كما لا
تراه بكل العجانه فالسلافة في العطف على أيديكم مع ما منهم قالوا بطفه
على وجوهكم وهذه الأمور وإن كان سهلا إلا أنه يدل على اجنبية من العربية
فإن التوابع المتعددة إنما هي توابع للمتبوع الأول فإن التابع هو كل ثان باعراب
سابقة من جهة واحد على ما قبله من الجائز المجتبى قال المشاعر الموصوفى رضي الله عنه يدخل
قوله ثم إن التوابع ثانی فافقوه وكذا التأكيد المنكر لأن كلا منهما من التوابع
كالتابع الأول ونحن وقال عبد الوحم الجاهلي في شرح قوله كل ثان هكذا
منلج من لو خط مع سابقة كان في المرتبة الثانية منه فدخل في التابع
والثالث وساعد وقال بعض المحشين على شتم من التابع الثاني وإن كان متأخر عن
لحقه بعد حزين وثالث في الذكر إلا أنه قد عطف مع المتبوع لكونه تابعاً له
لأنه تابعاً له يكون متأخر عنه بدرجة فيكون ثانياً انتهى وينبغي تحقيق
المقام كانه لله الحمد على ذلك قوله ومدخول بباء الانصاف وسبلة المرفوعة
لأنه يستلزم أن يكون الباء زائدة كما اختاره القاضى البيضاوى في تفسيره

فلم هو الكثرة ذكره على تقدير الزيادة قليل ما قلنا من اس اثبات استيعاب
الرجلين على راسه فرع تبعية مسيح الراس و لا يثبت فلا يثبت ثابته من
لا بد عليه من ليل نعم كرم مدخول لباء وسيلة في مدخول لباء الاستعانة
مسلم كيف وقولنا فلان به داء اوبه ضعف اوبه مرض لباء الصاقية وكلا لالة
لها على التبعية مع انه قال عبد الله بن احمد بن محمد بن يوسف بن الجار الله بن
في تفسير المدا رك المراكدا الصا السمع بالراس ما سمع بعضه ومستوعبه
كلاهما ماصقان للسمع براسه فاخذ المالك بالاجرة ط فاجب الاستعانة
والشافعي باليقين فاجب قل ما يقع عليه المسح انتهى موضع الحاجة قوله
وايضا الخ فيه ما فيه اما الاول فلا فروع كون الباء للاستعانة دون
الاصا فلا بد من ثباته والعجوبة قرح قيل هذا يكون المسح متعديا
مفعولين ويقول هم هنا يكون الباء للاستعانة فلا تغفل وثانيا فلان ما ذكر
من قوله سبحانه المنديل ليرا لباء فيه داخل على الالة لان الظاهر انه مسح
اليد بالمنديل فمن باب القلب والعجب كل العجب لله لم يعرف الفرق
بين المحل الالة في هذه المقام فالالة الصم هو المنديل
الابدال لمسحوح به نعم المنديل المسح اليد الاخرى بالمنديل
الالة بالمسح وما سحة بواسطة المنديل واسطة في العرف ثالثا
بعد التسليم لا يستدعي التشبيه بالوسيلة من كل الوجوه ولا يلزم او يكن
المسح قوله وصحت بالتشبيه عصفه لا تمدوا على بعض التشبيه ولا ملية
له من المدح بل لا معنى له والعجوبة ذكر هذا القول في قوله السابق قائل

على كل حال لا يثبت
الاستعانة على التشبيه
ان حاله من غير

للقائلة مع مروه عليه في الواقعة ولعنهم فائيل ع قال الذي ندعي فلسفه جعلت
 شيئا غلبت عن كل شياء هذا فلا تكون من العاقلين قوله ولما علم سبيل الازام
 الم اعلم ان ما ذكره الشيخ الفريه لا ملاطمة عن كون الباء للتبعض لكنه لا يوافي
 المختار عنه وجوز مع الازام اما عند مناقاته لمختار الا لامامية تسليما انه في
 نقض قوله الاتي واما كون الباء تبعية فمخار الباء للتبعية
 وان انكرها سيويه الكنع اعترف بها غير واحد من علماء الفقه
 فالوجه جعل هذا المورد كونه للتبعض في الالية على وجه الازام دون التحقيق
 وتصديق ما نقله كلام ابن هشام فانه صرح بانه اثبت التبعض للباء الاصح الفاعل
 والقبلة وآبى لك قتل والكافرين وجعلوا منه عبدا يشرع بحاجب الله وقوله
 شر بن براء الجهم ثم توفعت فمئة بلح خضر لمن نعيم وقوله فامثمت فاما اخذ
 شربا للترفيه يدبره بالحشر ثم ويدل عليه ما رواه حماد بن عيسى عن حمزة بن
 زرار قال قلت لابي جعفر عليه السلام اخبرني من اين علمت وقتلتك المستعجب
 الرأس بعض الرجلين فضحك عليه ثم قال يا زرار قال به رسول الله
 وتزليعه الكتاب لا والله يقول فاعسلوا جي هكم فخرنا ان الوجه كل ينبغي
 ان يغسل ثم قال وايدىكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال وامسحوا
 برؤوسكم بعد فمنا حين قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس كان الباء ثم وصل
 الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارجلكم باللكعبين ففرقا
 حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما ثم نشر ذلك رسول الله صلى الله عليه
 وآله فمضين في ذكر هذا الحديث وان لم يصلح للاحتجاج على المخالفين لانهم

مقاصون عن سبئية اهل البيت التي مثلها كمثل سفينة نوح من كرهها نجى
ومن غفلت عنها غرق فهم مفرقون لكننه لا اقل ليس اقل من كلام اكا براهل
العربية وصناديد الخوئين كذا الموقنين ولتقصير على ذلك مخافة الاطناء
والاملال قوله لا يخفى انه اذا وقع لعذر الخ لا يخفى انه عذر عن العمل
والانصاف ميل الجليل ولا اعتسافا اهل الاقلا نالا لنسلم انصافا العذر عن
التبعض في الاداة الاستيعاب كيف ويلزم ح مخالفه قراءة النصب لقراءة
الجفران الجهر صرح في المسح والتبعض التاويل بحر الجوار وصحى عليل
كما استطاع عليه ولا بد من يقال باستبعض طهنا ايضا تنيقا بين الطفر
ويكون الفائدة في عدم ذ والباء في قسوة النصب هو التفتن او غير وطهنا
احتمال اخريه يحتمل القراءة بان وهو ان يكون النصب بنزع الخاضع وهو
الباء وقربته هي الباء الداخلة على الروس والنصب بريح الجرشايع ذايح
لا ينكر منكرو لا يجد جاحد قد صرح ابن هشام في المغني بان مخه قوله تع
انما ذلك الشيطان يخوف اولياءه يخوفكم يا وليائه ومثله تقدير الجرف في
لفعل له وفيه فان معضرة تاديبا ضرة التاديب حجت يوم الجمعة في فيه
بالجملة لو كان حلا ادخال الباء نضا في الاستيعاب كان تقدير
الباء بما لا بد منه للتوفيق فكيف ذالم يكن نضا فيه بل ولا طاهر لان محشيتهم
الوقاية نقل عن امام الحرمين والامدى ان الفعل المتعذر بنفسه القدر المشترك
بين الاستيعاب والتبعض واما ما قل شارح الوقاية من انه انما يقال مصحح
الحاية اذا وقع المسح تمام الحايط فقد صرح عصام الذين محشيتهم الشرح المذكور

من مخترعاً ثم يحكم به العقل السليم أيضاً فان مسح الحائط بتملكه لا يمكن إلا
 ان يفض قصير في غاية القصر هو بعبارة يتكلم به قوله لا يحسنه الا الطهرون فان لم يكن
 الا هو كما زعم ثم ان لا يكون مسح بغير لقائهم ^{عنهم} بل لفرق بين المسح المسح كاتروفا
 دعويهم لو تمت لزعم استدعاء كل فعل متعدي بنفسه الاستيعاب مع قطع النظر من ان
 المسح المسح المعنى واما ثانياً فالا ليرقم على ما ذكره دليل القياس على العدل من جهة
 الفعلية الى الاسمية لا يصح لكونه دليلاً فان القياس في القواعد العربية لا يجري
 وايضاً اذا كان المقام مقام الفعلية وعد الى الاسمية دل على اللزوم ولا نسلم انه
 كان فيما نحن فيه مقام التصريح بالباء فليس هناك عدل عن التبعية كيف قد
 اقم حصر شروط جواز العطف على المحل في شروط ثلثة ليس ما ذكره وهذا لما كان
 انه مدح لفائدة العدل الاستيعاب كان عليه الدليل يكفيناً منعاً ^{عليه} انك ذكرت
 ان قولهم خشتت بصدك زيد وصد عمر لا يفيد التبعية لوقيل به لفساد العطف
 لا لا ضعف لتحسين بعض صدر زيد وتمام صدر عمر كما لا يخفى وثالثاً لانه لو سلمنا
 انه يفيد الاستيعاب فظاهر الالية على ذلك التقدير يقتضي استيعاب ^{الرجلين} مسح
 وتنقيص مسطر اسلم ان ثبت باجماعنا وغيره من الدلائل الخارجية عدم وجوب ^{استيعاب} الاستيعاب
 في مسح الرجلين صفة ظاهر الالية اليه لا يشبث منه وجوب الغسل كما له نظائر في الاحكام
 الشرعية كما لا يخفى على من اتقى السمع هو شهيد قوله لا تجعل الواو مجزئ مع الخ
 انت تعلم ان اجل كون الواو لامية مؤن مجزئ في الدين العربي بالعربية
 فان حدة كون الواو مجزئ قد ذكره في فتوحاته فالقدم عليه قدح في كشفه
 وكما لم تكن طائفة بجاله ودليل على عدم استقامة مقالة وقد نقلنا عبارة

عن اعرها انفا وقد سقط هذا الفايز عن عبارة الشيخ حتى يمكن القول بانه لا
 جعل الواو او بمعنى مع ولم يخش من ان الواو اطلع على خيائته ومكر احد من العلماء
 الامامية يجعله غرضا لسهام الملام وكيف يمنع الحياء من الناس اذ لم يمنع
 الحياء من الملائكة العلم والخشية من عدل لبالا لغير المعدل الخائنين والعاديين
 ثم يقول بعد قطع النظر عن كونه انراة بحال مامه ومقتداه الذي هو موقوف
 الاخطا بل فاذا ذكره من لا يبدى العية من اتحاد الوقت الحقيقة فمنع لا بد عليه
 من ليس ليس اليه من سبيل بل الذي يظهر لها هو التدرب في فنون العربية
 ان اتحاد الزمان المتعبر على المشهور عند النحاة واتحاد المكان كما عند بعض
 فيه تفارب الزمان والمكان في تصحيح المفهوم مع الدليل على ذلك انهم متوالوا
 المكان فلو كانت النافذة وفصيلتها لوضعتها وظاهر ان اجتماع النافذة وفصيلتها
 في مكان واحد حقيقة مستحيل اذ لا يمكن اجتماع جسمين متخالفين في حيز واحد
 فالمراد للمكان الواحد عرف فلكي المراد من وحدة الزمان اذ الفرق بينهما
 الزمان والمكان لم يقل به احد تصديقه ان ابن هشام قال احاصله
 ان قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن الواو فيه بمعنى مع وانما لو كان
 مفعولا معه لان تشرب اللبن ليس اسما والمفعول معه لا بد وان يكون اسما
 وظاهر ان المراد من هذا القول ليس النسخ عن تشرب اللبن اكل السمك في
 زمان واحد حقيقة بل المراد الاجتماع وان تاخر احدهما عن الاخر زمانا
 ليس في الغرض واحد كما لا يخفى على من اشرب قلبية لاستيناس كلام العرب
 ومثله قولهم كانه عن العتيق واتبانه فانه مفعول معه للتقريب فيه مثل

ما قرئ مثله جاء البر والطيا له قوله وجمعت وفخشا فنية وقية ثلث
خلال لست عنهما بمعروفان وفخشا مفعول مقدم على المثل المصاحب
عند أبي الفتح كما في شرح الرضوي وكقول العرب كيف انت وقصبت من شريد وقال
في التسهيل فان خيفه فوات ما يضر فواته زجر النصب على المعية ومثله
الشاقبولهم لا تقدم لهم بالسك واللبس الا ترى ان يكون مخه بمعنى مع شايح
مثل قولهم قرئت وخر حتى الدعاء ولا يعقل الاجتماع في وقت واحد على
حالة مثل قوله نعم لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وقوله وليد يكلم الى المرافق
فاذا بمعنى مع وقد صرح يكون الى معناها ابن دريد يجلعه وغيل ابن
احمد العوضي في كتاب العين وابوالعلاء في شرح ديوان المتنب والامام
الراغب في لغز القرآن والخبز شري والخبز والخبز والخبز والخبز
كل في فائق وغايته وصحابه وقاموسه وغيرهم في غير اولا لا يريد به لا معنى
لوحى غسل اليدين مع الموقنين دفعه واكل اموالهم مع اموالهم في وقت واحد
ونظاير ذلك كثيرة بالجملة لا يريد اواو بمعنى مع على مع ويصيحان يقال
دخل زيد مع بكر في الدار فان كان احدهما قدام الاخر ولا يشترط
ادخالهما رجلهما في ما في ان واحد اذا اتهم ذلك فتقول لما كانت المعية
العربية متحققة في مسر الرأس والرجلين فترى بهما من الاخر فانما دخل
الواو بمعنى مع على ما علمنا وفي هذا يكون النكته الاشارة الى وجوب
الوكالة هذا هو التحقيق فحقه كلام محي الدين بن العربي ولتقصه عليك
فان اعاقل بكيفية الاشارة والمجاهل لا يكفيه الفرسالة قول اما لفظ لا يؤيد

المومنين والمرد منه الامر بفصل الوجه النين ومسح الرأس والرجلين لكل
واحد منهم بالاتفاق والانسب عند ان يجعل الكعبين غاية للمسح بالنسبة
كل واحد ايضا حمل على الارض لا على فخذه كما اني بالجمع ثم وبالتشبيه ههنا
فلعله اللقنن اول النظر ببيان لكل انسان كعبين لدفع الالتباس و
امر المرفق لما لم يكن محلا للالتباس في بالجمع الا ان الانشائية المرفق انظر
بالنظر الى كل واحد من المخاطبين لا يقال لما اتى الله سبحانه بصيغة الجمع
الى المرفق لم يحتج الى توحيد المرفق كما قلتم لان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي
المفرد بالمفرد فيلزم المرفق على ان في كل يد مرفق واحد لا نقول لما اورد سبحانه
في هذه الآية بعض صيغ الجمع يجب ان يجري فيه مقابلة المفرد بالمفرد كاليد
والاجل بالنسبة الى المومنين فاباد صيغة الجمع المرفق كليل على اعادة اتفاق
المفرد بالمفرد على سبيل النصيص مع انه يغتفر التناسيب بين الفقرتين الشريعتين
وايضاً لا تعاقال خرافة مقابلة الارجل الكعبين وهي هنا المرفق بل
كان ذلك ليس بغير ايراد المرفق بالنظر الى كل يد كما في الكعبين وبالمجمل لما
بالجاء اهل البيت الامامية عدم تعدد فخذه من تاويل ظاهر الآية لو كان
والاعلى خلافاً كما في ساير الايات المخالفة لما ثبت بالعقل ولنقل المتوفى له قوله
تريد الله في قيديهم والرحمن على العرش استوى ويؤيد وجه الكعب
ان محمد بن الحسن بن ابي صادق قال يكون الكعبان بقا المذهب الامامية كما قال
به الفخر الرازي ونقل الفقهاء ان الامامية كان يقول الطرفان النابتان يسمى
المخبرين ويؤيد ايضا ان كل واحد من المومنين انما عند الفضل قال في الصحاح الكعبان المرفقان

في الطرف الغايب وفي المغرب لكل العقدة بين الاثنين في القصب وقال الخبير
 وزاد في قاموس الكعب كل فصل العظام العظم لنا شرف في القدم وملكاء
 الشري كجاليون من الشين الرئيس القرشي وغيرهم صروا بان القدم
 مؤلف من سنة وعشرين عظما اعلاها الكعب في الشين في القانون
 اما الكعب لانسان في اشد تكعبيا من كعب سائر الحيوان وكانه اشرف
 عظام القدم النافعة في الحركة كما ان العقب شرف عظام الرجل النافعة
 في الثبات والكعب موضوع بين الطرفين النابتين من القصبين يتجوز
 عليه من جانبيه اعناء اعلاه وقفاه وجانبه الوحش ولا ينسب يدخل طرفاه في
 العقب الثقيلين دخول ركز والكعب سطة بين الساق والعقب يحسن
 اتصالهما ويتوثق الفصل بينهما وهو موضوع في الوسط بالحقيقة وان كان
 يظن بسبب اتصاله من جهة الى الوحش انه كالم الشري في المرام ليستد بسطا
 في الكلام لان ذلك جميع ما يتعلق بذلك مخافة الاطباء لذلك الفضا عن كل عبار
 القرشي وجاليون وغيرهما وليس المطاهرها ازيد من ان القبول هو الكعب
 ليس من متفرقات الكافية بربما يا مخيب بل قال ليه كثير من الادياء وقال بعضهم
 من الاطباء هذا ثم الكلام على الوجه الجرح ان قوله اما الصغر على حد قول باننا
 نخشا الشق الثاني اعناء الاكثر من المدين والرجلين من ايديكم وارجلكم
 ولما كان النفا الى المومنين باجمعهم كان معناه انفسا لايديكم الى المرافق واصح
 ارجلكم الى الكعبين ان بفصل كل واحد منهما يد الى مرفقيه ويصير رجله
 العينية ويصير كالتقابل اعناء الاكثر من المومنين وتقابل الكعبين ولا راجع لفصل

الكلام في هذا المقام كذا نزلت في الاقدام لا وذاك الاعلام ان بين تقابل
 الوجه والرؤس بالمومنين تقابل الايدي والارجل معهم بوجاهة لا
 التقابل في الاولين بمعنى تقابل كل واحد من الوجه والرجل مع كل فرد منهم
 وفي الآخرين بمعنى تقابل كل اثنين اثنين من الايدي والارجل مع كل واحد
 واحد من المومنين وقد اعترف بان الكعبين كائنا في المومنين بواسطة الارجل
 تقابل الكعبين بالارجل الذي هو تقابل ولي مثل تقابل الارجل مع المومنين
 وتقابلهما معهم باعتبار ثبوت كل اثنين منها الكل واحد منهم فيقول الفيلسوف
 كانه جمع من اثنين فمثل الكعبين لافراد الجمع الثابتة لافراد المومنين وهو من
 لا واحد واحد على الطول العكس لاجب ان تقابل لاجل مع المومنين بتقابل ولي مع
 ذلك اذ من ثبوت الرجلين لكل واحد منهم فعمل ان تقابل لايتين مع الوجه
 غير عمل في التقابل الاولي فكذلك في ثبوت الكعبين لكل واحد من اجاد الناس فلا يعمل
 واما رفع توهم انه لم يعلم يسلك هذا المسلك في المرقق فياكي ولما قوله ولما في فلان
 اولاً بعد تسليم ان الظاهر من الآية كفي الكعبين متعدياً انه لا يلزم من ذلك وجوب
 الغسل لا مبتدئاً ان الظاهر من الآية كفي الكعبين ولما ثبت بالدليل الخارجية ان الغسل
 فلا يلزم من ذلك وجوب الغسل اذ الصادر عما تحقق من تعدد الكعبين بل ان يصح عنه
 ولما لم يكن الصادر من المومنين فلا يصح الى الغسل بل يحمل الآية على المسح لا الكعب المتعددة
 وثانياً بان يمكن ان يكون الله سبحانه واحي المرافق اعتبار الجمع بالنسبة الى الكعبين
 وفي الكعبين بالنسبة الى كل فرد تغنياً والتغني بـ من البلاغة وثالثاً بان الله
 سبحانه واحي الوجه على صبغة الجمع والواجب بالنسبة الى كل مكلف غسل وجهه المراد

في الايدي غسل ليدين مع انه اتي بصيغة الجمع فيها من دون فرق علم ان
 المراد ليس بيان الرام على نحو واحد فيحتمل ان يكون بالجمع في المرافق والتشبية في
 الكعبين ثم قال وللمحرمين العتقين وجب منها انه قد ثبت بافتقار الاصويين
 من الموافقين والمخالفين ان اذام القراءتين متعارضتين فالسبيل في جملة ما على الاخر
 ان تتفاوت وتنافي الحق والافال على نحو المتقدمه بالمتاخره ان علم التاريخ
 ولا في طلب المخلص قبل الحمل على الحالين جميعا بذهما نظيره قوله تع حقه يطهر
 فتر بالتخفيف والتشديد فعمل بقراءة التخفيف فيما اذا كانت ايام العتقين
 وبقراءة التشديد فيما اذا كانت ايامها دون العشرة وذلك ان عمل فيما عتق
 بالقراءتين بالنظر الى الحالين فتحمل قراءة النصب على غسل الا رجل حين انكسار
 وقراءة الجرح على مسحها حال الاحتقاف لكنه هو المسح على الحفاة كما ان تقبيل رجل
 الامير حال الاحتقاف هو تقبيل خفة على جلده ولما لم يشترط فكل الحالين في الكلام وكان
 قيام القرنية على احدهما ما في الحمل الحالين لم يعبر تساويا بما يجتمع كما
 عرفت في الظاهر المذكور لا معية نقول لمعترض لم يحرف في الالية ذكر ولا حلة على
 الحفين قرنية وليس الخف في الجواز بل جاز انته على ان النذر في زمان النزول
 ممنوعة ككوا وان شيع السفر والجهل المقضيين للبس الحف على كوا هو المعنى قال انكسار
 الجمهور على جوار المسح الحفين بالاجابات المشهورة خلافا للشيعه والخوف لاج
 وحج الشيعه ان جواز المسح على الحفين حاجه عامة فلو كانت ثابتة لمبلغ مبلغ
 التواتر انهم ولما اقام احتمال حمل القرأتين على الحالين في هذه الالية الواقعة في سق
 الما لا يمكن القول بنسخ مسح الحفين بهذه المسق اذ النسخ الذي هو خلاف الاصل

الى الشيخ الصدوق من صحابنا وجمع كثير من اهل الحق بينهما جعل الفهم على
 التعميم لا على التقييد والتزجيج على قراءة التثديد لكرهه المباشرة بعد
 الانقطاع قبل الغسل وهذا وجه حسن وجمع ابو حنيفة بانها تحرم الانقطاع
 فيما اذا كان عشرة والا تحرم الا بعد الغسل او بعدة والصلوة وبعدة ظاهر ولا دليل
 عليه وكيف يريد الله سبحانه ذلك مع عدم بيان واضح وشدة احتياج الحائض
 اليه وعدم دليل يزيله والاما نحن على مثل الشافعي ولم يختلف الفقهاء فيه
 واما الاستسقاء الذي استحسناه ابو حنيفة فهو جلاء على الله فانا استحسنا عدم
 الاحتياج الى الصلوة كانت ثلثة كثرية ولا احتياج اليه عند العلة بالحق طاعة الله
 لزمان الغسل فيكون لغسله او بعدة في وقت صلوة معناه على ان مثل هذه
 الخيال الفلسفة بل احسنها يمكن اعتبارها كالحراة فتراجع الرجل يروى عنه
 وكبر السن صغرة وتعد الزوجا وعدة مثلاً وغيرها ومع قطع النظر عن كتب
 وكنت لا ينطبق هاتان الفقرتان على ملحق فيه لان ما جمع به ابو حنيفة
 على الحال الذي يقيطه من على طهارة الفرائض على معناه الحقيقة ومسلم الرجل لا يبقى
 على حناه على تقدير العمل على الحقين فهو ارتكاب مجاز من دون قرينة قوله وذلك
 ان نعمل الحق فيه نظر فان معناه على الحال الذي ان يحلها على ما يجب من العمل الحق
 الحقيقي في أحد الفرائض على حال والمعنى الحقيقي في الاخرى على الاخرى ولا ينبغي ان
 الا رجل حقيقة لا يقع حين الاختلاف بين احدهما بل بين السويين لا يفهم من
 الرجلين مسلم الحقين فالعدل عن ظاهر القرآن الى التميز والاستعانة من دون
 قرينة لا ضرورة ملجئة اليه باعثة عليه صريح البطلان وكيف لم يحرمها ذكر في الآية

ولا اشاق اليها ولا قرينة مجوزة للجواز فمهمة ان لا يخلط بمسح على الحجاب
 الآية دليل على جواز المسح على الخفين فان الباء لا لصاق باعتراف وهو
 مستغف فيه ويؤيده انهم ردوا عن علي ان قال ابا ^{علي} المسح على الخفين او على ظم ^{لها} غنما
 وقهر من رواية آخر عن الثعلبي رواه جمع عن ابي بصير ^{عليه} السلام وفيما بينهم على فقال ما تقول
 بالمسح على الخفين فقال المغيرة بن شعبه لرايت رسول الله ^{صلى} عليه وسلم يمسح على الخفين فقال
 علي سبق الكتاب الخفين اما نزلت المائدة قبل ان يقبض اليه بشهر من او ثلثة
 وروى الفخر الرازي في تفسيره عن عائشة انها قالت لا يقطع قدماي احب الي من
 ان اسمع على الخفين وعن ابن عباس قال لان اسمع على جلد حمراء احب الي من ان اسمع
 على الخفين ثم قال الرازي انها رجعا بعد ذلك من انكار جواز المسح على الخفين و
 أنت تعلم ان الحكم الاول يبق استصحابا بالي ان يحصل اليقين بالرجوع وقوله
 لنفسه غير مقته دون قوله عليه ^{صلى} السلام قال انه منع منه مالي في احد الروايتين
 عنه انتم فحصل ما قال من انه يقال بتقريب خف رجل لا يريد ان تقبيل الرجل
 فاعله جمل بان الاستعمال في اللغة لا يثبت بالقياس صور العلامة القنطرة في
 في المطول ان اللغة لا يثبت بالاستدلال سيما والعارق موجب لان تقبيل الرجل
 في العرف يشمل تقبيل الخف بالقرينة بخلاف المسح كيف ولو كان كذلك لجاز ^{عليه} السلام
 وغسل المبراة وكذا ولا حكم لاهلاد تقبيل اليد ^{عليه} السلام فاعل تقبيلها ولو كان مستويا
 ونحوه فكما ان الآية تضمنت لرؤس يرد بها انفسها دون غيرها من الاعضاء ونحوها
 وكذا الوجه المرام منها انفسها ولا يردى انفسها دون الاكمام فكذلك حال الارجل
 بعينها فلو جاز مسح الخفاف جاز مسح الرؤس وغسل على الايدي والوجه بل

يجوز ان يقال المراد تقطيع الاحكام والخفاف في قوله تعزنا جزء الذين جازوا
 الله وسروا ويسعون في الارض فسا ان يقتلوا ويصلبوا وتقطع ايديهم وارجلهم من خلاف
 ومثل هذه الشناعة الغضبية لا يرخص بها دول في الجملة ابتكاب المجاز من قرنية
 خلاف الاصل لا يثنى قول ولما لم يشترط الخديل على عدم فهمه مراد التثنية قد
 متعرفان مطلوب ان المجاز لما لم يخرج من قرنية حالته او مقالته كما في ما غرض لا يخرج
 للحقين كفي الكلام ولا اقيمت قرنية اخرى دالة عليه ولم يكن ليس الخين في المجاز
 متعارفا ايضا حتى يجعل قرنية حالته لم يجز ان يكتبه ههنا وبالجملة لا بد في المجاز من
 علاقة وهي خمسة وعشرون كما صرح به السيد المشرف في حاشية مختصر الاصول وفي
 المنهاج انها اثنا عشر وقيل خمسة وقيل اربعة كما هي مسطوية كماله في السلام ولا بد
 تلك العالقية من عدم اداة المعنى الحقيقي للفظ ووجوه الصادق عن ابيها عن
 ليس فليس فنظر الى هذه الامور بحكم مجازي المجاز وهذا هو الذي لا يفهم ذلك بل عرف
 ان مطلوب المشيئة لا بد للعل على الحاليين من حيزي ذكر او قرنية قال ما قل ولم
 يدبر ان الحمل على الحاليين لا يجه فيه ما عن فيه لما عرفت مما انه يشترط فيه لقاء المعنى
 الحقيقي على كلا الحاليين واذا ليس فليس ما ذكره من الظير في ذلك على جملة انه ليس
 مطابقا لما كلامنا فيه اذ يطهرن على القراءتين يبقى على معنى الحقيقة بخلاف صم
 الرجلين قول على ان النذر في الخبر فيه ما فيه لان كون زمان النزول واز شيع العلة
 والمجاز لا يقتضيه كون ليس للحقين متعارفا فيما بينه بحيث كان عاداتهم ليس مما اكثر
 الاوقات و مراد الشيخ هو انه لم يكن من عاداتهم كالعامة للرأس بل كانوا يلبسون
 المغالا العربية واما الخفاف فلم يكر لابس الا زما لهم وما نقله عن تفسير النيشابوري

ففيه أنه لا يضر لأن المراد ما نقله عن الشيعة أن ما تدعون من الأخبار الدالة على
 جواز المسح عليهم لم يبلغ مبلغ التواتر بل هي مختلفة في كتبكم وليس الخفين حاجة
 علمية فلو صحت بلغت مبلغ التواتر وذلك لا يدل على أن في الحجارة كان لبسهما شايعا
 كشيء على بعض بلاد العجم أما عموم الحاجة فلم يكن أحد ولم يرد الشيخ أنهم لم يلبسوها
 حين الحاجة كالحرب والسفر أيضا بل أراد أنه لم يكن شايعا كما في بلاد العجم وأعمى
 الحاجة فلا يترك أحد لكن لا يجب نفعكم كما لا يخفى قوله ولما قام الخمر قد عرفت عدم
 المسقامة ما ذكر وأن ظاهر الآية يبطل مسحة الخفين فلو سلم جوازها قبل نزول الآية
 فهي كافية في نسخة الحديث جري لا يصلح لأن يكون حجة على الإمامية لأن الخافين
 أصحا للجيرة فلا يعبد برأيا ثم الموضوعات والاستشهاد بقول ابن العربي
 استشهاد ابن الأدي بزيه قوله يلبس لبان الخهيم تهيمها كيف يرصه
 عاصي بن يتكلم بلفظ الرجلين ويريد سم الخفين من دون إقامة قرينة
 دالة عليه فكيف يليق بكلام الله سبحانه تنقية النبوة مما لا يجزئ عليه
 في هذا المقام أن القول بحمل الآية على المسح على الخفين غير مسلم عند صاحب السلم
 حيث قال فيه وقيل الجرم الخفين والضرب بذكرهما وفيه ما فيه وقال الشارح
 المعاصر في شرح قوله فيه ما فيه هكذا فإنه يخالف لما قالوا أن المسح تثبت بالسنة
 لا بالكتاب لأنهم يلزم أن يكون الآية ناقصة على كل قرينة عن بيان فرائض
 الوضوء كذا في الحاشية ولحق أنه لا ورود لذلك فإن عرضهم أن الآية ليست
 نصا للمسح على الخف وإنما النص السنة وهو لا ينافي في حمل الآية عليه لما نقصاها
 في بيان الفرائض فلا نرم على كل تقدير فإنه إذا جمل على الغسل كان ناقصا.

لأنه لا يضر
 فيكون

على ما هو عليه من عدم الحاجة عليه ما عليه

لنقدم ذكره فاستروا ما نبأ على الله كان في الأصل خرب حجر ثم تزايد المضاف
اليه من المضافا فرفعوا واستروا ما نبأ على ما ن هذا مثل مرت رجل قايلا يوكا فاعاد
بأهل ما الأول والثاني فلا تيلزمهما استتار والضمير مع جريان الصفة على غير
هه لذلك لا يصح عند البصريين وان من اللبس ما التالت فلان خلاف ما يجوز في
الوصف التادون الأول ومن باب جبر الجوارق له تها في خاف عليكم عذاب يوم
واي اخاف عليكم عذاب يوم محيط عند من لا حظ ان الاليم والمحيط صفة متعا
رفة للعذاب في موارد كلام الله دون اليوم فيكون حقيقة عرفية وترك الحقيقة
خلاف الأصل لكل قلا خلت الحاجة في هي حجر الجوارق يتوسط حرف
العطف ففيل لا يصح لان العطف يمنع من التجاوز قال ابن مالك في شرح كتاب
بالعمدة في النحو لا يمكن ينفرد الواو بجواز العطف على الجوارق في الجملة وسئل الدمامي فقال خالده
الارهر في التصريح ويختص الواو من بين ساير حروف العطف باحد وعشرين
حكما منها جواز العطف على الجوارق في الجملة خاصة وذكر السيوطي في النكت وقال
ابن هشام ان قيل الواو في عطف الجوارق يتبع لفظا فحسب قلت هي مشتركة
في المعنى فطعا كما ننظر الى المعطوف عليه ولكنك ناسبت في اللفظ بين المعطوف
وبين ما يليه ووافقهم من ذهب الى ان حور عين في قارعة حمزة والكلسائي
معطوف على ولان الرفع وهجور الجوارق في الجملة خير حكما البيضاوي وبعض النحاة
من النحاة والقريية على ذلك ان الله عز وجل ان بشراد لا على وجه الاجمال
للسابقين المقربين في الجنة النعيم المشتملة على انواع النعم ثم فضل بغيره ولا يخفى
ان كلاما من الحور الطالقات والحور المقصودات في الخيام والولدان قسم من بقاء

تلك الجنان لا تشبه لها من التناسب العطف ظاهر والناسبة بين العود والولاء
 انقطع ان العطف على جنائ او اكواف يوجب اعتبار الحقيقة والمجاز في كلمة في اللفظ
 الباء لا قرينة على عموم المجاز كما عرفت ومن البين ان المجاوزة فيما نحن فيه اشد
 من المجاوزة في هذه الآية والى ان كلمة الواو متوسطة بين غايات في قوله
 تفرير يسر عليك ما شئوا من نار ونخل في مع ذلك صلا رفع فاعلم بقوله يرسل
 الجوز المجاوزة في نار عند ابن كثير والي عمر ويعقوب كما هو جوابه فظهر بطلان قول المختار
 ثم من جوزنا ما جوز به بشرط ان لا يتوسط حرف العطف انهم لا يخفون ما ذهب
 اثبتة مع توسط حرف العطف موثدا بان العاطفة لا يمتنع من المجاوزة باعتبار كونها
 كانه يفيد الوصول وهو يوجب المجاوزة لا مقتضى وقوع الفصل بالاجنب ولا بحسب
 لفظا فاصلا لان رعاية المناسبة بين الكلمة عند من المماثلة لم يتخلل حرف
 او يتخلل حرف العطف او غيره ولهذا يجعلون غير المنصرف منصرفا للتناسب فيخلل
 العطف كقولك جعلت في اغلال وسلاسل وايضا يقولون اخذت ما قدم وما
 بضم الحاء المجاوزة قد مر مع تخلل حرف وجاء في كلام علي رضي الله عنه نحن
 ما جئون على صلته ما واذ ورون على طبيعتها كذا في غير البلاغة مع ان ال
 موزون من الوزن المجاوزة ما جئون مع توسط حرف ويقال هنائي ورائي
 واما كل امرئ في يقولون العشايا والعذايا واما هو الغدا والآرد واه كلاً
 ومناسبتة مع وجوب الفاصل لا شك ان تغليب الحرف صعب من تغليب الحركة
 وتوبيد المطبق ووقوع المشاكسة في كلامهم وحيان يذكر بلفظ غير لوقعه في محبة
 كقولهم قالوا ان تشربنا نحبك طبعه قلت اظنني لمحبة وقميصا ولا شك

ع
عبد یحییٰ
بن
محمد بن یحییٰ

انه وقع ههنا بتديل كلمة بكلمة مراعية للناسبة مع وجود القاصص واخرج
تقار اهل العربية على جر الجوار في الشعر قوله كبير انا في مجاد مني وقوله
فاصلح بلع ذوالزواج اكلهم وقوله فعل انت ذوات اما لك واكث
الى بسطام بن قيس فخطب وقوله لعلي الرياح مجا وغيرها بعد سوا
الموجز القطر لكن لا حاجة لنا في اثبات المطلوب الاستشهاد بذلك وقد عرفت
وستعرف القران الموجب لدفع اللبس فلا معنى لقول المعترض والشرط
مفقود ان في الآية الكريمة انه وليعلم ان جر الجوار ليس حركة اعرابية ولا
بنائية لان ليس اثر العامل بل هو لمجرد الناسبة لقولك الحمد بكسر لدا
قول ما بينه في ذلك القام من حدث جر الجوار مرة مردود عند اهل
المحاورة وحكمه بان منكرة مكابر اراء بحال ائيمته من الكاثر وتخفض
ما رفعه الناصب شات الجر الجوار ونفخ عليك بواب كسر لامة معضم دلة تحريم
على كونه من اهل البوارق انه وان ما لا اليه القاضه ايضا وفي تفسيره لكن طوي
الكشف عنه صا الكشاف قطع على القول في غير موضع من كتابه انك تكلفا
باردة من شاء فليرجع اليه ونقل ابن همام الخفي في شرح هداية الفقهاء عن ابن النجاشي
انه قال الحمل على جر الجوار ليس مجبدا ذم بان القران ولا في كلام نصيب انه وفي
تحذيل للغة قال ابو اسحاق المعنى الخفيض على الجوار لا يجوز في كتاب الله
عز وجل انما يجوز ذلك في ضرورة الشعر انه وقال الفخر الرازي في التفسير الكبير
اما القراءة بالجر فهي تقتضيه كون الارجل معطوفة على الروس فكما وجب اليبس في
الروس فكذلك في الارجل فان قيل فلم لا يجوز ان يقال هذا الكسر على الجوار كما

في قوله حجر ضرب خرب قوله كبير اناس في محاذ من مل قلنا هذا باطل من حربه
 اولها ان الكسر على الجوار معد في اللحن التي قد يجعل عليه الاجل الضرورة
 في الشعر كلام الله يجب تنزيهه عنه وثانيها ان هذا انما يصح اليه حيث
 يحصل الامس من الالتباس كما في قوله حجر ضرب خرب فان من المعلوم بالضرورة
 ان الخرب لا يكون لغتا للضرب بل المحرور في هذه الآية الا من من الالتباس
 غير حاصل وثالثها ان الكسر للجوار انما يكون بدون حرف العطف اما مع
 حرف العطف فلم يتكلم به العرب النحوي ما اردنا ذكره ونأهيك ذلك على كل
 ما ادعاه الناصب قد نبه على ضعفه مع العطف لوجهان كما نقله جلال
 الدين السيوطي وقال ابن هشام في مغني اللبيب ان الشعر يعطى حكم شي اذا
 جاؤا فقول بعضهم هذا حجر ضرب خرب بالجاء والاكثر الرفع قال كبير اناس
 في محاذ من مل وقيل به في وحو عرين فيمن جرهما فان العطف على ولدان
 محذون لا على الكواب وباري اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم
 بالجوى وقيل العطف على جنات كانه قيل للمقربون في جنات وفاهة ولحم طير
 وقيل على الكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوفون عليهم ولدان محذون بالكواب
 ينعمون بالكواب قيل في وارحكم بالخفض انه عطف على ايدىكم لا على رؤسكم
 اذا لا رجل مغسولة لا مسوخة ولكن خفض الجوارق رؤسكم والذي عليه المحققون
 ان خفض الجوارق يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله
 يا صباح بلع ذوى الزوج كما بهم ان ليس وصل اذ انحلت قسرة الذنب
 قال لفرأى انشدني ابو الجراح بخفض كاهم قلت فما قلت كاهم يعني بالنصب

هو خير من الذي قطعه انا ثم استنشد اياه فاستدنيه بالخفض ولا يكون في
النسوق لان العاطف يمنع من التجاوز وقال الزمخشري لما كنت الا رجل
من بين الاعضاء الثلاثة الغسل كله تغسل صب الماء عليها كانت غفظة للاسفل
الذاموشة فافطعت المسوح لا التمسح لكن لينية على وجوه الامتصاص في الماء
عليها وقيل الى الكعيبين في غاية اتمامه فطر من بطرافها مسح لان المسح
لم يصح له غاية في الشرع انتهى تنبيه انكر السيرة وابن جني بالخفض على الجوار
ونا ولا تقلم خرب بالجر على انه صفة لقب ثم قال لسيرة الاصل خرب الحجر
منه بتوئين خرب رفع الحجر ثم حذف الضمير وجعل الاسناد الى ضمير المضب
وخفض الحجر كما تقول برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه اتي
بضمير الحجر مكانه لتقدم ذكره فاستدرك ابن جني الاصل خرب حجر فرائيب
المضالية عن المضاعف اذ تقع واستدرك يلزمها استتار الضمير مع جر بان الصفة
على غير من هذه وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس قول البصري ان
هذا مثل مرتب برجل قاصدا بوجه لا قاعدين فرد ودل ذلك انما يجوز في الوصف
للتاني دون الاول انتهى فالرد نادك من كلام ابن هشام وهو كما ترا الايراد
بالحصول بقلته في الغت وذرته في التاكيد وعدمه في النسوق عند المحققين
من النحاة لمنع العاطف من التجاوز سلمه جلال الدين السيوطي في الاشباه
والنظائر ولان لشرع في نقض وهو لا ينقض كل من فقراته فنقول قوله منه
سعة الكلام المحرم وحدها ولا فلان كبا رائية حكما بعد حجية كلام النحاة
بل قال الرازي انه من العن كالحرم لمانيا فلان الجمع بين القراءتين يحمل الجرح على

الجواهر ما يتم لو كان الغنة نضاً أو ظاهراً في الغسل وقد عرفت أنه ليس كأمرك
 وأما ثالثاً فلا شك في أن كلام الغنة قلقة استعجاله وإن كان أكثر على أن يخرج
 بالرفع فكيف يحيل كلام الله سبحانه على مثل ذلك الجمال الباهر الذي أنكروا
 أئيمته وأما رابعاً فلا أنه لا يقاس عليه ما نحن فيه لوجود فتح العطف ههنا
 وعدمه ثمة لحصول الالتباس في الآية دون المثال لأنه لا معنى لكون الضب
 خراباً مع أنه من شرط جواز كونه من اللبس قال السارح الرضوي حفي الله عنه
 وقد يوصف على أن إليه لفظاً والمغت للضاف إذ لم يلتبس يقال له الجهر
 بالجر أو ذلك للاتصال بالحاصل بين المغتاف وللضاف له فمحل ما هو
 لغت الأول معنى لغت لثاني لفظاً وذلك يضاف لفظاً المتضاهية كما ينبغي
 أن يضاف إليه المتضاهية هذا محضه وهذا حب ما في والذئى هو لك
 المحرر الحكي الضب الرمان ثم قال وقال بعض البصريين إن التقدير هذا
 محض حجب جوهه فخذ في المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في حركته
 مرفوعاً نقياً مقام المضاف المرفوع انتهى وهو نقيض في اشتراط عدم اللبس في جواز
 الجواز المستعمل في النعت قليلاً كما يلح إليه لفظة قل لا دخلة على المضارع المضاف
 للتقليل في قوله وقد يوصف قوله والقول بأن خرب الخ أنت تعلم أن الغنى
 يكونه صفة نصف هذه ذهب البصريين وابن جني مسكونين إلى جواز المجاورة
 مطلقاً وما ذكر في مذهبه ما من لزوم استئثار الضمير مع جواز الصفة
 غير منهي له وهو غير جائز عند البصريين إن أمن اللبس على التقديرين الأولين
 ولزم جوازها فيختص بالوصف الثالث وفي الأول في الأول على التقدير الثالث

فهو ملقط من كلام ابن هشام الذي ذكرناه أنفا وهو لا يضر بطاوية لأننا لم
 نحجيه قليلا في الفتح فتصديقتا ويل جرح ضربا لكن لا يفيد لأن ذلك مع
 قلة استعماله ليس منطبقا على ما نحن فيه كما أوضحناه قبيل هذا باتم ^{منه}
 فلا يحتاج إلى تختم حيم ما قال مع أنه لا قيل إن يقول إن ابن جعفر والسيرة في
 مع كونهما من أعظم التعويدين لما جاز عليهما الخطاء فلم لا يجوز على ابن هشام على
 أن يعرف ابن هشام أن قال يكون مذهب المحققين عدم جواز في النسق حال
 العطف فلم لا يقبل الحشنة هذا القول ويقبل ذلك على أن ما ذكره من عدم
 جواز استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هو له عند البصريين أن
 تقرأ ما على عن كان منهم لكن لا يجب أن نختار مذهب البصريين كيف
 القراء من هو من الكوفيين كخرج وغيره فلا يجب اتباع أقوال البصريين
 مطلقا وأضربا بعد قول السيرة في يكون ضرب صفة تضرب بالتقدير المذكور
 وتبصير الرضه على أنه قول بعض البصريين لأنهم ادعوا ابن هشام بعدم جواز
 استتار مثل الضمير المذكور عند البصريين كلامه وأيضا للسيرة في أن
 يخصص عدم جوازهم بما عدا ذلك المثال وليس تلك القوانين ^{العلوم}
 العقلية المبني على القوانين العامة حتى يكون في التخصيص عامة ومثل هذا يلزم
 في أكثر قواعد العربية كما لا يخفى على من ما دس كتب النحو والصرف وقد هو قرارا
 أن تسليم ما ذكره من جواز الجواز لا يفيد لعدم الفصل واللبس فيه أن قال
 قائل قد استشهد به القاضي البيضاوي على كون جواز حكم بالجواز قيل له
 الاستشهاد بمجمل البيضاوي في جرحه يجب شاهد على جواز استشهاده بالضرب

بذنبه ولا يبيأ به كيفة وأعرض عنه حبب للكشاف قوله ومن باب جمل الجواب
 قوله نعم الخ منظور فيه من وجوه منها أنه قال في الكشاف وصف اليوم باللام
 من الأسناد المجاز لو وقع اللام فيه فأن قلنا إذا وصف به العذاب قلت
 محازي مثله لأن الالبير الحقيقة المعنوية ونظيرها قولك غماري صاير وبعد
 جده وقال الفخر الرازي في التفسير الكبير المعنى أنه لما حصل اللام العظيم في ذلك
 اليوم استدل اللام باليوم كقولهم غمارك صايرك وأية قرينة في تفسير الميراث
 وصح الفاضل الأسفري في حاشيته على شرح القولية أن جعله صفة ليوم من
 فصيلة المجازات لطيفة وأما كون المحيط وصفًا لليوم فقال الرازي في تفسيره
 عذاب يوم محيط المحيط من صفة اليوم في الظاهر وهي الغنى من صفة
 العذاب ذلك مجاز مشهور كقوله هذا يوم عصيب انتهى وفي البيضاوي
 وتوصيف اليوم بالاحاطة وهي صفة العذاب شتاله عليه قال جارا لله
 الزمخشري في الكشاف يوم محيط محلك من قوله واحيط بشيخ وأصله من احاطة العدو
 فإن قلت صفة لعذاب بالاحاطة البليغ أم صفة ليوم بما قلت بل صفة ليوم لأن
 زمان يشتمل على الحوادث فإذا احاط بعذابه فقد اجتمع للعذاب ما اشتمل عليه
 منه كما إذا احاط بنعيمه انتهى إذا درست هذا عرفت أن هو الإعلام من المعسر
 جعلوا اليوم محيط صفة لليوم ولم يحملوه على الجمل بالجر فكيف بعاء مما قبل
 من أن توصيف العذاب به حقيقة عرفية أدلوا على جعل هو كاء
 المفسرين الذين هم أئمة الناصب لعله لا يرضى به اللام لأن يجعله من باب
 تفضيل المفضل على لفاضل الجائر عند أصحابه ومنها أن كثرة ورود

العذاب منعوث بالالام واشباهه لا يوجب ضرورة حقيقة عرفية كقول
صفي الموم باشا كذا في كلام الله كيو م صيد يوم يجعل لولد ان^{شينا}
ونحوه فالتقول بعدل عن الانصاف على ان احدا من علماء الفرقين لم يقل
بان استعمال لفظ على سبيل المكثرة في معناه دليل على نقل من استعماله من معناه
الاصلي الى الاصطلاح كذا اذا تبادر غير معناه الحقيقي بجم كالأطلاق وضحا
فالتقول به فأنش من العبادة والجهالة اذا حد من او فيضيا من العلم يقل
بلنا مثال هذه الالفاظ من الحقايق العرفية ومنها انه على
تقدير كونها من الحقايق العرفية لا يكون في القول بجم الجوارح رفع اليه
لانه لو كان الضمير داعية الى جملة عليه وفيما نحن فيه لا ضرورة داعية اليه
ومنها ان ليس في ما ذكره حرف عطف ولا التباس فلا يعيد له ونحن لا ننكر
مجيده بل انكره التثنية فلا يكون مضرا لنا قوله لكن قد اختلف الم
اقول قد عرفت بشره ادة ابن هشام والفخر الرازي والحيان
هوام وغيرهم من العلماء كلام ان مذهب المحققين من النجاة العظام
عدم جواز الجرم مع العطف فبعد تسليم صحة ما نقل عن ابن مالك وغيره لا يفيده
فان قول بعض منهم لا يصلح المعارضة فاعليه الاكثر من من المحققين والعجب
انه تشبعت في دفع مذهب ابن حجة والسيرة في فيما سلف بكلام ابن هشام
ولا رن ههنا عن التشبث بكلامه وتمسك بابن مالك بحر النفع اليه
ولعله يفضل ابن مالك عليه لمجاورته باسم مالك الذي هو من ائمة
فعله بحر الفضيلة من المال كالأمام بالمجوار على ان يحتمل ان يكون اقوال من

ذكر أقوالهم ناشية من العناد والدأب فلا يكون حجة على أهل المسألة وقد
 قال ابن هشام في بيان الأحكام التي تقدم بها الواو عن سائر الحروف وخمسة
 عشر من الحروف عشر عطف المخفوف على الجوار كقوله نعم فاصحوا بربكم
 وارحلوا فممن خفض الأجل وفيه بحث سيبلي قال لشعبي محشنة المغن
 يعني في آخر أبواب كتاب القواعد الثامنة وهو أن الذي عليه المحققون
 أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق
 لأن العاطف يمنع التجاور انتع ومنه يظهر أن ما ذكره من ابن هشام
 بعد صحة النقل صريح على ما قاله خير المحققين من النخاعة وإما الذي منه
 الذي هو محشنة المغن فيجاء تسليم نسليته لا يعبأ به مع انكار المحققين من النخاعة
 له إذا كان متعنتا في المنصب التعصب بالجملة جعل كلام الله سبحانه على
 هذا الذي منكره صناديد النخاعة وجل أهل العربية بعيد عن النقل بل
 لو كان جر الجوار جازعا عند المحققين أيضا لم يكن له مساع في الأيتا كريمة للز
 الالتباس حيث لو قراءت على أحد من أهل المعرب والجمع والسوكتين
 لا يتبادر له إذا هم لا وجوب السحر للرجلين بشرط الانضواء والله يعلم بالصواب
 قول في حوزة الإمام في الكشف فري وحوزة عين بالرفع على وفيها حوزة
 عين كسبت الكتاب الأروا كدجر من هبأ مشجج أو للعطف على ولدان
 بالجر عطفًا على جنات النعيم كأنه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وخواو على الكوا
 لأن معنى يطو عليهم ولدان محلدون بالكواب ينمون بالكواب بالنصب
 على فبوتون حوزة النعم وقريب في المدارك قال البيضاوي وحوزة عين

عطف على ولدان أو مبتدأ محذوف الخبر أي وفيها أو ولهم حور وقراء
 خبر والكسائي بالجرح عطف على جنات بتقدير مضايهم في جنات ومضات
 حور أو على أكواب لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينجمون أكواب
 وقراء بالنصب على ويوتون حورا قال الفخر الرازي حور عين فيها قرارة أو الأولى
 الرفع وهو المشهور وفيه وجهان أحدهما العطف على ولدان فإن قيل قال قيل هذه
 حور مقصولات في الخيام إشارة إلى سائرهن وتخذهن فكيف يصح قولك
 إنه عطف على ولدان فيمكن طائفات عليهم نقول الجواب عنه من وجهين
 أحدهما وهو المشهور أن نقول عطف عليهم في اللفظ لا في المعنى
 أو في المعنى على التقدير والمفهوم لأن قوله تعالى يطوف عليهم ولدان
 مخلدون معناه لهم ولدان كما قال الله تعالى ويطوف عليهم غلمان لهم فيكون
 حور عين بمعنى ولهم حور عين وثانيهما وهو أن يقال ليست المحرصات
 في جنس بل أهل الجنة حور مقصولات هن خطابا ومعطيات لهن جوار
 وخوادم وحورهن سواهن مع الولدان السفافة فيكون كأنه قال ويطوف
 عليهم ولدان ونساء وقرى بالجرح عطف على أكواب أباريق فإن قيل
 فالمراد كيف يطأهن عليهم نقول الجواب سبق في الجمل وأعطى على جنات
 أو لك المقربون في جنات النعيم وحور أي في هذا النعيم وقد تقدم
 ذلك وقرى حورا عينا بالنصب لعل الحاصل على هذه القرعة غير
 العطف بالمعنى لكن هذا القاري لا بد لمن تقديرنا صفيقولا ويوتون
 حورا فيقال له قدر رافعا وقل لهم حور عين أي وحور عين يوتون انتهى

كلامه فقد انقذ ان جرحو عرين يحتمل ان يكون بالعطف على جنات
 النعيم كانه قال في اجنات فالكهة وكلم طير حور عين كما يقال زينة نخل
 وشرب ان يكون معطوفا على الكواب فالمعنى ينعمون بالكواب حور عين وقد
 قال ابو علي الفارسي في كتاب الحجة في القراءة وغيره في غير قول
 والقرنية عليه الخاقول تام لاية الكرمية هكذا او السابق السابق
 اولئك القربون في جنات النعيم ثلثة من الاولين وقليل من الاخرين على
 سر موضوع متكئين عليها متقابلين يطوف عليهم ولدان محللون بالكواب
 واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة
 مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون
 جزاء بما كانوا يعملون وقد عرفت ان المشهور بحسب القراءة هو الرفع
 عطفا على ولدان واما الجرح فقد عرفت ان جل مفسر المضافين حملوه
 على العطف على الكواب وحيث فاذكره من القرنية مردا ولا بارها تذل
 على الاضراء بحال ائمة المفسر حيث عفلوا عن ذلك وثابتا بانه بعد
 بتسليم تلك القرنية في قرنية على عدم جواز الجرح للموارد على جواز
 لان اولئك الاعلام من اهل التفسير مع هذه القرنية الدالة على كون
 حور عين معطوفا على الولدان لم يلتفتوا الى احتمال جرح الجار ولم يعتنوا
 بشانه بل عولوا في توجيه الجرح على ما يخالف تلك القرنية وهذا يدل على
 ضعف احتمال الجرح وكيف وقد عرفت انفا ان ابن همام قال بانه لم يأت
 احد كلام فصح ولم يحج في كلام الله عز اسمه وثالثان كون الولدان

در صورتی که در قرآن آمده

لما في سورة النور
والجرح

والحوادث الطائفات قسمان نعماء الجنان مسلم لكن لا سلم كونه قسم الجنات
 والمذكور في الآية هو الجنة فيجوز ان يقال انهم في جنات النعيم وقائمة
 ولحم طير وحواريين ولم يبق دليل عقل ولا نقل على ان مثل ذلك غير جائز
 لاسيما وقد اعترف به غير واحد من المفسرين وعلى تقدير التسليم فذلك
 لا يحري لوعطف على الكواب ما اهمية التناسب في العطف فيرجح قراءة
 الرفع البتة لكن لا يطل احتمال لعطف على الكواب فانك عرفت ان المراد من
 يطوف عليه هو ولدان مخلا شريين بالكواب تناسبا كمنهما انما يكفى في العطف
 كيف وقد جوزت عطف الاربعة المفسرة على الرؤس المسوقة للجد مناسبا لا مقاسا
 قياسيما من التوجيه ولو قلتم ان يكون الاربعة مسوقة لكتمة عطفهم المسوقة على المسوقة
 والتناسب فيها انما هو التناسب بين المعسوق والمسوق وانما الاستدلال بالآية بهذه القرينة على
 الجواز مع العطف يستلزم الدور وتوقف ثبوت جوازها على مراعاة هذه القرينة فلو
 متوقفة على جواز الجواز لزم الدور ولو لم يكن جائزا كما هو عند المحققين لم يجز القرينة
 نفع لان القرينة ليست دليلا قاطعا وان يتركب لمراعاتها هو جائز في لغة العرب
 لان يتركب للقرينة ما ليس بجائز وسأين هذا ان اراد به الاستدلال عليه واما ان
 جعله من مرجحات اختيار الجواز على باقي الوجوه فمؤثر في ثبوت جوازه من خارج
 وهو مخصصا انه لا يفيد فيما نحن فيه لالتباس ثبوت القرينة على خلافه
 فليت شعري كيف يستدل مثل تلك القرينة الضعيفة القول بالجواز الضعيف
 العادة ولا يستدعي القرينة القوية فيما نحن فيه القول بجوازه اعترف المحققون
 بعدم جوازه لعدم ان هذا الشيء عجاب وسادسا بان لو تنزلنا ما عرضنا عن القول

بعدم جوازها في النسق فلا اقل يكون خلاف الظاهر التبت فكيف يحمل عليه كلام
 الله سبحانه فيما نحن فيه مع عدم القرينة عليه بل وجودها على خلافه ^{بما}
 بان فاذكره من لزوم عدم المجاز في الباء وفي على تقدير العطف على الكواب وجاز
 ثم ورد على ائمتهم ووجه توجيهم الاول انك عرفت ان معني يطو والدان
 مخلوون بكواب ينعمون بالكواب لا مجاز في قولنا ينعمون بالكواب بجو عين
 اصلا فلا يتصور ما ذكره من لزومه على التقديرين والثاني ان القرينة ههنا
 موجبة تتهان جبر الجوار صغير لا يليق ان يحمل عليه كلام الله ولا تحمل
 للجبر الا العطف على حينات واكواب واستعمال ان زيدا في اكل وشرب شايح
 ومثل تلك الجازات الشائعة لا باس به في كلام الفضلاء بل هذه قرينة
 اخرى على ضعف جبر الجوار هذا وما ذكر من ان المجاورة فيما نحن فيه اشد من
 المجاورة في هذه الآية فهو يجمله اذ لم يجر ان المانع الذي فيما نحن فيه
 اقوى اشد مما في هذه الآية اذ لو حمل على جبر الجوار مع الفضل واللبس في وسط
 حكم اجنبية فلا ضرورة داعية اليه ولا قرينة منبهة عليه خرج الكلام عن كونه
 ولحق بكلام العوام والسفهاء تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا
 قوله والآن كلمة الواو التي لم يجعل احد من المفسرين كالبيضاوي والغضائري
 والارازي والنسفي جرحا في الجوار قال البيضاوي وقراء ابن كثير شواظ بالكسب
 وهو لغة فيه ونحاس بالجر عطف على نادر وواقفه فيه ابو عمرو ويعقوب في
 رواية وفي الكشاف شواظ من نادر نحاس كلاهما باضم والكسب الشواظ الذهب
 الخالص النحاس لدخان وانشد عن تفضي عن كسوة سراج السليط لم يجعل الله

على ما علم من
 ما لا يرد من
 انما هو من
 على ما علم من

فيه نحاساً وقيل لصفراء المذاب يعصب على رؤسهم وعن ابن عباس إذا
خرجوا من قبورهم سافهم شواط و هجره لم يطفا على روقب منه ما في
تفسير المداresh وقال الرازي المسئلة الرابعة من قرء نحاس بالحجر كيف قرء
ولو زعم انه عطف على النار يكون شواط من النحاس والشواط كما يكون نحاس
لقول الجواب عنه من وجهين أحدهما تقديره بشئ من نحاس كقولهم تقعدت
سيفاً ورمحاً وثانية ما هو لا طهران نقول الشواط لم يكن إلا عند ما يكون كرت
أجزاء ارضية وهو الدخان فالشواط مركب من النار ونحاس هو الدخان على
هذا فإما المرسل شئ واحد لا شيئاً غيرانه مركب فإن قيل على هذا لا فائدة
لتخصيص الشواط بالرسالة لا بيان كون تلك النار بعد غير قوية فوجه
عنه الدخان نقول لعذاب بالنار التي لا ترى دون العذاب بالنار التي ترى
للتقدم الخوف على الوقوع فيه وابتداء العذاب والنار الصرفة لا ترى او ترى
كالنور فلا يكون لها الهبة عيئة وقيل في مجمع البيان قراء ابن كثير وأهل
البصرة غير يعقوب ونحاس بالحجر والباقون بالرفع وقال في بيان الحجبة و
والشواط لغتان قال أبو عبيدة هو الهبة الدخان فيه قال رويه
شعران لهم من حرباً أيقاها، ونار حرب لسعر الشواط، وأما الدخان
قال الحجة في تفضي أضواء سراج السليط، لم يجعل الله فيه نحاساً، قال
أبو علي إذا كان الشواط الهبة دخان فيه ضعفت قراءته من قرء ونحاساً
بالجبر ولا يكون على تفسيره عبيدة إلا الرفع في نحاس على تقدير يرسل إليك
شواط ويرسل نحاساً يرسل هذا حق وهذا أخري وقد يحكي من وجه

الحجبة الشعرية
التي يرسل بها

على ان تقديره يرسل عليكما شوطا من نار وشمس من نحاس فيخزن الموصوف
ويقيم الصفة مقامه كقوله من يات به يريك البرق ومن الذين هاد وجر فون
الكلم وان من اهل الكتاب لا يؤمن ومن اهل المدينة مرد واعلى التفاق
فيجوز ان الموصوف في ذلك كله وكذلك في الاثار قلته هذا فاعل والفاعل
فقد جاء في ما رايتي لا يسير بشرطه وعهدك به قينا يسير بكبري على ان
هذا الحذف قد جاء في المتبداء في الاية التي تلونا او بعضها وقد قالوا
بسمع بالمعيد خير من ان تراه فاذا حذف الموصوف بقية بعد من نحاس لكن
هو صفة لشئ محذوف وحذف من كان ذكره قد تقدم في قوله من سار
فحسب لك خذها كما احسن في الجار من قولهم على من تنزل وكما استدلوا
من قول الشاعر واصبر من اسماء قيس كما بنى على الماء لا يدى بها هو
قائض اى بما هو قايض عليه فحذف لدلالة الكلام للتقدم عليه وكما حذف
الجار عند الخليل في قوله ان لم يجد يوما على من يتكل يريد عنده من يتكل
عليه فحذف الجار لانه جرى ذكره قبل فيكون الجار نحاس على هذا من الضم
لا بلاشتراك فيمن التحررت في قوله من نار فاذا انجز من لم يكن للشوا كما كان
هو المتبسط من الدخان انتهى وايضا لزوم الدد تقريب ما مر فالكلام الكلام
فظهر ان ما قال من انه ظهر بطلان قول المصترض باطل لما عرفت منا من
ان كل ما ذكره مردود على من عايب قولنا صحيحا وافية من الفهم السفيف
قوله ولا يخفى الخ لا يخفى انه لا يعباء هذه الطامات بعد تصريح النحاة بمنع
العطف لتجاوز مسابيل النحى العربية لا يثبت بالقياس الاستدلال مع انه

لهذا في قوله لا يسير
بشرطه وعهدك به قينا
يسير بكبري على ان
هذا الحذف قد جاء في
المتبداء في الاية التي
تلونا او بعضها وقد
قالوا بسمع بالمعيد
خير من ان تراه فاذا
حذف الموصوف بقية
بعد من نحاس لكن
هو صفة لشئ محذوف
وحذف من كان ذكره
قد تقدم في قوله من
سار فحسب لك خذها
كما احسن في الجار من
قولهم على من تنزل
وكما استدلوا من قول
الشاعر واصبر من
اسماء قيس كما بنى
على الماء لا يدى بها
هو قايض اى بما هو
قايض عليه فحذف
لدلالة الكلام للتقدم
عليه وكما حذف الجار
عند الخليل في قوله
ان لم يجد يوما على
من يتكل يريد عنده
من يتكل عليه فحذف
الجار لانه جرى ذكره
قبل فيكون الجار
نحاس على هذا من
الضم لا بلاشتراك
فيمن التحررت في قوله
من نار فاذا انجز من
لم يكن للشوا كما كان
هو المتبسط من
الدخان انتهى وايضا
لزوم الدد تقريب ما
مر فالكلام الكلام
فظهر ان ما قال من
انه ظهر بطلان قول
المصترض باطل لما
عرفت منا من ان كل
ما ذكره مردود على
من عايب قولنا
صحيحا وافية من
الفهم السفيف
قوله ولا يخفى الخ
لا يخفى انه لا
يعباء هذه
الطامات بعد
تصريح النحاة
بمنع العطف
لتجاوز
مسابيل النحى
العربية لا
يثبت بالقياس
الاستدلال
مع انه

اذا تحلل حرف العطف فتحقق الفاسلة مع اشعاره بان مدخوله معطوف
 على ما ليس محال والى فهو متعلق حقيقة بما ليس محال والى وجعله غير
 المنصرف منصرفا لا يصح دليله بعد ما عرفت من نفي لان القياس ما ذكره من
 قولهم ما قدم وما اخذ وما حو من وما زورون وهناني ومراخي وغيرها
 مما التقطه من المعنى فان اراد به تأكيد محيى جر الحركات في الجملة فلا يضر
 ان اراد به الاستدلال والتأكيد على جواز في سعة الكلام حال العطف
 قد خول ولا يعدم جريان القياس في تلك المسائل وقد تيسر باول
 قاس في ذلك وتانيا بانه ان اراد التأكيد فهو فرع ثبوت الجواز للاستعمال
 به في كلام العرب وقد عرفت انه ليس كذلك كما زعم وان اراد الاستدلال
 بطريق الاولوية فانه لما جاز تغدير الاحرف في بعض المواضع لوجوه لفظ
 حجة فتغير الحركة يتغير بطريقا ولي فقيه ان ذلك يستند جواز مع سائر
 حروف العطف مع ان هذا القائل نقل ولا عن ابن مالك والظاهر
 خالدا لانه هري وعن السيوطي ناقل عن ابن هشام ان الواو تختص من سائر
 العطف بحكام منها جر الجوار وانما يلزم الرفع والنصب من الجوار ولم يعهد
 في كلام الفصحاء كما لا يخفى قوله ويؤيد المطلوب نوع المشكلة التي
 هذا مشكل السابقة مبطل للاختصاص الذي اقربه مع ان المانع عنه
 فيما كلامنا فيه موجود فلا فطن الكلام بذكره مع ان المجاز يستند على
 القدرين وما يضحك عليه انه يذكر امثال هذا القواعد عما منه يكون
 من غير العربية مع انه عكسه لانه على جملة بمسائل العربية واعتسافه

قوله واخرج الخزينة ولا في الكلام في سعة الكلام ويجوز في الاستعداد لا يخرج
في غيرها وثانياً الفرق بعدم الالتباس ههنا وتحقيقه ثم قوله وقد عرفت
وستعرف الخاقول قد عرفت وستعرف ان الالة ظاهرة في المسح فكيف يظن
انه ليس فيها احتمال المسح ايضا وهذا دليل على غاية الاعتساف وقلة الاثبات
فانا قد بناناك يا هذا لتثبت على احد من العلوم المستأنسين بالعربية يحكم
بظهورها في المسح فما ظنك بمن اوفى حظا من العلم والاتصاف قوله كقولك
الحمد لله بالكسر الخ لو كان في بعض المقراء النادرة الشاذة فلا يبيء بالجمع عدم
تطابقه بما نحن فيه لعدم الفضل ولا التباس العطف مثله قراءة الحمد لله
بضم اللام ومثل ذلك لا يجري الالة كلمة واحدة ومن قراءة كك فتعبر بكلمة
واحدة صرح به صاحب الكشاف وقد عرفت ماله وما عليه تفصيلا والحمد لله على
ذلك فائدة جلية كبر يتضح صاحب المسلم بالحل على الجواب حيث
قال وحمل الجرح على الجوار معارضاً لضيق الحل لكن الشارح المعاصر قال
الا ينبغي ان لا يتعصب اليه فان من جعل الجرح الجوار قال ان غسل الرجل ثابت قطعاً
بالتواتر فلا يهد من ارتكاب جلا الظاهر فقراءة الجرح فيجعل على الجوار وروح لا تلو
لما ذكر انتهى وانت تعلم ان ثبوته بالتواتر هم بل بالتواتر المستفح مذهب
اهل البيت كيف وغاية ما ثبتت هو التواتر من زمان الخلفاء والناظر على دين
ملوكهم واما في عهد النبي فسيان الاجناس من كتب المخالفين الدال على السجود وقد
عرفت ان مذهب بعض الاصحاب كان مسجوداً من غيرهما كان المسح واصحاب
فروا الغسل في الجملة وهو لا يدل على الفرضية وكونه جزء من الوضوء وسياقه تفصيله و

لثابتها اثبات حلال ظهور الالة في مذاهبهم وآيات ظهورها في حجة مسئلتنا وهو
 حاصل الاعتراف ثم قال منها ما ذكره صاحب الكشاف هو ان الارجل من بين
 الاعضاء الثلاثة تغسل بصيد الماء من الاناء عليها بخلاف الوجه والميدن فان
 غسلها بالاعتراف كما هو مقتضى العادة فكانت مظنة للاشراق لمصلحة عنه
 بالنقص سيما في ارض الحجاز التي قل فيها وجود الافهار والحياض فغظفت على
 يكتفى باصبال اليد المبلة اليه لا يكتفى باصبال اليد المبلة اليها ولكن
 لينبه على وجوب الاقتصاد في صيد الماء عليها والصبي ون الاقتصاد اذا قفا
 الماء من الاناء على الاتصال وذلك ليستلزم الاسراف سيما عند توسع
 ثم الاناء كما هو المشايخ في الاعراب فلا يحد وروى وقع الصبي مع الاقتصاد
 سبع مرات وقيل الى لكعين فبحي الغاية اما طه لظن فان يحسبها مسوا
 ما يكتفى باصبال اليد المبلة اليه لا متناع اجتماع الظنين فان المسح هو وظيفة
 اصلية لم يضرب الشارع له غاية وكذلك محله كما لا يخفى على متتبع الوارد
 مثل مسح الرأس ومسح الرقبة ومسح الاذنين ومسح الكاف وبالمسح ابدق
 ذلك ويؤيد ان لا يحسب في العرف ايضا غاية كالسبح بالحائط
 وبالمنديل وبالثنتين وبالس ليم وبالمريض ولما كان الظاهر بتحقيق
 الامثال على وتيقن واحدة يكون ذلك مفيدا للظن بمغسقى الرجل اعضاء
 الوضوء لما لم يكن ممسحا يكون مغسقا ما قدر المسح في الرأس مثلا فليس غاية
 له ولا مشتق عليه لان الغاية يقصر تعين البداية ولم توجد في القدر مع
 ان الشارع لم ينص على القدر في المسح ولتعلم انه كثيرا ما لا يذكر الغاية

للوظيفة التي ليست صليّة بل هي خلف كالتي لم تبدل كسر الخفين اعتمادا على
 اصلها المغيا بالغاية وقد ايدى كرتين على ان محل ذلك شرعا هو محل
 المغيا ابتلاغا لغاية دون الخارج عنه ولا يخفى ان غاية المسح تخفيفية
 وغاية الغسل تشديدية فلا يلزم ان يكونا على وتيق واحد وحاصل
 توجيه الكشاف ان الارجل لم يعطف على المغسول المذكور عطف على
 المسوح فصرح ان امر الارجل ليس التظهير كامل الوجه والايدي وضرب
 الغاية فعرف انهما عطف على المسوح لا التمسح فحصل التنبيه على وجوب
 غسل الارجل غسلا خفيفا وحر يكون المراد بالمسح في الآية المعنى المشترك
 بين ايصال اليد المبتلة واسالة الماء اسالة خفيفة وهو ايصال الماء ايضا
 لا خفيفا بطريق عموم الجاز والزمحشر قابل به فيتحقق في ضمن الاول بالنسبة
 الروس وفي ضمن الثاني بالنسبة الى الارجل فلا يلزم استعمال اللفظ في الحقيقة والجواز
 قيل من المعترض على مثال ذكره مع العارذ لان الحزبية لا يلائم الا كرام بل يناقضه
 بخلاف المسح فان له مناسبة تامة بالغسل الخفيف لان كل واحد منهما
 ايصال الماء ايضا لا خفيفا وايضا القرنية في المثال الذي ذكره تدل على ان بكرة
 صكوم وعبر عن الكرامة بالسجارية بخلاف ما نحن فيه وانت تعلم انه لا معنى
 للاتفاق بالهمية والا فاعز عند دعوى قيام القرنية في غسل الكلام على المعنى ^{المقصود}
 من غير ان يتكلم على تلك القرنية واما من حمل صيغة الامر على الوجع والمثد
 معانهم يحمل على المعنى الواحد المشترك بل على معنيين مختلفين فمرح صواب
 الكشاف عليه اقم مقع واتمام يحمل الزمخشري صيغة الامر على القدر المشترك

بنز الوجب والمذنب هو سبحانه الفعل على المترادف اعم من ان يكون الترك
 موصلا لاخر ام لا لعلم القرينة عليه في الكلام فان الظاهر تخصيص المظن
 بالحدثين بقدرية قوله تعالى ليظهركم ونظير اسلوب قوله تقدس اسمي بوسم
 وارجلكم والكعبين على توجيه الرغشة اسلوب قوله علفها ثبنا وهاء
 بارحاء وقوله وزجج للواجب العيون وقوله متقددا سيفا وحمل
 وقوله شرب لبان وتمزاقط وقوله واكملت عجن البنا وقوله لها سدر على
 به الماء والشجر وقوله وحليني يا فتنا ورحمنا وقوله واطعلت طباءها وانما
 وقوله يجدهم الله انفه وعينه وقوله وعليه صغير من تواب جند وقوله تع
 اجمعوا لكم وشركاءكم وقوله تقدس والذين تبوء الدار والايمان على هذا
 الجرم والمناز والمبرد والعبادة والا صحت ومن تبعهم فانهم على انه لا حد
 فهذه الامثلة بل لعامل المذكر في كل صنفها ما دل بعامل بصيرت سليطة على
 كلا المعنيين مع غاية المناسبة في اول مثالا علفها يا تلمقا ورحمنا بحسن
 ومقتلها بمقتلا والا قربان يوجب كذا الكسيف والذلة
 بان المسح الالية بمعناه الحقيقة اللغوية على القرائتين وهي بالغارسة باليد
 كذا في الصراح لكن اعتبر مفعول على قراءة الفصل لا يد المغسول المبتهل بقاء
 علما هو المتبادر كما سبق وعلى قراءة الحج الماء اى مسحوا بالماء بوسم ارجلكم
 ويناسب لك كون الماء مأخوذا في مفهوم اغسلوا ولا شك ان مسح الماء اعم
 من ان يكون على وجه الامابة او الاسالة الخفيفة فيتحقق في ضمن الاول
 بالنسبة الى الروسى في ضمن الثاني بالنسبة الى الارجل بقدرية قررها ولا يخفى

انما محل كلام الكشف على ارادة المشاكلة ولا على ارادة جبر الجوار ولا على
 ارادة جعل الامة من قبل علقها تبنا وماء يارح اجذوف سقيها بناء على
 مذهبه الفارسي الفراء اما اول فلان المشاكلة يتوقف على تقدير مسعى العبد
 الواو وهذا اي حبل ضار الجار مع بقاء اثره وهو ضعيف للجمع بين القرائن
 بخصوص هذا الوجه غير ضروري واما ثانيا فلانه قال عطف على المحسوس وهو
 يدل على ان عطف عليه في الواقع وعلى تقدير جبر الموار تعطف على المحسوس واما
 ثالثا فلانه ليستلزم القول بجبر الجوار ولا كماله كلامه عليه اقول قال ضا
 الكشف فان قلت فما تصنع بقراءة الجود دخولها في حكم المسح قلت لا حمل
 من بين الاعضاء الثلاثة المغسوق تغسل بصب الماء عليها افكانت مظنة
 الامر فلذلك موم المنع عنه فعطف على المحسوس لا تسير ولكن لينبه على
 وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها فقل الى الكهين في رعاية امالة
 لظن ظان يجبرها محمول المسح لم تضر له غاية في الشريعة انه وقد اعتر
 عليه السيد السند السيد نور الله رحمه الله بوجوده عديدا وقد اصر
 الناصب بحسب زعمه الفاصد مطلوب الزخشي بحيث يندفع عنه اعتراضا
 السيد ولم يعرف ان ذلك من سخافة رائه وقلة فطانتة ولذا ذكر كلام السيد
 عنقرئ في تضاعيفه اقول الناصب في حال مناسبتهم تنقض كلام الناصب
 الذي اراد به اصلاح كلام صاحب الكشف فيكون ان شاء الله تعالى
 ان في اصلاح مراده مصداق قول القائل ولن يصلح العطارا ما فسد
 الدهر واذا كان تعطف عنان القلم نحو نقض كلام هذا الناصب فيقول في

عليه خروب من الكلام وصنوف من الملازم ولنذكر اولا ما يرجو عليه
 احكاما وثانيا تفصيلا فنقول اما احكاما فبيان ان كل عاقل متحل محل
 الانصاف وان ما اولي حياء الكشافات منه على غاية الاعتناء لا يرضى
 جلف جاف ولنذكر اولا ما يتوجه اليه فنقول يحصل تأويل قراءه الجران
 ارجلكم معطو على روسكم لكن لا تمسح بل تقبل غسلا خفيفا شديدا
 بالمسح ولا يخفى انه يتفرع عن الطبع السليم يشترط منه الذهن المستقيم
 فانه تكلف يارد وتعسف من الانصاف اذ فاق كل من له ادنى حظ من علم
 العربية من العرب والعجم يعرف ان المعطوف يكون بحيث لو حذف المعطو
 عليه اقيم هو مقامه صح المعنى وبقي الحكم الذي ثبت للمعطو عليه ثانيا للمعطو
 وهل يرضى من له ادنى مسكة ان يقال ضربت زيدا وعمرا وامرت بخاله
 وبكبريا رادة ضرب بكر دهل محو عاقل فضلا عن فاضل انه تعالى يقول
 واسمحو برؤسكم وارجلكم بالبحر بطف ارجلكم على رؤسكم ثم يري
 ان لا تمسحوا برؤسكم بل اغسلوها غسلا شديدا بالمسح وهل يتبادر
 الى ذهن احد هذا المعنى لعمرى هذا تاويل غير سديد ومحل عيبه كل
 البعد من دون قرينة عليه لا دليل يحجه اليه فاعتبروا يا اولي الابصار
 هذا اجار الله الرحمن مع طولى يده وعلو كعبته في العربية كيف سلك مسلك
 الاعوجاج حيث استنكف من سفينة اهل البيت فخرق في حلة التجار
 ولغم ما قيل ولما يصلح العطار ما افسد الدهر وايضا فنقول لا تنس
 في ان هذا التاويل لا يستقيم الا اذا كان اليه داع او دليل شيق

العليل ويروى السليل وقد عرفت ان قراءة الفتح ايضاً مؤيداً للسجدة لفساد
 المعنى على تقدير عطف الارجل على المنسول فكيف يجوز حذف الآية
 عن ظاهرها ولا صارف عنه وبالجمله تحكم بان المراد من عطف الارجل على
 المسح ان يغسل كل السجدة موقوف على ثبوت معسول الارجل فلا بد بمقتضى
 ما اشتهرت به العرش ثم انقش من اثباته اولاً وقد عرفت ان الفتح كدلالة
 فيه عليه وسياً ما يتعلق ببقاء ادلة هم التي هي من بيت العنكبوت في شمسك
 بها مردوا بهن في فلاح ان القرأتين كدلالة لهما على مطلوبهم وقال السيد
 علامة الوحيد والفرقة الفردي السيد نور الله الشوخي نور الله هرفقة ان
 المكتبة للتذكير صاحب الكشاف لعطف الارجل على المسح مع ارادة
 عن ايجازها انهم نكتة بعد ان يستفاد من الخارج ان الارجل لا بد ان يكون
 مغسولاً من هذه الآية واما جعلها دليلاً عليه بواسطة هذه النكتة
 فما لا وجه في قوة امر الاستدلال لانهم انما يستفيدون غسل الارجل من قراءة
 الآية بالنصب يجعلون دليلاً عليه الحاصل ان قراءة الضب كونهامعارة
 لقراءة الحجر في معرض السقوط فتثبت مدلولها موقوف على ثبوت مدلول
 الثانية بوجه لا يتوقف صحة شيء من مقدرات الثانية على ثبوت مدلول
 الاولى والا لدار لان ثبوت مدلول قراءة الضب يتوقف على ثبوت مدلول
 قراءة الحجر فتوقف نفع مدلول قراءة الحجر على ثبوت مدلول قراءة الضب
 انهم الدورلزم ما لاسترة فيه انهم واما تفصيلنا فنقول قولهم كما
 مقتضى العادة للفرق ودبانه ان اراد ان العادة جرت بغسل الارجل

بطلب عليهم من الأناء مطلقاً في جميع البلاد فهو غير مسلم
بل الأكثر في بعضها الغسل بالغسل الخوض في الماء وبقي الأعضاء قد يغسل
بالنصب من الأنية وقد يغسل بالاعتراف وبالجملة ذلك يختلف باختلاف
البلاد وأما ليهاف في البلاد التي يكثر الماء فيها ويتخذ أهلها الأنها
والأحياض في بنوهم كالشام والعراقين وأذربايجان ونحوها فأكثرها
الغسل فيها ما في الغسل أخى الصبي من الأناء أو بالاعتراف أن أراد
جرى له عادة بالغسل بطلب من الأناء في الحجاز وما ضاهاها فتقول
لو سلمنا استعسنا مراعاة عادة الحجاز ومراعاة مع كون التكليف
الشرعية عامة لجميع الناس من أهل البلاد والممالك المختلفة بحسب
الحياض والأهوار وقلة ما فعله هذا كان الوجه أن يقول الله سبحانه في
بيان أحكام الغسل للجنب فإذا كنتم جنباً فاصحوا لأن الغسل شدة مظنة
للاستر من غسل الرجلين ولما كان تفرج كون الأرجل مظنة للاستراف على ما
ذكره في المأعرف قال بعض المخالفين إن كونهما قريبتين من الأرض يؤ
كوهما مظنة وهذا أيضاً باطل ولو كان الدين بالراي لكان أسفل الخف أولى
بالغسل والمسيح من أعلاه وخلاف ما طبق عليه المؤلف والمخالف قوله
وذلك ليستلزم الاستراخ لا يفتي على النصفين الشارع قد قرر حجة المعين
واسباع الوضوء وجعل التكرار مستقبلاً مرغوباً فإن القسط لا يشار إلى الجار
روى عن ابن المنذر عن ابن عمر بسند صحيح أنه كان يغسل رجله للوضوء سبع
مرات ثم قال وإنما بالغ فيه ما دون غيرها لكونها محلاً للاوساخ غالباً لا عتيماً

المسح حفاة واستشكل بان الزيادة على الثلث ظلم وبعد واجيب بانه فيمن ترمي
زياداً لثلاث سنة اما اذا راحها واراد على نه من باب الوضوء على الوضوء يكون من غير ما
انتهم وكره مسام في صحيح ابن شعبة كان النبي يغتسل بالماء ويتوضأ بالماء كما لا
الشك في الحرز ويستحب ان لا ينقص ماء الوضوء عن مد وماء الغسل غصاء انتهم
وقال صاب كثر العجا في شرح الايراد انه قال في الطحاوي قد راء الماء على السنة في باب
الوضوء مد من الماء والصاع في الحماية لما روى عن النبي ص انه كان يتوضأ
بالماء يغتسل بالماء وتكلموا فيه فقال بعضهم معناه قوله يتوضأ بالماء
بالماء من اصاع ثم يغتسل بثلاثة امداد فيكون جملة اربعة امداد وقال بعضهم
يتوضأ بالماء من غير اصاع ثم يغتسل به فيكون جملة خمسة امداد وهذا
كله ليس بتقدير لازم حتى لو توضأ او اغتسل بالكثر من ذلك ولم يغير فلا با
به وانما الكراهة في الاسراف وكذا اذا توضأ او اغتسل بدون ذلك جاز
المستوفى والتقدير للوضوء مد وللغسل صاع وينزاد وينقص عند
الحاجة صمد مهلو تقول ح المراد من جعل لغسل معطوفاً على المسح
اما ان يجعل غسل شديها بالمسح بحيث يكون اقل من غسل اليدين والوجوه
او ان يغسل مثلها بل ازيد منها لكن لا يشر في زيادة على ما ورد في الشرع على كل
يلزم مخالفة الاخبار والا قول المذكور لان الوضوء بمد وغسل الارجل
مد تسلم زمان لا يكون لا اقل اقل من غسل الوجه واليدين مع قطع النظر عن
انه يرد اد عليه حقيقة فهو سنة رسول الله ص ولعله لا يرضى بالتسليم
باجل السنة وعلى التام لا فائدة في ادخالها تحت المسح بل ان بيان الاجل

الوجه البتة كافي في الايماء الى ان يفصل الارجل كاليدين والوجه
 بلا اسراف وكيف وهذا الغسل الذي يتحقق في سبع مرات لا يناسب المسح
 بوجهه فلا وجه لذكره مع الممسوح قال السيد السند الزبوري احقاق الحق موافقا
 على عبارة الكشاف والتذكير في مقتر الكلام ان اراد يكون غسل الرجل
 مظنة للاسراف انه مظنة التكرار والمبالغة باستعمال ما يبلغ مقداره
 الماء فلو لم يصراف شرعا بل هو مستحب كما ورد عنه النبي صلى الله عليه وآله
 بان الماء ايدع اذا عرفت ان الوضوء مستحباته على ان القسط لا في شارب
 التجارى روى في باب اسباغ الوضوء بسند صحيح عن ابن المنذر
 عن ابن عمر انه كان يغسل رجلية في الوضوء سبع مرات وان اراد انه مظنة
 لاستعمال ما يزيد عن مقدار المد ونحوه يكسر مفهوم والعرف والعادة
 شاهدان لا الزيادة على ذلك لا يصدر الا عن صبي جاهل وجلف فجا
 يا حب يا مائة بل المفهوم من الشرح المذكور في باب ما جاء في الوضوء
 عند قول التجارى وكره اهل العلم الاسراف وان يجاوزوا فعل النبي
 ان ليس المراد من الاسراف المضي في الوضوء ما يفهم في العرف من الاكثار في
 استعمال الماء بل المراد المجاوزة عما فعله صلى الله عليه وآله فان الشارح جعل قوله وان تجاوزوا
 عطفاً على الاسراف ورفع عليه تعليل فليس المراد بالاسراف الا المجاوزة
 عن فعله الثالث انتهى ثم قال بعد كلام وايضا لو سلم ان الارجل مضمومة
 الغسل فيها فنقول الاسراف في كل شيء مذموم ولا خصوصية له بالارجل ولا
 بالوضوء فقد يكون مكرها وقد يكون حراما كما اذا ادعى الى ضربه وضياعا

بل قد يكون الاسباع المستحب الوضوء الواجب حراما كما اذا احتيج الى الماء الحفظ
 نفس محترمة وهذا هو مقررة بين اهل الاسلام مؤيدة بحكم العقل كما اشار
 اليه ابن همام الخفي في شرح المصداقية قبيل فضل نواقض الوضوء ^{ليست}
 الا انه مضى التعليم شيء من ذلك وتكلف ذلك لينجز الآية عن دلائلها على المسحيط
 بغرضه وايضا الى حدّ عن رسول الله صلى الله عليه واله واثره عن اصحابه وتعليم
 او قول للفقهاء الاربعة ومن يجذ وحذوهم يبدل على ما ذكره من وجوب
 الاقتصاف في صب الماء على الارجل سبعانك هذا اجنان عظيم ومن اظلم من افتر
 على الله كذب بالفضل الناس بغير علم بل المتدبر في السنة الطاهرة وعن جميع
 العلماء اسباغ الوضوء وهو المبالغة في الغسل وتكريره ولو كانت الارجلان
 تغسل كان ينبغي ان يكون الاسباع فيها والمبالغة في صب الماء عليها اكد وافضل
 لانها اكثر الاعضاء تعاقبا واشج اكثرها عضة للنجاسة خصوصا في الحجاز السهم
 النعال العربية وهي لا تنج إلا أسفل القدم الملاصق للارض ولا تروى سحبا
 ولا غبارا ولا يمنع النجاسة فكيف نجح الاقتصاف في صب الماء عليها والحال ان اسباغ
 الوضوء مستحاجا عاجا والحاصل انه ان اريد ان الشارع نبيه بذلك على تعاقب
 الاقتصاف فيما استحب من اسباغ غسل الارجل ففسادة ظاهر ان اريد ان
 نبع الاقتصاف فيما زاد على الاسباع المستحب فهو افساد لان الزيادة على الاسباع
 المستحب تشرع باطل فالوجه للحكم بالاقتصاف فيه كماله على الله مقاولا وعمودا
 فيما افاد ولا حرمه ان القول بالاقتصاف لصراف الآية عن المسح مسحا للكل
 الحجر الذي يليق بالمسحوت وينتظم في سلك الهفوات والظاهر ان حاصل

كلامه أنه لا معنى للاقتضاد بها أصلاً لأن الزيادة عن الحد مما لا يحتاج إليه يفضل
 الأصبر ومحبون مع كونه عبثاً ولا كفاً باقل من المديح. ترك فعل المستحب
 بإمر الله تعالى فتليل الصبي الأرجل مع كونه أوصلة بالأرض فتكثيره على الحق ^{بدي} ولا
 حتى تبلغ الماء الذي يصفى عليه الكلام وبقي ههنا شق آخر هو أن المراد من الاقتضاد
 في الغسل العزل على الوجه الشرعي وهو بقدر الحد في الموضوع فيكون المراد من الاقتضاد
 هو هذا القدر لا الاقتصاد فيه ولا فيما زاد على الأسباب المستحبة يلزم الزم السيد
 ولعل قول الناظر الصبي ون لا مقتضاً إشارة إلى هذا المعنى كما لا يخفى ونقول
 بهذا استخفافاً لا دلالة للآية على وجوب الاقتصاد بهذا المعنى بوجه من الوجوه بل غاية
 ما يستفاد من العطف على المسح بعد التسليم هو لا مقتضاً في ذلك القدر حتى يشبه
 المسح ولا تشبه على ذلك التقدير أصلاً علماً أنه لا تخصيص مقتضاً بالأرجل بل
 الأعضاء يمكن فيه لاقتضاداً ومخاطبة لم يذكره السيد فتأمل قوله في غاية إفاطه
 الخ فيه نظر بوجه عديد ولا يتضمن أكثرها عبارة السيد في احقاق الحق الأبرار
 على الرخشي فلنذكرها أولاً قال الطائفة بوجه على قوله لم يضرب بالسحر غاية
 أولاً أن هذا هو المسألة وثانياً أن افتراء على الشرع كيف وقد ضرب بالسحر على
 اللغتين ولمسح الرأس غاية فكيف ينكرون الغاية ههنا وقد وافقنا في ذلك
 شرح الإسلام التفتازاني فحاشية شرح الوقاية حيث عترض على الرخشي
 بآية إنما حمل السحر في الآية على الغسل لما اشترى من فعل النبي ص وأصححاً لأن
 السحر لم يضرب له غاية في الشرع وذلك أنه ليس في الشرع ولا في اللغة ما يقتضيه
 أن لا يذكر للسحر غاية الأمر أنه لم يذكر معنى هذا الموضع مع أنه نقل في الكافي

قال لیتهم ضربان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وانه صل الله عليه
 واله وضع يديه على خفيه ومد هما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة
 وثالثان ضرب الغاية لا يدل على الغسل بوجبه فانه تع لولم يعطف وقال
 مسحوا بارجلكم الى الكعبين لم ينكره كان بحبل مسح اليهما فكذا اذا عطف
 على المسحوب وبالحجامة ضرب الغاية نسبتا الى الغسل والمسح على سواء
 فالوجه قد امر بغسله ولم يضرب له غاية ولا يلزم من ضرب الغاية
 في بعض الغسل وهو غسل اليدين ان يكون كما اضرب له غاية غسلا
 وهو ظاهر وراى ان الله اى محذوف عطف المحذوف على غير المحذوف بل هو
 في هذه الآية اضمحلت لانه تعالى قال فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق
 عطف غسل المحذوف على غير فالتناسب يعطف في المسحوك لتناسب
 الجملتان فيهما فان الترتيب التماس في الآية انما يحصل بهذا الوجه
 دون ملاذه هو اليه لانها لم تذكرنا وقد تضمنت ذكر عضو مغسول لمحمد
 ثم استوفت ذكر عضو مسح غير محذوف وهو الراس فحسن ان يكون
 الارجل مسح وهي محذوفة معطوفة عليه دون غير ليتقابل الجملتان
 في عطف مغسول محذوف على مغسول غير محذوف وعطف مسح محذوف
 على مسح غير محذوف وايضا قد امر الله تع بغسل الوجه وجعل الايدي
 مشحمة من الغسل بالعطف ثم ابتدأ بحملة اخرى فقال و امسحوا برؤوسكم
 فاوجب للرؤوس المسح وجعل الارجل مثل حكمها بالعطف فلو كانا زنيخا لفت
 بين حكم الارجل والرؤوس جازان يخالف بين حكم الوجه ولايدي في الغسل

لان الحال واحد فقد بان لك انه لايجوز نصب رجلكم للعطف على وجوب حكم
 ما يدعيكم لان الجملة الاولى لما مورفها بالغسل قد نقضت بطلان حكمها لا سيما
 الجملة الثانية لايجوز بعد انقطاع الجملة الاولى ان يعطف عليها اذ يخرج في ذلك
 الفساح مجرى ضربت زيدا وعمرا ومرت نجالد وبكرو وهو ظاهرا وعلم ما قلناه
 مطابقا لمعنى القرأتين ولايتنا في ان انتم كلامه ولان نشئت ان من مطايا
 الاقلام الى ثبات جواز الغاية المسح لاقلام فتقول ما ذكر هذا الناصب
 من ان السائر علم يصير له غاية فهو مرد وداولا بانه لا دليل عليه التتبع
 المذكور غير محدود ولا لزوم وجوب المسح بقدر ربع الرأس اذ لم نجد لعل الفخر
 مثل ذلك مع أنك عرفت ان مسح الحفين والمسح في التيميم مضر والغاية
 والفرق بان مسح الارجل طيفه اصلية سخي فاشد السخافة فان الدليل
 الذي ذكره من تتبع الموارد والعرف ان لم يلزم عدم تحديدا لوظيفة الاصلية
 وغيرها فان العرف لا يفرق في تحديد المسح الاصل والغير الاصل واستعمال
 الشرع مطابق للعرف الا اذا ثبت لنقل كما في مواضع مخصوصة وتتبع
 بعض الامثلة لايجب في التحديد اصالا فتأمل وانما بان التتبع الذي
 بينه مرد ودا بان مثل هذه الطنون الفاسدة الواهية لايجد نفعها
 اصلا لبطان القياس في الشرع عندنا وانما يجوز عندنا التابعين لا من
 قاسر كذا الاستحسانا وغيره من امثال هذه الطنون فلا يليق ان يحتج
 به علينا على انه لا يلزم من عدم تحديد المسح امثله عديدة ذكرها عندنا في
 جميع المواضع اذ الاحاطة بجميعها مستعذرة والشهادة على النفق غير مقبولة

وبعض ما ذكره من مسح الرقبة ولاذن ليس ثابتاً عندنا والنتيج الناقص
 غير محال كما لا يخفى وثالثاً بأنه سلمنا فبعد التخصيص يلفظ إلى ^{بنيته} الكعنين
 هذا الظن من ^{لأن القياس} عموم عندنا لو زاد منه آية وإن أراد الاستقراء
 فهو أيضاً دال على غاية جملته لأن الاستقراء إنما يفيد الظن بشرط عدم قيام دليل
 على خروجه فزعمه من حكم باقي الأفراد كما في قولنا كل حيوان يتحرك فله لأسفل
 عند المضغ إلا التمساح وأما إذا قلنا دليل عليه فكل ما نحن فيه قد قلنا
 عليه الدليل وهو ما ذكرنا في الكتاب فإنه يقتضيه التحديد في المسح ^{وارجع} بأنه
 قد عرفت أن علماء مذهبنا عترفوا بأنه لا دليل على عدم كون المسح إلى
 غاية وخاساً قد عرفت أن وجوب المسح ولو تخيراً أياماً مذاهب بعض
 من أهل مغلته أيضاً كالأديان فها هو جوابه فهو جوابنا وسادساً بأن
 الظن الحاصل من هذه الخيالات لا يفيق وم الظن المعتبر شرعاً المدلول عليه
 بالكتاب هذا مذنبات وذلك لم أحاجه لا يستويان مثلاً فلا يعقل
 وسابعاً بعد تسليمه وقامته للظن الحاصل بالكتاب بتعارضاً ^{قطعا} فثبت
 فالحكم بطلان أحاد الظنين ترجيحاً لا مرجح ولا بد من الرجوع إلى
 أهل البيت لأن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تغافقني أخلف فيكم ما أنتم مسلمون به
 أو تمضوا بعد كتاب الله وعترتي أهليتي وهذا الحديث متواتر المعنى
 فلا بد من العمل على قول أهل البيت وقامناً بأن مثل هذه النزعة
 لو كانت حجة قلنا أن نقول إن الوظيفة الأصلية من غسل المرء في
 الشروع له غاية يشتمل على أمرين في عضو واحد كما في غسل اليدين والوجه

والبدن والرقبة الى غير ذلك وهيهنا غاية غسل الرجل مشتمل على الكبير
ففيه اماط لمن ظان بحسب وجوب غسلهما وقتا سحائانه لم يرد في
الشرع بعد التتبع وجوب غسل تشببه بالمسح فلا يكون غسل الرجل
من قبل نقول وجوب غسل الرجلين لم يرد بعد التتبع اصلا وعاشل
بانكم قلتم بالتحديد والعناية في مسح الخفين مع انه لم يرد نظيره في أكثر
المسح وانما قلتم بمجرّد قيام الأدلة عليه فلم تقولون به ههنا مع تعاضد
بموافقه قراءة الفتح فافهم وتلك عشرة كاملة مسح بها الخافض
للغا ترخين الترتيم فاعرف قدرها واما قوله واما قدر المسح في الراس
الحق فلا يخفى عليك انه اراد بذلك الايراد على المسيد حيث قال في كلامه
السابق انهم ضربوا للمسح الراس غايته فنقول كلام السيد لا غبار عليه
لان ابا حنيفة قائل بمسح ربيع الراس فلا ريب في انه صار محدودا والتتبع
كما ينبغي كون المسح ذا غاية كذلك كونه محدودا بمحد معين ولذا اعترضتم
حكم مسح الراس على حد معين بطل التتبع المذكور غاية ما في الباب
ان السيد اطلق لفظ العناية في مقام التحديد ولا مر محل على ان نقول
المسح المربع الراس بل ان يكون له مبدء لا محالة وان كان غير معين فمن
اي موضع ابتدئ بالمسح فهو المبدأية وعنايته الى ربيع الراس فيكون
له غاية فتأمل قوله ولا يخفى الزمرة ودبما عرفت من ان نظم الآية تقتضيه
ان يكون المسح محدودا كالغسل والتشديد يديته والتخفيفية بعد التسليم
لا يفيد ولا يصلح للاجتماع عليهما فان امثال هذه الاستحسانات والظنون

الفاسدات فيخرج عنها عندنا أن يتعجب من الآلة الظن وانهم لا يتحصون ولا
 اتفقوا وليس لك به علم وهذا المقام ليس مقام ذكر ما يتعاق
 بذلك من الدلائل قولنا وحاصل الخبر ليس بشي لان العطف على المسوق يستلزم
 المسح ولا يستفاد منه الغسل صلا ببياننا ان استفادته من المسح اما بطريق
 الحقيقة او بطريق المجاز لا سبيل الى الاول لان احدا من العلماء لم يقل بان
 الغسل نفس المسح وقد اعترف بهذا المورد ايضا وعلى الثاني فلا يجلو لاهر من
 ان يراد كل من المسح الحقيقة بالنسبة الى اللبس المعطوف عليه والغسل
 الشبيه به بالنسبة الى المعشوق فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز كما ذكره
 العلامة التفتازاني وهو غير جائز كما اعترف به صاحب الكشف حيث
 اعترض على اربعة الوجوه ولا استغناء من الامر دفعه بانه جمع بين الحقيقة
 والمجاز وهو ليس جائزا وهذا هو الذي اعترض به جناب الشيخ قدس سره
 او يرد المعنى المشترك معنيين السمين من قبيل عموم المجاز وفيه انه من
 قرينة غير مجاز وكيف يظن بالحكيم العلما ان يأتي بلفظ يريد غير ظاهرة من
 غير اقامة قرينة عليه معرض تعليم العباد وهل هذا الا اغراء بالجهل او
 تكليف صلا بطاق والاستعربة للاشعورية وان جتزوا القبايح والظلم
 على الله لكنهم محجوجون بالدلالة القاهرة المبنية في محالها ولا يرضع عاقل
 بالنسبة مثل هذا الكلام وتلك الامور التي هي اليه فكيف يظن بالنسبة
 الى العدل الحكيم تعالى يقولون علوا كبيرا واقد عرفت ان ذكر الغاية
 لا دلالة له على الغسل بوجه ولو جاز مثل هذا التاويل لا يرتفع الايمان

عن غم المرام من كل كلام وخروج القرآن عن كونه حجة على شيء من المسائل
فبطل الكتب الصفة المنزلة ولزم العتب في البعث وهو يمكن لكل فرقة من
الفرق الضالة ان يؤول على ما يشتهيه كيف يشاء ومن هنا ظهر ان قول المامون
حسبنا كتاب الله كذب انهم يحرفون الكلام عن مواضعه وترغون متابعه
القرآن والسنة والحال انهم بعد ائمة غاية العبد فقوله وحسبنا المراد الخ
باطل لتوقف صحة عموم المجاز على القرنية واذ ليست غلبة شيء وهو انه
اعتراض الشيخ على الزمخشري بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز عليهم كونهما
عنه ولم يذكر احتمال عموم المجاز وحسبنا ان يكون مراد الزمخشري هو هذا
ولا يتكره هو فاعتراض الشيخ ليس في محله ويلوح الى هذا قوله والزمخشري
قابل به وقوله فلا يلزم الخ والجواب عنه على وجه الصواب ان الزمخشري
قال في الكشف ان كلامه يجوز ان يكون كلاما شاملا للمحدثين وغيرهم هو لا على
وجه الاستحباب وهو لا على وجه المذهب قلت لا لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين
من ياب لا لغاز والتعمية انهم فنقول شمول الامر الموجب والمذهب ايضا محتمل
عموم المجاز فالذي حذاه على عدم ذكره هو المباحث للشيخ عليه فانه يصيد
الالزام عليه لا يقال محتمل ان يكون عموم المجاز ايضا مراد الزمخشري لصدق
تناول الكلمة للمعنيين عليه ايضا وسبب لا لغاز عدم القرنية ليس لنا قول في ذلك
عرض الشيخ هذا قولي وقياس مراد الشيخ ان كل احد ممن له انس بالعربية يحكم
بان المعطوف في حكم المعطوف عليه وان قولنا قابل ان من يدا وعلمه سخرت فجاء
وبكر لا يفهم احدا ان بكر اعطف على خالد لا لانه سخر به بل لانه مكرم اكراما شديدا بالسخر

وهذا منطبق على ما نحن فيه اذ الاكرام ايضا قد يشبه السخرية في المظاهر
 مثل ان يوق بالفاظ الذم على الاكرام ظاهرا واستهزاء وبالجملة كما لا مناسبة
 حقيقة للاكرام من السخرية كذا اللغسل من المسح فانها متشابهة ولا يطلق احد
 على الآخر ولا يتحقق معه فلا وجه للفرق بين المثال المذكور وبين ما نحن قوله
 وانت تعلم الخ انت تعلم ان المجاز ولو كان عموم مجاز بدون القرنية ليستلزم
 الاغراض القرنية ههنا مفقودة وذكرنا غاية الدلالة له عليه كما عرفت قوله
 واما من الخ فخذت من كلام صاحب الكشاف ان السؤال الذي تضمنه ان قلنت
 سوال عن جواز شمول الامر بالوجوب والندب مطلقا ليس فيه تخصيص بمعدل
 عموم المجاز وعلى هذا في هذه الترخيصة ان يذبح عموم المجاز ايضا وقال
 من انه لم يذكره لعدم القرنية فهو المجاز ايضا واما قرنية قوله نعم ليظهر
 فان اقتضت تخصيص الامر بالمحدثين لزم ان لا يبقى احتمال للندب اصلا
 انه ذكر في الكشاف كلا الاحتمالين بمعنى جواز ارادة كل من بابا لفرد غير الآخر
 اعترض على امرادتهما معا فعلم ان ما قاله توجيه القول بما لا يرخص قابله قوله
 ونظير اسلوب القرنية ان المشهور هو حذف الفعل في عطفها بابتداء واء باراد
 ومتقلا سيفاء وحج ونظايرهما مما ذكره فيقدر سقيتها ومعتقلا فتقيا
 بعامل يصح دخوله على كليهما وعلى التقديرين فاستلزم قوله سبحانه وامسحوا برؤوسكم
 وارجلكم ليس كما سأل يهذه المذكرة لان الحذف والتاويل اللذين هما خلاص الظاهر
 لا يرتكبان الا عند قيام القرنية كما في الامثلة المزبورة فانه ظاهرا ان الماء
 لا يغسل والعنوا لا يرحم والمرح لا يقتل واللبن لا يوكى بل يشرب وهكذا

في البواقي وفي ما نحن فيه لم يقدّم دليل لا قرينة على التأويل والحذف فيكون
 التزامه من باب التخييل لا لغا زيل قد عرفت ان الأدلة الكثيرة والقرائن
 الحجة مجذبة في هذا التعليل وجوباً مسجماً أو مضمناً سابقاً غايقة لا يوضح
 بحيث لا يمكن المزيد عليه فنذكر قوله **ولا قريباً** الخزنية **ولا اناء** عرفية
 الباء في بروسكم ليست للثبوت بل الصاقية على رأى تبييضته على الخروقة
 البيضاء في زيادة الباء فيسقط ما قاله من ان المراد مسح اليدين والماء بالروس
 اذ لا حاجة الى التقدير كما في مسح الجايط وقد مرّ في رأينا ان هذا
 الناصب صرح سابقاً بان الا ليمرّفة للعذاب للكرّة ورودة وصفاً
 في القرآن المجيد فيكون من الحقايق العرفية الشرعية وفيما نحن فيه معكثرة
 ورود المسح مقابلاً للغسل والمراد منه هو الا صابة دون الغسل لم يقل
 يكون من الحقايق الشرعية ان هذا الشرع عجاب وثالثاً انا لا تسلم ان المسح بالماء
 يشمل الغسل بالماء فان الغسل هو الا سلة ولا يطلق الا صاً عليه **لا يقال**
 لمن غسل رجله بالفارسية اباً لم يدبرها بل المراد من المسح بالماء ايضا هو ^{المسح}
 باليد المبتلة الا ترى ان قولنا مسح اليد بالمنديل ومسحت يلى اليد ^{بجنى}
 فكذا هذا وارجا بان هذا انما نشأ من قلة الفهم والعجز عن ادراك
 كلام صاحب الكشاف لانه لو كان المراد من المسح المعنى الشامل للغسل ^{يكن}
 لقول الرّمحشدي عطف على المسح لا لامتص بل يقتصد الخ معنى فانه
 صريح في انه ليس يطلق المسح على غسل الا رجل وانما عطف للاقتضا فظ
 وخامساً انك عرفت ان القرينة التي قررها يلى بان يصحح عليه ساد

انه اى دليل على تقدير الايدي في قراءة الفتح والماء في قراءة الجيم انه
اعترف بكون تقدير الايدي متبادرا فلم اعرض عنه ههنا فهو توجيه
بما يشتهيه النفس من دون قرينة وايضا بعد تقدير الماء لوجه الفرق
بين العطف والعطف عليه حيث يراد امر الماء بحيث يكون مسحا في
الرؤس من دون غسل ويراد منه الغسل في الارجل من دون قرينة مع ان
اللفظ ^{العطف} انما يتبادر منه كون العطف عليه كما معطوف في الحكم ولا دليل على الفرق
وسايعا انه صرح اهل اللغة بالفرق بينهما قال الفيروزي اباد المسح كالمسح باليد
على الشيء السائل والمتلطخ كاذهابه كالقسيه والقسيه انتهى وفي تفسير الرازي ان المسح
لا يراد به على جامد لا ما يم لا ان يكون المايح تبعا للجامد نقول مسحت الرأس
بالدهن اى ببسملها غير ان اليد سقطت اختصارا للدلالة للحال والمراد
منه المسح ببعض اليد بعض الرأس نقول مسحت بالحائط اذا درت
البعض لذلك كان العرض مسحه بعض الرأس مقدار رربع الرأس انتهى
موضع الحاجة من كلامه وتوئده انه لم يقل احلان مسحه بالماء بجمه
اعتسلت بالماء وفيه توافقا وحديثا بين قول القائل فلان يرى الغسل و
فلان يرى المسح وايضا قد عرفت انه لا وجه لجعل الغسل شبيها بالمسح
ولهذا ترى النقال وجماعة من الشافعية قالوا ان الغسل لا يخفى عن
المسح وذهبت المالكية اليه ايضا سيأتي تفصيله عن قريب قوله لا يخفى
انت تعلم ان كل ما ذكره تعسف وتكلف فارجع الى ما بينا قد نبهت عليه
قد عرفت ان حاشا الكشاف اعرض عن جر الجوارى في هذه التكاليف

البارحة والقاضى البيضاءوى مع كونه في تفسيره ملتقطا مما جناه
 جارا لله متاسيا به مقتبسا من انواره لما دلى ان ما ذكره هو في غاية التكلف لم
 بالترام عطف الا رجل على الرأس بل استحق عن النقل وتثبت في دفع
 التعارض بين القرائين بذي الجوار وقال ان فائدة ذلك التنبيه على انه
 ينبغي ان يقتصد في صلب الماء عليها وتغسل غسلا يقرب من المسح والعمى قد
 هرب من المطر وقفحت الميزاب قد اورد عليه لسيد نور الله رحمه الله
 بوجوه لطيفة احببنا تزوين رسالتنا بذكر كلامه الشريف مع الاختصار
 وقليل من التغيير لئلا يلزم التكرار فاستمع لما سألوك عليك قال اقول فيه
 نظر من وجى اما اول فلانه مبتدئ على عطف الا رجل على المغسول اعني الوجى
 وقد بان بطلانه من وجوه ولما ثانيا فلانه في نفسه ضعيف جدا بل قد
 ذكر في الدين الراشع في تفسير الكبير انه لا يجوز الكسر الجوار لانه معدود
 اللحن ولانه انما يكون بدون حرف العطف واما مع حرف العطف فم
 يتكلم به العرب انتهى وبالجملته القائل به شاذ من الناس فلا يليق بكاتب الله
 تعا واما ثالث فلان من جوزه لشترطين عدم اللبس وعدم العضدين هما
 بحرف عطف ولم يجوز احد مع العطف ولا مع اللبس في الآية كالاية كالاية
 مفقود انفع لهم الحق اجماع ومن قاله فليعتبر بالجاهلية الاولى والجهل بقولهم
 الاعراب واما رابع فلان في مثل الكرم زيدا وعمرا وسخرت بخالد بكرة اذا
 يكن معطوف على عمرو وقيل انه جرة بالجرى كما يقولون لا يرضى من له اذني شين
 لما فيه من التفسف والركاكة ولا يرام والبعده عن اسلوب كلام حاضري

الاحلام واما خاصا فلان ما استشهدن للجرح من نحو قولهم حجر ضرب خرقه
 مع وجوه عذاب يوم اليم فمدفع المظهر هو غالقته المنال الاول للانية لوجود
 الشظير الجرحين له فية اما الارجل فيصير ان يغسل وان يمسي الى ان قال واما حو
 عزيز فحجها اما بالعطف على جنات نخيم او معطوف على الكراب فغناه ينعمون
 يا كواب حو عية قال ذلك ابو على الفارسي في كتاب الحجته في القراءة و
 القاضى البيضا وحج تفسيره واكثر المفسرين واما عذاب يوم اليم فانه صفة
 اليوم كما يقال يوم اليم وعذاب اليم وحر اليم اى صوم وذلك في كلام القر
 شايح فصيحه مع انه لا فضل فيه ولا لبس فلو سلم جرة بالمجاز وقل يمكن دليلا
 على انحن فيه وجعله صفة ليو من فضيلة المجازات كما صرح به الفاضل
 الاسفرائى واما سادسا وسابعا فليس عليه حو عدية مما وثقنا وحرناه
 على حصة لكشاف وقال الفاضل الاسفرائى في هذا القام وقد اجره هذه
 النكتة صلا لكشاف للعطف على رؤسكم وجعله تحت المسح في جر الجوار
 استغادته بحر الجوار لكونه في صورة العطف ضعيفا جدا بخلاف جعله في
 المسح اذ في تغير الغسل بالمسح فائدة جليلة لان هذا الغسل ينبغي ان يكون
 بمنزلة المسح في تغير الغسل بالمسح اشاق الى تقليل الماء وكانه على تعجبه
 او اول توجهه بهذا حمل قوله وعطف على المسح على العطف وهو بحر الجوار او له
 غيره من اعمال يرمز الى الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث يراد بالمسح حقيقة للرؤس والغسل
 الضعيف للارجل حتى اوله بعض اخر بان اراد بالعطف على المسح صلا حقيقة
 العطف عطف الجملة بتقدير امسح بمنع الغسل لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

فلزم انه يلزم الجربا بها والجار وهو ضعيف ولو حمل لتعين غسل اليدين
 التغليب ليجري دال الاشكال لان التغليب مما لا يتكرر ولو لم يكن له بد من ذلك لم يخ
 فلا بد ان يعتق الى التغليب في كلامه ويستفاد من تقريره مضادا لما
 اوردناه على القاضيه من الاشارة الى الثمانية ايراد ان اخرا من احدى ما بعد استفاد
 النكتة المذكورة من توجيه القاضيه والاخر لزوم الجربا بها والجار فقلت عشرة
 كاطلة لا يخفى وقم على النظر واما ما استحسنه هذا الفاضل من بناء الكلام
 التغليب فرد ودلان البناء عليه فرع ثبوت وجوب غسل الارجل ولم يثبت
 والتمسك بقراءة النص يستلزم الدوران في ملخصا واقول لعل السادر
 والسابع والثامن اشارة الى ما مر في تصاعيف كلامنا سابقا من عدم
 الاقتضاد بل لذي ثبت الاسباع في الوضوء والمانه فرع ثبوت الغسل من
 خارج ولم يثبت والآن لا اقتضاد اما في القدر المستحب وهو سادس
 الزيد وهو افسد الله يعلم ثم ما ذكره هذا الخبر من الوجوه يستحق ان يكتفى بالوضوء
 وجبات الحيا وان كان في زوايا كلام السيد بعض لمقامات جنابا وانظرا
 فتأمل ثم قال المنهج الثاني متعلق بالسنة اعلم ان سنة السجدة الى ابن عباس
 صحيح في صحيح البخاري ان ابن عباس فرضا وغسل رجله وقال هكذا ارايت النبي
 قال محمد بن جرير الطبري الا فاما اسناد المسند الى ابن عباس في صحيحه والصحيح الثاني
 عنه انه كان يقرأ ارحمكم بالنصب يقول عطف على المغسول وهكذا رواه الحفاظ
 عنه منهم القاسم بن سلام والبيهقي كذا في عمدة القاري وقال عبد الرحمن
 ابى ليل اجتمه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله على غسل القدمين كذا في

فتح الباري وقال عطاء والله ما علمت احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 القدمين كذا في الكواشي بهذا الظاهر من حكمة المصنف عن ابن عباس قال لعنك الله
 الذي نقل عنه الفاضل الرازي هو كما طلت ليل لا يوثق بكلامه في روايه الحديث
 وما قيل على حديث ابن عمر وفيه ان الاستدلال به باعتبار المعنى المراد لا بشرام
 صدق والوافقين لا يوجب العاقل الزامنا للنكاحين المنكرين لصحة والمراد اننا
 اخبرنا العصر فجلنا متوضاء ونسبنا اجلنا اي لغسلها غسل لا خفيفا للاستحباب
 من جهة تاخير وقت العصر بقية ساعات من اعقاب الاجل لتجمل قناري
 يا علي صويل للاعقاب من النار وبما اذ لك من السنة يفسر بعضها بعضا وقد روى
 مسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رجعا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مد بينة خطا اذ كانوا بالبطريق تعجل قوم عند العصر فتوضؤوا وهم على الاعقاب
 تلوح لم تمسها الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للاعقاب من النار اسبغوا الوضوء ولا يفيض
 صريح في انهم كانوا يعملون وجب غسل الارجل عند غسل الرجل كما يفهم من قوله
 واعقابهم تلوح لم تمسها الماء اي قد استوعب الماء الاقدام الا الاعقاب فان
 ظهور علم من الماء بجزء معين من عضو خاص بحسب الجنس يستلزم ظهور من
 الماء على اير اجزاء ذلك العضو بحسب الجنس كان بقاء الاعقاب لاجل العقلة التي
 من الاستحباب كما يدل عليه قوله تعجل وهم عجال ولا بعد في ذلك اذ كثير اولا
 يتحقق الاستيعاب من الاستحباب ولما قال عليه السلام ويل للاعقاب من النار ولم
 يقل ويل للاقدام من النار حصل الاشعار بان الارجل قبل الاعقاب لم يكن
 ليجاسرها اذ من تلوث عقبه ادم وبال على عقبه لا يكون قد به بالظهور والظن

ما مونا عن الجاسة وما قل اسبغوا الوضوء ولم يقل غسلوا اشعر الكلام
 بان الامر بغسل الاعقاب قد وقع لكنه من الوضوء ليشهد النظر الجلي
 والدقيق بؤيد انه لا يلازم ليشان اصحاح النجس ان يكون ارجلهم ملوثة
 بالدم والمبول مع ذلك يقصدون الصلوة فانهم علموا منكم بسنن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التجنب عن الجاسة لك لغليظة وانت تعلم انه قد ورد
 الوعيد بالنار على بقاء لمعة فكيف يكتفي المسح ببعض من ظهر قدمه وهذا مراد
 المحامد حثي قال ما امرهم بتعمير غسل الرجلين حتى لا يبق فيها لمعة دل
 على ان فرضهما الغسل انتفى ولفظ المسح هناك مجزئ الغسل الخفيف
 صرح به شيخ الاسلام ابن حجر قال ابن قتيبة وابو علي الفارسي وابو بكر
 الانصاري المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحاً يقال مسح
 على اطرافه اي توضع قال الشيخ ابن العربي في الفتوحات وينقل من البخاري
 ان المسح لمعة في الغسل انتفى والسر في ذلك ما عرفت من ان مغسول المسح
 اذ اعتبر الماء يكون مجزئ الغسل الخفيف روي الطحاوي عن جابر بن عبد الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدم رجل لم يغسلها فقال ويل للعراقيين من النار
 وانحر الدار قطيعة عن ابي امامة راي النبي صلى الله عليه وسلم قوما يتوضئون فيبقى على قدميه
 قدر الدرهم لم يصبه الماء فقال ويل للاعقاب من النار وروي ابو عبيد
 في صحيحه عن ابي بكر الصديق توضع رجل ويبقى على ظهر قدميه قدر درهم الجاه
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع واتم وضوءك قال ففعل وروى ابو داود والنسائي
 راي رجلا يصلي وفي ظهر قدمه لمعة لم يصبها الماء فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلي

الوضوء والصلوة وسركوفي الصيام انه عليه الصلوة والسلام غسل
 مرتين واليد مرتين ومسح راسه مرتين وغسل الرجلين مرتين وقال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلوة الا به واجهنا روى عنه عليه السلام قال لا يقبل الله صلوات امرأ
 حتى يضع الطهر ومواضعه فيغسل وجهه ثم يغسل يديه ثم يغسل لحيته ثم يغسل
 رجله ايضا روى عبد الرحمن السلمي قال انبأ يوم والحسن ع على ع رضى الله عنه
 وجلس في عدلى على بجدته تسمع نقر وارجلهم بالنصب فيجهر عليه الجليس
 بالحفص فزجوه على قال فما هو فاعسلوا وجوههم واعسلوا ارجلهم فظاهر
 انه رضى الله عنه لم يكن زاجرا عن قراءة الجربل زجوة كان مبنيا على فحج
 المشعر الى الكاثر على قراءة النصب المفيدة للغسل وقد وقع في كتاب
 ارسله رسول الله ص الى عمرو بن خرم والى اليمن وامران يا امرئنا بن يسبحوا
 الوضوء يهرم وايدهم واجلهم الكعبين ويمسحوا برؤسهم كما امر الله تع وسرك
 اصحابنا عنه عليه سلم ان ادم عليه سلم لما تناول من الشجرة بعد انهي
 صارت هذه الاعضاء مذنبية لانه حصل من الوجه التوجه من الرجلين
 ومن اليدين البطش من الرأس مصاحبة اليد المذنبية حيث وضعها لما اصاب
 من الغم وسقط عنه الحبل والحلل فقال الله عز وجل اغسل وجهك لازيل
 عنك ذنبك لتوجه الطهور اغسل رجليك لازيل عنك ما ذنبتك المشي اغسل
 يديك لازيل عنك ما ذنبتك البطش وامسح برأسك لازيل عنك ثقل واصابع
 من اليد المذنبية كذا في روضة العلماء وقال ابن بابويه الفخرية مجتهد الشيعة
 في كتاب الامال راوي عن علي بن ابي طالب رضى الله تع عنه انه جاءه نفر من

اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل علمهم عنه عليه سلم
 أسولة منها أنه أخبرني لا شيء يظهر هذه الجوارح الأربع في الوضوء وهي
 من المواضع الطاهرة في الجسد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما وسوس
 الشيطان الخادم نظر إلى الشجرة قد ذهب ماء وجهه ثم مشى وتناول
 فطار الحبل والحلل ثم وضع يده على راسه وبكى فلما أتى باب الله عز وجل عليه
 فرض الله تعالى عليه وعلى ذريته غسل الوجه للظفر وغسل الساعدين للتباعد
 ومسح القدمين للمشي ومسح الرأس ووضع اليدان تحت وهكذا ذكر في مواضع
 الفقيه ولا يخفى على الفطن المنصف أن المفهوم من بيان وجه غسل الوجه
 واليدين ومسح الرأس أن سبب غسل ارتكاب لعضو الذنب بلا واسطة
 وسبب المسح مجاوزة العضو للعضو المذنب فقرأين جوب الغسل وجوب المسح
 ولا شك أن تطهير الرجل لا يرتكبا الذنب بنفسه لا لمجاورة العضو المذنب
 بل هي العدة من بين الأعضاء في ارتكاب الذنب فيكون مغسوقاً لا محتسباً
 وهذا عرف ابن أبي بويه تساهج في الرواية وذكر المسح موضع الغسل
 وأمثال هذه الأحاديث كثيرة في كتب الحديث قال الشيخ ابن الحر
 الغسل ثابت بالسنة انتم أقولها إمامان احتجاجاً بالمخالفين بأحاديث
 مروها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلح إلزام به علياً ولا أن يعولوا
 ويركنوا إليه لو أنصفوا وتركوا الحدال ما الأول فلانه قد تفرق بين
 العقلان إقرار أحد النفس غير مقبول بخلاف إقراره على نفسه فلا يكون
 الأخبار التردد ونوها في كتبهم وهي تدل بظاهرها على نزعهم على

الغسل صلحة للاستدلال بها علينا نعم يمكن لنا الاحتجاج عليهم ^{بذلك}
 الدالة على المسح المذكورة في كتبهم وايضا رواه احاديثهم عندنا صحيح
 مقدوحون وضاعون مفتعلون للاخبار المؤيدة لمذهبهم علما عليه
 كتب لجالهم لا يكون حجة علينا بل لهم ايضا وايضا الاخبار الدالة على ^{الغسل}
 مخالفة لظاهر القرآن وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي القين والمخالفين انه
 امر بعرض الاخبار على كتاب الله فما وافقه فهو واجب العمل وما خالفه فهو
 زخرف وايضا كيف يصح الاحتجاج بها علينا مع معارضة طلبا بجماع
 اهل البيت واجنادهم قدروا بناها عنكادتنا ومواليها الطاهرين
 ياسنا صحيحة كتبنا المعتدة وهندل دالة صريحة واضحة لا يخفى على
 المسح قد بلغت مبلغ التواتر لا يرتاب في ما رتب لا يجدها جاحدان
 اردنا استيعابها بالخرجات ما نحن فيها ولا يحويها الطوامير الطوالك الدفاتر
 العظام ولتذكر منها شيئا ليسل للتبرك بكلامهم صلوات الله عليهم
 ولا يظهر منها اصرح دالة لتعلم وجوب المسح مما رواه هو فنقول قدروا
 باسنادنا عن اصير المؤمنين انه قال لولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ظاهرا قدميه لمحت ان باطنهما اولى بالمسح من ظاهريهما وعزوا
 قال حجة لنا ابو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فادخل يدك اليمنى واتخذ كفها منى فاسبد له على وجهه من اعلى الوجه ثم
 مسح وجهه من الجانبين جميعا ثم عاد يدك اليسرى في الافاء فاسد لها
 على يدك اليمنى ثم جعل يدها ثم عاد اليمنى في الافاء فصبها على اليسرى

كما صنع باليمين ثم مسح باق في يده راسه رجليه لم يعد في الاثناء عن
 بكير عن ابي جعفر قال الا احل لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 واخذ بشفة اليمين كفاً من ماء فغسل به وجهه ثم اخذ بيد اليسر كفاً من ماء
 فغسل به يده اليمين ثم اخذ بيد اليمين كفاً من ماء فغسل به اليسر ثم
 مسح بفضل يده راسه بجلية عن حماد بن حريز قال قال ابو جعفر
 الا احل لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا لا فدعى بقعة من
 من ماء ثم وضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس يده في البقية ثم قال
 هكذا اذا كانت الكف طاهرة ثم عرف فلاها ماء فوضعها على جبينه ثم قال
 بسم الله وسداه على اطراف لحيت ثم امر يده على وجهه وظاهر جنبه مرتين
 واحدة ثم مسح به اليسر فغرف بها وملاءها ثم وضعه على مرفقه اليمين
 وامر كفها على ساعده حتى جرى الماء على اطراف اصابعه ثم غرغ يمينه وملاءها
 فوضعها على مرفقه اليسر وامر كفها على ساعده حتى جرى الماء على اطراف
 اصابعه مسح مقدم راسه فظهر قامة بئله يساراً وبقية بئله يميناً
 وقال قال ابو جعفر ان الله وتر يحب الوضوء فقلنا يحريك من الوضوء
 ثلث عرفات واحدة للوجه واثنان للذراعين وتسمية تيمناً بخاصيتك
 وبما يقرب منك فظهر قد مك اليمين وتسمية بئله يساراً لانه قد مك اليسر
 قال زرارة قال ابو جعفر عليه السلام حال امير المؤمنين عليه السلام عن وضوء
 رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا لا فقلنا لا فقلنا لا فقلنا لا فقلنا لا فقلنا لا
 ابا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا لا فقلنا لا فقلنا لا

تورفيه ماء فغسل يديه اليه فغرفها غرة قصبها على وجهه فغسل بها
وجهه ثم غسّل يمينه ثم غرفها غرة فافترغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من
المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق ثم غسّل اليه فافترغ بها على ذراعه اليسرى
من المرفق ووضعه بها مثل ما صنع باليمين ثم مسح راسه وقدميه بكل كف
لمحمد صلوات الله عليه ثم قال لا يدخل اصابعه في الشرايح قال ان الله
تعالى يقول اذ اقمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم فليس رديع
شديداً من وجهه لا غسله وامر بغسله وامر بغسل اليدين الى المرفقين فليس
ان يدع شيئاً من يديه الى المرفقين الا غسله لان الله تعالى يقول اعسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق ثم قال اسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين فاذا مسح
من راسه وبشيء من قدميه يمين الكعبين الى اطراف الاصابع فقد اجزاه قالوا
فقلنا اين الكعبان قال هما هنا يعني المفضل والساق فقلنا هذا ما هو قال
هذا من عظم الساق والكعب سفلى من ذلك فقلنا اصلحك الله فالغرة
الواحدة هي تجزى الوجه وغرة للذراع قال نعم اذا بالغت فيها واثنان ثانياً
على ذلك كله ونظاير تلك الاجزاء كثيرة متواترة المعنى وعليها جماع اهل البيت
عليه السلام واهل البيت بصرياً والبيت وما ورد في بعض الاخبار من وجوب الغسل
لخالف للاجماع فحمل على التقية التي هي من سنن المرسلين قال البيضاوي
تفسيره نعم ولبثت فيها من عمرك سنين وفعلت فعلتك التي فعلت وانت
الكافر في هكذا فانه عليه السلام كان يعايشهم بالتقية انتهى ولو ذكرنا
الادلة الدالة على التقية وصدورها عن نبينا من لخرجه الكلام عن هذا المقام

من شاء فليرجم كما دأب أسلاف الجناب الذي العلامة دام الله ليكم قاده
 وأما الثاني فلأن من انصف وخشع عن ربه عرف أن أهل التسنن لا يصل
 لهم الجرم بالأخبار الدالة على الغسل بعد معارضة بالقرآن وإجماع أهل
 البيت وأعترف إمامهم بأن المسموح كان ضد ابن مسعود وأسنو غيرهما
 وعهد ابن علي الباقر وعبد معارضة بأخبار ورواها وهتدل على المسموح
 مع قبح الأخبار الأولى للتأويل وعدم صراحته في مطلبهم كما يأتى
 ويصح تضمن كتبهم لكون روايتهم وضاعين مفتعلين تقرباً إلى أبيهم
 قرير وظائق وإراد البعضهم على الافتعال فمدح الصحابة كما صرح به ابن
 الحديد المعزولي وغيره فكيف يعتمد على رواية أمثال هؤلاء ولتذكر
 شيئاً ليسير إماماً وروى من الأخبار الخائفة لمذهبيهم فتقصر صريح الأحاديث
 الآخر المستندة إلى ابن عباس وعبد الله وحذيفة بن اليمان وأوس الثقفي
 على ما رواه صاحب المبسوط من الخفية يدل على وجوب المسموح فقد
 روى عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجله وروى
 عزاوس الثقفي أنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على كظامه قوم بالطائف وبالمدنية
 فتقضى أنفسهم على قدميه وروى عن حذيفة بن اليمان أنه رأى النبي صلى
 الله عليه وسلم على رجله والمراد مسموح على رجله وهو لا يسبغ بالخل العربية
 فوق سورها وأما الحنف فلا يسمي بغلاظها وقد روى بعض شيوخ
 الهداية عن الطحاوي عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ وغسل في قدميه مسموح
 ظهر قدميه ويقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا وروى الطحاوي

بأسأده عن علي أنه توضأ ومسح على ظهر القدم قال لولا اني رسي الله
 صلى الله عليه وآله فله كان بالحن القدم احق من ظاهره وقال حنا تقريب
 المدارك في كتابه الذي يذكر فيه الناسم والمنسوخ على نقل عنه أنا قد ورننا
 في تقريب المدارك عن انس بن مالك في رفع الموقوف وصل المقطوع من
 حديث مالك حديثين صحيحين بمسح النبي ص رجليه وحديث مغيرة بن
 علي النخعي عن روايته على بن ابي طالب وغيره قال حكى ابن العربي وغيره عن انس
 ابن مالك انه كان بمسح رجليه حكاه عن ابن عباس قتاده وفي كذا الاعمال
 بتوجيه الجوامع للسيوطي عن حمران قال عاقتان بماء فتوضأ ثم ضحك
 فقال لا تسألوني عن ضحك قالوا يا امير المؤمنين ما ضحكك قال رايت
 رسول الله ص توضأ كما توضأ فضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثا ودين
 ثلثا ومسح برأسه وظهر قدميه في عن علي قال لو كان الدين بالراي لكان
 بالحن القدمين احق بالمسح من ظاهرهما ولكن رايت رسول الله ص مسح ظاهرهما
 وفي مسند احمد بن حنبل عن ابي مالك الاشعري انه قال لقوم اجتمعوا
 اصلي لكم صلوة رسول الله ص فلما اجتمعوا قال هل فيكم احد من عيكم قالوا لا
 ابن اخت له فقال بياخت القوم منهم فذكر كبحفنه في راسه وتوضأ وضمض
 واستنشق وغسل وجهه ثلثا وذرعيه ثلثا ومسح برأسه وظهر قدميه
 ثم صلى بهم الحمد وفي كتاب خير الحارثي للملايقي في الاصلين فاعده بن رافع
 انه لا فاعنه ان كان جالسا عند النبي ص توضأ ومسح برأسه ورجليه قال ابن حجر الاستقلا
 في ترجمة جابر بن عوف المتفق ذكره سعيد بن يعقوب واخر له عن طريق يعلى

زبطا عن اوس بن ابي اوس واسمه جابر بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم
 على قد ميه انتم والمحفوظ ان اسم ابي اوس حذيفة كما سياتي انتم كلام
 ابن حجر وبقوله في جامع الاصول عن اعشى باسنادة قال كنت
 باطن الغداهين اخق بالغسل من ظاهرهما حتى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا قيل والكلام فيه مجال وايضا من مودلانه ما في صحيح البخاري من
 رواية ابن عمر كاتبة وفي الدر المنثور للسجواخر عبد الرزاق وابن ابي شبة
 وابن ماجه عن ابن عباس قال لا ينكس الا الغسل ولا احدا كتاب الله الا
 المسح واخر عبد الرزاق وابن جرير عن ابن عباس قال لو وضو غسلتا مسح
 واخر ابن ابي شبة عن عكرمة مثله واخر عبد الرزاق وعبيد بن حميد
 عن ابن عباس قال فترحن الله غسلتين ومسحتين الا ترى انه ذكر اليتم
 فجعل في الغسلتين المستحيتين في نزك المسحتين في آخر ابن جرير وابن المنذر عن
 قتادة بن شريك واخر سعيد بن منصور وابن ابي شبة وابن جرير عن انس بن مالك
 ان الحجاج طبا فقال اغسلوا وجوهكم وايديكم وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
 فانه ليس بشئ من اين اقدم اقرب الى الجنة من قربة فاعسلوا بطولها وظرفيها
 وعرقها فقال انس صدق الله وكان الحجاج قال الله تع فامسحوا برؤوسكم وارجلكم وكان
 انس اذا مسح قدميه يلقاها واخر عبد الرزاق وابن ابي شبة وعبيد بن حميد
 وابن جرير عن الشعبي قال نزل جبريل عليه السلام بالمسح القدمين الا ترى ان المتيهم
 بمسحهما كان غسلا وبلغ ما كان مسح انتم وكان نشرع في الكلام على اخبر
 الاخر في ضمن نقض اقوال البور فنقول قوله اعلم ان المصنف يقول بان انك

نسبة القول بالسحر الى ابن عباس فما تشاعنا داولنا داوجلا او تمها هلا
 فقد عرفت ان نقله عنه المخالف والوافي وواعنه وجوب السحر وأنه قال
 ان القرآن نزل بالسحر من باهلتي باهلة الى غير ذلك وما ذكره من صحيح البخاري
 عن ابن عباس انه تروضا وغسل رجله فلا دلالة عليه نحو انه كان للتطبيق
 بالسحر اليه العطف على تروضا فهو خارج عنه وقول ابن الجري والبيهقي وصاحب
 الباري والكواشي مع كونه استشهدا ابن اوى بن ذنبه ومعارضته بالاقوال
 التي ذكرناها لا ينفع طولا المواتية أهم الأكل لا نغام جل هم اضل سبيلا واما
 ما قال من ان القفال كحاطب ليل لا يوثق بقوله فقل راء واهانته بائنة لم تفر
 من الرازي هو النقل عن القفال وتلقاه باهلبلى حيث ذكر قوله ولو كان
 حاطب ليل لم ينقل قوله بل الرازي والبخاري وصاحب الميسر وابن العري وغيرهم
 من اصحاب الحديث كلهم حاطب ليل هذه مصيبة عطية على هذا المورد يا لها
 من مصيبة ما اعظمها واعظم نهرها عليه على اخوانه من اهل محلة هذه
 قوله وما قيل على حديث ابن عمر الترمذي فيه اولا ان الشيخ نقل اولا حديث ابن عمر
 الذي ليس له لون به على وجوب العسل ثم قال فاعلا عن المخالفين فقد دل
 الكتاب السنة على العسل وطل ما يقوله الماسخون المحرفون الكتاب
 العادلون عن السنة السبعة السبعون للاهواء المضلة وقال في حاشية على الآثار
 هذا التشنيع ذكره شارح البخاري انتهى ولا ح ولا نقد ان ذكرهم لا خبا
 لو كان الاشارة صدر الحاسلين فقط لم يصح تشنيعهم بالعدول
 عن السنة فلا يكون له وجه باعترافه وقد مر وثابا انه وان كان الاستدلال

به لا نشتر احد منهم بحسب عمده لكن الواقع ليس كذلك لان صدر المتحرفين
 ضيق حرج كما يصعب السرا لا يمكن الشتر احد وحده انعم ارجو سلقا
 في كلام الشيخ لكن الناظر لعله يذهل فلتذكر ههنا ايضا ثلاثا يتعجب بها
 اجهة فتقول روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال عجلف النبي صغرا
 فادخفنا العصر فخرجنا نوضا ونمسح على ارجلنا فنادى يا على صر وويل
 للاعقاب من النار ثم يقول ان ما ذكره من ان المراد من منسح ارجلنا
 غسلها غسلا حقيقا الخ مردود بما عرفت من ان ارادة المسح الغسل
 مما لا دليل عليه كيف جعل الله سبحانه المسح قايلا للغسل في الآية وناقله من صحيح
 المسلم فليس يصح فيما ارادوا بالجملة بل ان ظاهر الحديث الذي رواه ابن عمر
 يقتضيه وجوب المسح ارادة الغسل منه خلا الظاهر لما عرفت من ان المتبادر
 منه سيمافعه في الشترع هو الاصل الا لا سالة فظاهر الآية والحديث المروي
 لنا لا علينا واما حديث المسلم بعد كونه مسلم الصحة ليس في وجوب
 الغسل بحيث يكون نزع من الوضوء ليس فيه ذكر فأي دليل على جزمية الغسل اصلا
 بل انما يتضمن انهم توضع اولو كان الفضل وايضا كان يقول لا غسلوا ارجلكم
 في الوضوء ويحتمل ان يكون اعقابهم نجسة فلا بدوا غسل النجاسة
 وازالها لكن لما لم يصل الماء الى محل النجاسة نادى بما نادى وقوله
 واعقابهم تلوح ليسعربان الا ايضا ضرر والتلويح كان من الاجزاء المباحة
 للبول كما هو مشاهد الا من القبول عليه او كما يشاهد بعض الصبيان
 واهل الاسواق الذين لا يباليون بان يبولوا قايمين على اقدامهم يوثقون

عاروا العلامة المحلة رحمه الله في التذكرة عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قوما يتوضئون واعقابهم تلوح فقال دليل للاعقاب من البول ذلك حرام
 بل الشيخ الجليل ابو الفتح محمد بن علي الكركي رحمه الله في كثر الفوائد ان اهل النجاشي
 لشدة قبيحهم وابلهم ولبسهم الخال العربي ربما كانت اعقابهم تنشق فيلوحون
 بالبول على قديم عادتهم ويريمون انه يزيل الشقاق ولهذا تسعهم تقولون
 اعز بول على عقبية فقال دليل للاعقاب من النار لتنبية من بال على
 عقبية ليغسله ولهذا حصل الاعتقاب لذكرها محل البول الدم غالباً
 قال السيد السند احقاق الحق بعد نقل حديث اخرج به مسلم فيه اولاً ان
 الاسباغ انما يقال في الزايد على الواجب فلو كان غسل الاعقاب اخلاصاً
 اصل واجب الوضوء كما يدل عليه الوعيد بالويل كان ذكر الاسباغ لغوياً
 كان الواجب يقال تموا الوضوء ونحوه فهذا ادل دليل على وضع الحديث
 وتأنيان الظاهر هو ان ذلك القوم مع اسلامهم كانوا من الصحابة
 يتصور منهم ان لا يعلموا في مدة اسلامهم وعبادتهم الى ذلك الوقت ان الوضوء
 التمام المشروع هو ان يغسل كل الرجل حتى نبتهم النبي بذلك ولو قيل ان
 دعوتهم الى ذلك قلنا هذا بول الى نسبة التشريع الصغار تواطئ قومهم
 على ذلك علم ان متن الحديث لا يقتضيه ان يكون عدم غسل الاعقاب العجلة
 الظاهر ان تقديم الوضوء قبل وقت العظماء الوضوء في الطريق الى الماء كان
 سبيل الاستحجال وخوف فقد الماء في ذلك الطريق عند تضيق وقت
 وعلى ما ذكرنا يجب ان يحمل ذلك على ان في اعقابهم كان نجاسة لم يزيلوها ذلك

لازم لبس هواء الحجاز ولبس النعال العربية كثيرا فيشق اعطاهم في ذلك
 بالبو وهذا الاهمال منهم ليس يستبعد عن تعسير القول بوجوب المسح
 لانها لا تكن محلا للمسح الوضوء والمعتبر في صحة الوضوء طهارة العضو المختص
 به لا باقى الاعضاء واما يشترط طهارة سائر الاعضاء في الصلوة ومغفلة
 الاسباع ايضا متجمل ذلك التقدير لان القائلين بالمسح يقولون باستحباب
 تقديم غسل الرجلين لاحتياج للتنظيف والتبريد ولو لم يشر تراخي
 عن المسح والدلك باليد انتهى ما اردنا نقله من كلامه ^{قول} فان لم يكن
 محلول بما ذكر من الحديث المذكور ليس صريحا في جبرية الغسل بل يمكن
 ان يكونوا مسمحي الرجلين في حد النجاسة وغسلهما للنجاسة وبقي الاعضاء
 ملوثة تاحكم بتطهيرها او لا في الاعقاب وان لم يتيقنوا نجاستها لكن لما كان
 غالب الظن المشبه خفاء او بالغل العربية امر بغسلها استظهر ما اذا استحبابا
 ذكر من كون الغفلة ناشية من الاستحجال فيجوز التسليم انما يكون العقل من
 واحد او اثنين لان يغفلوا جميعا عن غسل الاعقاب فهو قرينة على انهم كانوا
 يمسحون في الوضوء وبالجمل لا اقل من ان ما ذكرناه احتمال صحيح لا دلالة له للسلطة
 من نصية واذلجاء الاحتمال بطل الاستدلال بحديثك عرفت ان كونهم عجالا
 يدل على تعجيلهم في الوضوء عند وقبها العصى التعجيل في فعل الوضوء فتأمل
 قولهم لما قالوا في الاعقاب الخ الويل ثم الويل للمخالفين كيف لا يعرفون ان قوله
 ويل الاعقاب ون ويل للاقدام مشعر بان ما فعلوه من المسح كما في الحديث
 الاول كان مجزيا واما امر بغسل الاعقاب فقط لانها محل للدم والبو غالبا

واما ان من تلوث عقبه بالنجاسة فلا يكون قد صر بالظهر والبطن ما مونا
 عنها فغير مسلم لا يدل عليه العقل ولا النقل وكثيرا ما يكون الاعتقاد بخسة من
 دون نجاسة باقى القدم فلا بد عليه من دليل وقيل نجاسة الاعتقاد بالقدم
 ظاهرة قطعاً فمن علم نجاستها واليقين لا يزول لا يبقين مثله كما لا يخفى
 وحجج الاستيعاد لا يكفى شئ الى قاروه وهو كذا عن النبي صلى الله عليه وآله انما قال قايما ثم سعى على
 خفيه مع ان العادة تقتضي نجاسة الاقدام عند البول قايما وسيا من كنت بهم
 انهم ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله مثل هذا الامر الشنيع عقرت فانتظر وبعد تسليم كون فعله
 لا يضر اذا تخلص من الاعتقاد بالنجاسة بالاسالة قول ولما قال الخ
 لا يخفى ان قوله اسبغوا الوضوء مشعر بان غسل الاعتقاد ليس من الوضوء الوضوء
 بل هو من استقبائهم يشعر بان من مكمل الوضوء ولا بأس بعلمه ما هو خارج عنه من
 ومكمل النظر لكونه من المظهرات قوله بريدة الخ فيه او لا يجانه لا يلايم
 شأن الاصحاح عدم غسل الاعتقاد من النجاسة كذا لا يلايم عدم غسلهم
 اياها للتجمل وعدم المبالات باحكام الشرع وثامنا انه ان اراد عدم ملا
 لبيان بعض الاصحاحات فمسلم لا كن لا يجدي نفعا كما لا يخفى وان اراد كل
 مكمل هو تكذيب القرآن المجيد والاختيار النبوية لدلالة تعال على عدم مبالاتهم
 بحكام الشرع قال الله سبحانه واذا راوا تجارة او طموا انفضوا اليها وتركوا
 قايما فانظر الى عدم اعتنائهم بالدين لغو باله من وساوس ايشا طين
 وقال الله نفع ومنهم من يلزمك في انصداقات فانظر كيف اتهموا رسول الله صلى الله عليه وآله
 و هو من اصحابه فان رضى الاخبار من جهالاتهم وعدم مبالاتهم ففى التشر

من ان تحصى كذا قليلا منها فانه ما روى مسلم في صحيحه والحمد لله في مسند
 عبد الله بن العباس قال لما حضر النبي وفي بيته رجال منهم عمر بن الخطاب
 فقال ما اهلوا الكتاب لكم كذا قال تفضلوا بعد ابد فقال عمر بن الخطاب ان النبي صلى
 عليه وسلم اخرج الرجل ليهاجر وعندك القرآن جسمك كذا الله في مثله كثير ومما جاز
 الاول عدم علمه بالكلية واكتب ما هو مسطور في كتب المخالفين وفي الجمع بين
 الصحيحين ان عمر بن الخطاب في الخبر ورد رواه غير السنة غير ما يظهر للمتخصص
 عمر بن الخطاب على ذلك عمر بن الخطاب في الخبر ورد رواه غير السنة غير ما يظهر للمتخصص
 المجال شهر من ان يخفى وفي الجمع بين الصحيحين ان عمر بن الخطاب في ما كان يقام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة العيد سأل الواقدي النبي ما كان يقام رسول الله صلى
 الاضحية والظن في ان عمر قال يوم ما اتى به والله ما مات محمد ولا يموت حتى يكون
 اخبرنا وفي معناه الاخبار كثيرة وفيه في مسند عمار بن ياسر قال ان رجلا اتى عمر
 فقال في اجنبت فلم اجده فقال لا تضل فقال عمار لا تدرك يا امير المؤمنين
 اذا ما طانت في سرية فاجنبتا فلم يجد ماء فاما انت فلم تضل واما انت
 بالتراب صليت وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضرب بيدك الارض
 تنفتح ثم تمسح بها وجهك وفنيك فقال عمر اتق الله يا عمار فقال ان شئت لم اح
 به فقال عمر توليك ما توليت هذا مع كونه ضريحا في كتاب الله في قوله تعالى فلم
 تجدوا ماء فاجنبتا في موضعين ومن ههنا يظهر كذا في قوله حسبا كتاب الله
 ومن الطريف ان هذا الموردي يقول لعلو شأن الاصحاب من ذلك وينسبون
 الى النبي بالهدج في رفعة شأنه وسمى مكانه مقدس في الصحيحين عن النبي

قال قيمت المصلاة وعدلت الصقوف قيا ما قيل ان يخرج رسول الله
 فخرج اليه رسول الله م فلما قام في مصلاه ذكر انه جنب فقال لنا مكأ
 فلبثنا على هيتنا قيا ما تخرج فاعتسل ثم خرج اليه وراسه يقطر
 فصلينا وفيه ما عن علي بن ابي طالب قال كنت مع النبي فانه المسبابة
 قوم فبال قايما فتخيت فقال ادن فدنوت ففتحت عند عقبيه فتوضأ
 وصمغ علفنيه فانظروا ابا اولى الالبصار كيف نسبوا الى النبي البول فليما مع
 انه يتفرغ عنه وينكر النسبة اليه اراذل الناس ثم كيف نسبوا اليه غدا
 المبالة حيث لم يعتز بنجاسة الخفصع ان الغالب فيمن يبول قايما
 بنجاسة رجلية ولما كان عدم مبالة في الدين جازع اعددهم فاي عابية
 واي حبر فان يبول اصحابه على عقابهم ولا يبالون بالنجاسة هذا
 قوله وانت تعلم انك تعلم انه يجمل ان يكون تخصيص لعقاب لكونها
 محل النجاسة والدم فلا يدل على وجوب الغسل على ان من حوز المسح
 منحنانين فذلك وارد عليه ايضا كفي الدين بن العزق ولعط المسح
 الخ قال الفرز زاباد فامسح المسح امر الميكن شي وقد مر عبارة انفا وقل فضل
 رد عمل الغسل اجراء الماء على العضو المسح يصل الى الملال الى العضو قال حبيب
 الهداية الخفية الغسل هو الاسالة والمسح الاسابة وكذا صرح بالفرق بينه
 من العلماء وجمع كثير من العلماء وكان يدعيهم بالفرق بين قول القائل فلان يرى
 الغسل وفلان يرى المسح ولذا افترق الله سبحانه بينهما فجعل الرأس
 من المسح والوجه واليد من الغسل ولو لم يكن بينهما فرق لما كان المسح الرأس

والغسل في الوجوه وبالماء المشهور في اللغة هو من امر الشيء الجامعة على شيء كحصر
غير واحد من اللغويين فلا تكافؤ لفرادى في قوله من دون قهنة غير جازم ومع قطع النظر
عنه فلا ريب ان في عرف الشارع غلب استعماله مقابل الغسل بحيث لا يفهمه
منه احد لهذا ذهب الفقهاء لجماعه من قدماء الشافعية الى ان الغسل
لا يخرج عن المسح مستدلين باننا ليس بمسح وهو الماء موبه وقال صاحب تقريب
البيان وهو من عمل باهل السنة ان الماء كونه يفيض على الفرق بينهما وانه لا يجزئ
ان يراد بالغسل المسح بالعكس انتهى وهذا ذكره من كلام ابي علي وابي زيد الا انهما
فهم كونهما لغا لما عليه عامة اللغويين يمكن ان يكون مراده مجرد اطلا
على الغسل ولو تجوز لان المسح كناية عن لوضوء المشتغل على التمسح والغسل
كما يطلق الذكر على الصلوة وكثيرا ما يذكر اهل اللغة معان لفظ وتفسيرها
لها بموضع اللغوي كما ذكر الغير من ابا دى وغيره في معنى الصلوة لا كان و
الا فاما المخصوصة من ان الصلوة لم يوضع لها لغة واقامانية من السرة فمن ظنهم
عدم علمه ومكانه بوجوه الاول اننا اذا اعتبر مفعول المسح الماء فلام انه يراد منه
الغسل بل قد اعترف سابقا ان في السرة اسم معنى حال يد فيكون حاصله
مسح الماء باليد على الرجلين ليس كذلك الثاني انه بعد التسامى لم يلبت شعرا
من ابن تراتيد الخفيف في الغسل اذا لو كان مسح الماء عبارة عن الغسل
فمن سواه كان خفيفا او لا يدخل فيه والثالث ان على تقدير كون لغة في
الغسل لا حاجة الى تقدير الماء ومن يقول بجواز اطلاقه عليه لا يشترط ان
مفعول الماء بل انما يقول ان معناه في نفسه كذلك فهو يدل على غلبة مقتضى باعه

دوايات الخلقين عز على بالمسيح فهو ادل دليل على وضع الحديث او كونه
 محمولا على النقية وخامسا انه لتدليم لان الجزئية في المسيحية ان هذا الكتاب
 ينكره ويقول بحجج الجوار بارقة ومسم الخفين تافه ولا فقه اخرى وسادسا
 انه معارض بما روي عنه عن اهل البيت وهم ابراهيم في البيت روي
 محمد بن احمد عن ابي عبد الله عن حماد عن محمد بن النعمان عن غالب بن الهذيل
 قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل فامسحوا برؤوسكم وارجلكم
 الى الكعبين الخفض ام على النصف قال على النصف وهذا يدل على
 رجحان قراءة الخفض وان كان مطلوبا يحصل على كل من القرائتين كما لا يخفى
 قوله وقد وقع الخ لا يخفى ان قول النبي في هذا الحديث كما امر الله بشعر لوض
 الحديث لان غسل الرجلين على كلتا القرائتين لا يستقيم وقد قال قد اكثر على
 الكذابة وسنكبر عنه افاق كتاب الله فخذ ولا وما خالفه فاطرحه قول لا يخفى
 على الفطن النصف اقول ما ذكره مردود مطرود عن ساحة القبول عند ذي
 العقول اما اولانا فقول محاط بالاهل اجماع الخ في الاشعري ليس ان
 تفقد على حديث روي ابن بابويه بالوجه الصحيح الذي ذكرته لانك واصحابك
 تنكرون الحسن القليل العقلير ولا تثبتون العدالة الله سبحانه في هذا هيكما ان
 يدخل الله ابليس في سائر الكفار والعصاة في الجنة ولا اخبار والعباد والزهاد والناس
 نفق بالله من ذلك المذهب فمذاجا في هذا هيكما ان تفقد على حسن العقل وحسن
 ما تفقه فيجوز ان يكون العقل يحكم بخلاف ما ورد في الحديث ولا يجوز الطعن
 عليه واما ثانيا بطريق الحق فلان احكام الشرع تعبدية لا يجازي بعقل مصلحة

كل حكم وما ذكر في الحديث نكتة بعد الوقوع يجب لا دعان وتسليم بما صرح و
 رد وقدح وبالجمله احكام الاشياء مختلفة فيجوز ان يقال لما كان الوجه اشرف
 الاعضاء وكان صيده المبدأ لوقوف الشئ واخذ المفض منه باليد على النظر كان ارتكبا
 النظر اشرف في عدم الاولوية من الشئ ولما اذهب ماء الوجه فلما لم يكن القدمان
 اشرف الاعضاء ولم يذهب مما شئ لم يوراب العضل اما اللذان فلما كان
 ترك الاول الذي صدق منها اشرف من غيرها لمباشرهما له بلا واسطة وجب
 العضل لا يترك ذلك الرجلان فليس سبب العضل ارتكبا لعضو اى عضو كان
 للذنباى ذنب كان بل كان مباشرا له بنفسه او كان اقوى مقدما كنه عجب
 وما ليس على تلك المثابة بان لا يكون مباشرا له بل يكون مباشرا لباشره او كان
 ضعف صاديه كالمشيه وجب مسحه وايضا لو جاز ما حلة العقل فيه فلازم ان الارواح
 للعضو للذنب ليس من بنا كما زعم كيف والقوة المذكورة انما اوجعت في الدماغ
 وهي سبب الارادة العقلية وبعد التسليم فلام كلية ما زعم من ان مجاور المذنب
 يجب مسحه لان الوجه ليس له مجاور وقريبا من العين المذنبه الصادر منه زاد
 النظر كيف ولو كان للعقل مساع في ذلك كان الواجب بل لا واجب غسل الخلق
 واللسان ان كان يجب القه عند كل صلوة فنسبة النساء محر من هذا الرجل الذي
 هو مقتد الكاذبين الغادرين الخائنين على في صيحه المسلم الى الشتم الصديق
 مع عدم فهم المراد غاية الجهل والحماقة فتشاء من المثل السائر المرء يفتش على نفسه
 فانه كما حرف عبارة الشتم بجاء الملة والذين عرف ان كل احد مثله قول فان
 ابن العزالي قول بعد صحة النقل العجب ليسلم قول هذا الشتم في ثبوت العضل

بالسنة ولا تسلم قوله في عدم بثوته بالكتاب فكان كشفه وكراماً حقاً كان في
كلا القولين وإن لم يكن لم يكن فيهما تميم ففقد عظم علم ان صاحب المسلم
ركب شططا حيث زيف الحمل على جمل الوار والمسيح على الحقين وأنه لا أسالة فلا
أصابه أحد وأرجحاً آخر فثبت ان الغسل مع ابنة اوهن من بيت العنكبوت حيث
قال ترجع الغسل على المسيح بان الرجل محل التلوث فبالغسل احدى كالمسح
الراس قال لشارح وفيه شابة من الخفاء لان الكلام في ازالة النجاسة الحكمة
لا دخل فيه التلوث لا بل ان يقال الظاهر وقوع الشرع بازالة النجاسة للحكمة ^{بقا}
لما يحكم بالطهر من ازالة النجاسة الحقيقية وادخل التلوث احداً
باب يعتبر خبسا حكماً ولا يزول منه النجاسة الا بما يزول به الحقيقة
في الحكم فانهم وتأمل انهم وفيه ان ما قال او اضمن ان منه ^{في الخفاء}
ليس محلاً اذ لا بد منه في غاية الظهور ^{في كونه كريمة}
بقوله الا ان يقال الخفق في حكمه مع انه ^{في كونه كريمة}
متلوة بالنجاسة الحقيقية ولا لم يكلفوا بغسلها وكفى ذلك اذ راعى
وبالمجلة احكام الشرع تعبدية ليس للعقل فيها مجال بحيث لا سيما ^{في كونه كريمة}
من ينكرون حكم العقل كالاشعرية الاشعرية ثم قال صاحب المسألة ايضا
الوضوء كالغسل فاقم غسل الاطراف مقام غسل الكل ^{في كونه كريمة}
المسح فعا للمرجح انهم سبحانه الله انما كيف تولى لدين ربي ^{في كونه كريمة}
ان اصابعه ومحرف الكلام عن موافقه يهود ان ثبت الحكم الشرعي ^{في كونه كريمة}
المواثيق الممنوعة المدفوعة ولو كان لها مسلح فلما في غسل الرجلين ^{في كونه كريمة}

بالنسبة الى المسح فلا تقف فالسبيل علم ولم يزد الشارح على كلام الماتن
 الا التوضيح ومن ثم لم يذكّر عبارة من شافلي رجعا اليه شرعا وقد يتخلفون
 بان المقدّم المعطوف مجاز عن الغسل لقواتره عنه فقد رواه ازيد
 من ثلثين صحابيا وهلم جرا وقال الشارح وان شئت زيادة بحقيق
 لما يتل عليه من الحق الصراح فاعلم ان الوضوء قد فرض قبل نزول هذه
 الآية فان سؤا المأيدة متأخرة نزولا عن كثير من الآيات والوضوء كان في
 اول الاسلام والمنقول المتواتر من رسول الله صلى الله عليه وسلم السجادة هو غسل
 في الوضوء قبل نزولها وبعد ها فالآية مفرقة للوضوء الذي كان من قبل
 وهو الذي يقع الى الان للتواتر والتواتر وهذا شاهد عدل وقرينة
 قاطعة على ان المراد في قراءة الحر الغسل ايضا اما بتقدير لفظ اصحوا
 وارادة معنى اغسلوا ما بينهما من الشاعبة او يكونه معطوف على اليد
 والجرى وهذا الطريق مقبول مما لا يشك فيه اصلا انتهى والكلام مردى
 بمنع تواتر الغسل من دفان النبي لاختلاف الصحابة فيه كما سياتي
 نعم في زمن الصحابة الخلفاء مسلم لا ينفذ والتقدير واما الجار وجب الجوار واراد
 معنى اغسلوا كله ثم سجدت وكلف صرف لا يحمل عليه كلام الله والمتواتر
 اية اهل البيت خلافة فلا يصح اليه ولا يعتد بشاره هذا ثم قال
 الطريق الثاني مرجع تائيد الله وهو يشتمل على وجوه اول المسئلة يستلزم المسح
 دون العكس بناء على ان الغسل باسالة الماء ليس امة اية فمن عمل بالغسل
 يكون خروجه عن العروة متيقنا لان الفروض في الوضوء لو كان الغسل لا يظهر

لو كان المسح فهو ايضا قد عمل به لاستلزام اياه بخلاف من عمل بالمسح فقط
للعاسل على كلا الاحتمالين او جزم عليه ان لكل من الغسل والمسح حقيقة متباينة
الحقيقة الاخر عند اهل السنة وليس المسح مطلقا كما سئل الماء بل الماء
لاجر بان الماء مع نفسه ولو تم فاذا ذكر غوة كان غسل الرأس والمسح ايضا
هنا باغ العروة كما مسح ولم يقل به احد للجواب ان تبأير حقيقة الغسل
والمسح باحد المعنيين لا ينافي في تحقق احدهما في ضمن الاخر كما لو اخذ
بالنسبة
الاشنين فان مرجع تبأير المفردين عدم الاجتماع بحسب الصديق ودون
التحقق وقد جرت العادة بامر اليد على العضو عند الغسل سيما الرجل ولا
جريان مع البلة المتعلقة باليد وانت تعلم ان جريان الماء في عمل المسح قبل
المسح وبعد او مقارنا لا يبطل المسح كما لا يخفى وقد يعبر في بيان تحقق
المسح في ضمن الغسل وجوب البلة الحاصلة ابتداء او لقاء من وصول
الماء بالعضو ولا جريان في تلك البلة وانت تعلم ان اليد لا صافية
البلة واذا حصل المقصود من غير الة استغنى وايضا المقصود الوضوء فلا يلزم
الليغية الا يصل قال الشيخ ابن العربي رحمه في الفتوحات الغسل يتضمن المسح
فمن غسل فقه اندرج المسح فيه كاندراج نور الكواكب في نور الشمس وعن مسح
فلم يغسل ثم اعلم ان ابراهيم عليه السلام في كتابه المسح نبه على الحق
بان الفقهاء اكرهوا على انه يجزئ غسل الرأس عن مسحه فلا معنى لقوله
لم يقل باحد والثاني ان الكعبين المذكورين في الآية ينبغي ان يكون امرا ظاهرا فكلما
كما لا يخفى ان مناط التكاليف العام يكون امورا ظاهرة مشهورة لا خفية

مستورة وما هو غاية المسح ليس امر ظاهر في التحقيق لا عظم صغيرة
 موضوع تحت قصة الساق في المفضل كالذي يكون في رجل البقر والغنم
 وهذا امر خفي لا يعرفه العرب لا يطلع عليه الا علماء التفسير والمبدعة
 شاهدة بان عامة العرب يشاهدنا موات الانسان ولا يطلعون على
 اجزاء ترابهم كما يطلعون على اجزاء ما يؤكل لحمه من البقر والغنم والقول
 بان الكعب قبة ظهر القدم امام الساق فهو خلاف التحقيق عندنا ما يحسن
 فيكون ساق طاعتين درجة الاعتبار والثالث ان الناس ليس قائلون
 بوقوع اتفاق الضأ على غسل الرجلين ولنا سحان قائلون بانه نزل
 القرآن بالمسح باليمنى الى الغسل فنقول لا انسان محب على الرغبة الى
 التعقيف ولا عراض عن التشدد ولو كان مسح الرجلين فرضا مقرر لمع
 للنبي صلى الله عليه وسلم وجب الناس غسلها على انفسهم مع ان وجوب الماء فيهم كان
 عزيزا جديدا ولو سلم ان شبهة وجوب الغسل الا لرجل قد نشأت من امر النبي
 للاعراب بغسل الاعقاب فلا نسلم وجوب الاشتباه في عمله بداء على المسح
 عندنا ما سحان لا يتلدى بالغسل ولما مسح الرأس مثلا فيمكن وقوع الاشتباه
 في مفروضه اذ على تقدير ان يكون عمله مسح كل الرأس يحتمل ان يكون
 واجبا ويحتمل ان يكون مشتملا على الواجب علم ان المسحين ايدوا مطلقا
 بوجهين الاول انه عطف في جملة الغسل محذور على غير محذور فالاشتباه
 جملة المسح ايضا ان يعطف المحذور على غير المحذور والحواب انه لو عطف
 في جملة المسح المحذور على غير المحذور بقوت المناسبة لان بعض الرأس

غير معين عند السامع كيعض الرجل قد ذكر الغاية لاحد هما دون الاخر خلاف
 الا ليق الاخرى بالكلام لا يبلغ الاعلى بخلاف الوجه فانه امر شخص غير محتمل
 الى التحديد لكونه اسما لما يقع به للواجبة واما البدقليس اسما للجارية فمن
 روى الاصانعة الى المرافق بل الى الابط فلا بد من الغاية حتى يفهم وجوب ^{الغسل}
 الى المرفق مع ان كلمة الى في قوله تع ارجلكم الى يذكر السامع قوله ^{شأنه}
 ايديكم الى فرعاية المناسبة في لعطف يقتضيان يعطف ارجلكم على ايديكم
 والتاني ان التيمم خلف الوضوء وكل ما هو مضمون في الاصل ممسوح
 في الخلف وكل ما هو متروك في الخلف ممسوح في الاصل وهذا يعلم ان اليد
 ليست بمغسولة في الوضوء بل ممسوحة لانه متروكة والجواب ان كلام المقدس ^{متبين}
 في خير المنع لان التيمم عندكم على الهم عبارة عن مسح اليدين الى الرسغين
 فاليد من الرسغ الى المرفق مضمونة في الوضوء ومتروكة في التيمم لمسوحة
 على انه ليس كل البدن ممسوحا في التيمم الذي هو خلف الغسل بالاتفاق
 يا من الله السمع هيا، وهذا قهبا، بترك هذا الك وتتحقق بما يدلك هذا
 باب طهارة وهذا دار نظافة اخلع ثعلبك واغسل جليلك قوله والغسل
 هو الاسالة يفيدان ذلك ليس من حقيقة فلا يتوقف تحققة عليه خلا
 لذلك وخلافا للخوارزمي ان الشاعرا قال ما حسره اذا يغسل الدمع
 كما جاء وان العرب يقول غسلت المطر الارض وليس في ذلك الاسالة واما
 وقوع الطمر من العلوان كان مع الشدة والتكرار من من قبيل وقوع علماء
 من الاناء على العضو بالشدة والتكرار وذلك لا يسمى دكا بحسب العرب

والحدك اليسر خاصة حقيقية حتى يحتاج الى القلبي بالدلك بل هي خاصة
 حكمية تزول بمجرد اسالة الماء فيحصل هيئتها أعضاء الظاهرة للقيام بين يدي
 الرب تعالى للتطهير للخلق في الماء وحرك لا يكون عدم اعتبار الدالك مخالفا
 للمعنى المعقول وأما الحقيقة العلوية فيجب قلها قبل الوضوء وغير العلوية
 محل متشعرا اذا لا يزول اليقين الا باليقين وحشونة الاطراف كحاشيتها
 بعد سيلان الماء ولا يخفى ان الماء مايل بالطبع الى المحتويات ولو كان
 على العضو ما يمنع عن وصول الماء اليه لا يتحقق الاسالة لان الاسالة سرعة
 الوصول في جوب قلعة مدنى على كونه مانعا عن وجود الاسالة لا على ان الماء
 معتبر في حقيقة الغسل وايضا يحتاج الدلاء ايقاع في الحرج المنع بالنص
 اذا العضو الذي وقع عليه الدلك لا يمتار عن غيره في الحسن بخلاف العضو
 وقع عليه اسالة الماء فما قيل وقوع المطر من العلو خصوصا صلح الشدة والتكرار
 ذلك فانهم لا يقولونه الا اذا نطقت الارض وهوايا يكون بذلك معان
 عدم الدلك غير مناسب للمعنى المعقول من شرعية الغسل تحسين
 هيئة الأعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى ومخالف بالقياس
 لان من الناس من هو خش الاطراف ولا يزال ما استحكم من خشونها الا الدلك
 مما لا يظهر وجه انتقاه قول قد عرفت حال استبداد الالة والظنك بما ذكر في
 تأنيد المدعى وما قال ان الغسل يستلزم المسح فتخفيف جدد الماء او لا
 فلا كما نسلم الاستلزام كيف وقد عرفت ان المسح كما صرح به في تفسير الزاهد
 وقد مر كلامه عبارة عن امر لا جامد على جامد فليس كما افترض الغسل تحقق المسح كما

في الغوص ولا سالة بدون الاصابة وقد صرح بان ذلك ليس شرطاً
 في السالة في ذيل قول صاحب الهداية والغسل هو السالة فكيف لا يستلزم
 وأما تأنيها فلان في آية الوضوء قد فرق الله سبحانه الأعضاء الممسوحة
 من الممسوحة فلو كان الأمر كما ذكر لم يكن لذكر المسموح فائدة كيف ولو كان
 الغسل مستلزماً له لزم ان يكون مذهب من قال بالتخيير من كل غسل مخته
 وكذا من قال بل الجهر غير محصل المعنى وكيف يصح قوله في مفتحه رسالة ان
 اربعة احتمالات صادرة كل واحد منها من حيث هو ثم لا يوزن بين القول
 بالمسح القول بالغسل وأما التأني فلانه صريح في الغسل غير المسموح
 له وقد قال سابقاً ان كون الغسل في المسموح هو الأقرب هذا عاقبة قتله في التأني
 فلانه قسيم للغسل شرعاً فلا تكون احدهما محجوزاً عن الاخر وأما خاصية
 المأمورية في الآية الكريمة هو المسموح فان اريد ان المراد به الغسل السالة
 فيلزم ان يطلق الغسل على المسموح ايضا لان اطلاق اسم الكل على الجزء يعكس
 علاقتان محتجبان المجاز في طلب الاستدلال عليه بالا حاد في التضمن
 للغسل على انه ليس يجوز ان يطلق على كل ما يشتمل كل ما يشتمل شيئاً اسم
 ذلك الشيء ولا بالعكس الا ترى ان السكجيين مثلاً شتم على الخلق
 ولا يطلق على احدهما ولا احدهما عليه وان اريد ان المأمورية بالمسموح نفسه
 لكن يتحقق في الغسل في نفسه تحقق المسموح المأمورية به فيه لانه تسمية عرفية
 وايضا اذا تعلق الشيء بايقاع الغسل فيجوز تحقق المسموح فيه من دون كونه منوباً
 انما الاموال بالنسبة على ذلك اذا عرفت بان المأمورية هو المسموح حصل مطلوب الاموال

مؤنة كما لا يخفى وايضا غاية ما يقتضيه كلامه كنى المسيح
 جزءا عن الضل والجزاء والوجوب ونحوها متعلق بالمسيح فلا
 ندرتعلقه بالكل الاكل لا يعمل احكام اجزائه والمستدل لا بد عليه من دليل هذا
 قوله واورد عليه الخ اقول هذا لا يراد ذكره الشيخ قدس سره في مشرق
 الشمس بل لا غير عليه كما نعرفه في قوله لا تعلق للجواب الخ اقول هذا الجواب
 ليس على نحو الصواب لان حاصل كلام الشينان المسح ليس الا مساسا بشرط شي الى
 هو موضوع الماهية بل الفرد الخاص هو لا مساسا بشرط كذا او بشرط لا اى
 بشرط التجريد عن الجريان فلا يتحقق في ضمنه الا مساسا لكذا هو بشرط شي اعني
 الجريان وهو الغسل وبالمجمله المسح هو لا مساسا بالماهية التي هي ايضا الجريان شرعا
 ولغة والمراد المباني في كلام الشيخ المباني بحسب التحقيق وتكون النسبة لا بعد المقتر
 عندها للميزان بحسب الصديق في المفردات وبحسب التحقيق في القضايا مسلم لكن
 اطلاق النسب المزمع على ما يكون بحسب تحقيق المفردات ايضا شاي مستعمل
 وان لم يكن مجوزا فلعمرا عند المنطقيين فمنه صطلحا اتم وذلك لا يستلزم اعلم
 صحة مثل ذلك كالهلاق في نفسه لا ترى ان الخط الزا هذا هو مصرح في حاشية
 الجملانية ان الطرف في قول الماتن هذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق
 والكلام ان كان متعلقا بغاية تهذيب الكلام فالعموم من وجه في الصل
 وآر كان مستقرا فالعموم على مطلق في التحقيق واطلاق العموم لاطلاق على العموم
 في المفردات بحسب التحقيق ومع قطع النظر عن ذلك لا يمكن اجتماع البيلع والرهام مثلا
 قطعاً في التحقيق قال ان يقولوا بالتباين فزجبا بالوافق وان اصله مطلق مثل

التباين اطلاق لفظ اخر فلا مشاحة في الاصطلاح كما لا يخفى ومراح
 الشيخ هو علم الاجتماع في التحقق والمناذرة في الالفاظ ليس من ذاب
 المحصلين هذا بعد المتزك ولا تكون النسب اربع تحققاً في المفردات مما
 لا ريب فيه كما اسلفناه فلا تكرر في الغافلين وايضا قال صاحب المسلم ^{قيل} وما
 الغسل مسحة لا اساءة بلا صا ولا صابة فيه بل لا مسحة مع الغسل انتهى فاهو
 جوابكم من قبله فهو الجواب من قبلنا وما قال السارح المعاصرة هذه الا توجه
 الى قول القائل انه مفقود الترجيح بالاحوطية يعني ان العمل بقراءة النص
 الحو وانها موجب لفرضية الغسل به يخرج عن العرف بيقين اذ به يتحقق
 المسح مع شئ زايده مابين له في المصدا اذ لو كان المسح فرضاً فقد وجد مقتنا
 ايضا لوجوب اصابة البيل كما لو غسل المراس في الوضوء لم يخرج عن عمدة المسح
 ايضا وان كان الفرض هو الغسل فقد وجد الامتثال ايضا لوجوب اصابة
 البيل عنهما ايضا لانه ادى ما فرض عليه ليس مقصودا فاعلم ان الغسل
 فرد المسح حتى يرد عليه انه ميان فا فهم ففيه ان الاحوطية ممنوعة
 في الغسل اذ من يقول بالمسح يجعل التباين بحسب التحقيق ايضا فلا يتحقق
 ما يقرب الى كيف وعرفت انه لم يقل احد بوجوب المسح الكذا اني من المتأخرين
 والاحتياط لا يتم الا اذا اشتمل الغسل على المسح المتنازع فيه كما لا يخفى كيف
 ولو كانت امثال تلك الهذيان لتزعم ان يجد المأمور باشتراء اللحم اذا
 البقر او الغنم والمأمور بشرب الماء اذا اشرب اللبن لعدم خلقه عن اجزاء
 المائية مثلاً وهذا ما لا يرتضيه عاقل كما لا يخفى وايضا لو كان الامر كذلك

لم يجد نفعاً لأنهم لا يقولون بإرادة المسح في الآية ففتح النقوض لزبور
 بحالها قوله وانت تعلم انه لا يذنب عليك ان اسأنت البيلة مطلقاً بخصوص
 اليك كذا الوصو المقيد في المطلق فلا يعباء بما قال وما نقل عن الشيخين
 العز بن بعد التسليم لا يجد نفعاً في الاحتجاج علينا وايضاً الشيخ المزبور
 يكتفي بكل من المسح والغسل عن الآخر وهذا الناس بقله في احداً
 دون الآخر هو عجيب قوله ثم اعلم انه نوحهم التناقض بين كلام
 الشيخ والعلامة وهم يخيفونهم بالآثار ان ارادة من قوله كان
 غسل الرأس الخ اما هو القليل والمراد انه يلزم ح اجزاء غسل الخفين
 عن المسح مثلاً وكذا غير ايضاً يقل به احد والثاني ان كل غسل
 عن العز كالمسح يقل به احد بل صرح بعض الحشيين على هذا ان
 في محل المضرب المسح مكره وليس بفرية وقال صاحب الهداية ان تثليث مسح
 الرأس بماء مختلفه ليس مستلزماً لان المفروض المسح والتكرار ملصق
 غسله فلا يكون مستلزماً انتف فرق بينهما وعلى بقدر الترتل فليس مطلوب
 الشيخ متوفعاً على ثبوت عدم القائل باجزاء غسل الرأس فلو لم يثبت كما
 لا يخفى والشيخ انما قال لعدم وجدانه القابل به وعدم استحقاقه القول لا بحيث
 يستبعد من العقلاء ان ينقوه به وربما يتفق للعلماء من الفريقين مثل
 ذلك في ادعاء الاجماع وغيره كما لا يخفى على المتصفح ولا يصح التشنيع من وجوه
 الخطايا على الانبياء قوله الثاني انه اعلم ان اطلاق الكتاب على الفصل
 واراد في اللغة ولا يمكن ان يدعى احداً مفصل القدم امر غير ظاهر الا من

المفضل

يكون سوفطانيًا كما لنا صفت قد اعترف سابقًا بأن الكعب ^{مخفي} بنفس
 ايضًا من اقوال الماسحيين فلم اعرف من عنه ههنا وايضًا لما اعتقد أن
 الحيونات هو العظم المستدي بالافتاق مع عدم كونه ظاهرًا ولا استبع
 لان يطلق كعب الانسان ايضًا على مثله بقية فاكنا ليساهدونه
 في كتاب الحيوانات وايضًا يحتمل ان يكون اطلع عليه العقلاء من
 العرب واما عاقبة الناس فلا يعباؤ بهم وعدم معرفتهم لا يضر لانهم
 ولولم يعرفوه بعينه لكن الانتهاء الى المفضل امر محسوس ^{هنا} مشا
 فيمكن قوبله فلا تغفل وبالجملة مثل هذه التبرهات التي اوهن من
 العنكبوت واضعف من العظم الرميم لا يليق بأن يعارض بها الدلائل
 القوية من اخبار اهل البيت ومحاورات اهل اللسان على ان
 يتحقق الكعب مر على حد لا دخل في وجوب المسح وال غسل ومن
 المجاب ما قال من ان كون الكعب عيانا عن قبة القدم خلاف التحقيق
 عند الماسحيين فان هذا المحشة لما طالع كتابه لا يبين دأوا الشيخ
 زريق القول بالكعب القدم ^{هنا} شبه القول الى جميع الماسحيين ولم يبين
 ان اكثر اصحابنا قالوا بان الكعب عيانا برقة عتراء وهو مسألة اختلافية لا يلزم
 من تضعيف بعض العلماء اياه كونه ضعيقا عند الماسحيين طرأ قوله
 والمثالث الخفية اولا انك قد عرفت باعتراف المخالفين ان اتفاق
 الاصحاب على غسل ممنوع بل عبد الله بن مسعود أنسى يظلالك وسليمان
 وابو ذر وامام المتقين امير المؤمنين واهلبية الاطهار على وجوب ^{المسح}

للمؤمنين

وثانيها بان حدث نزل القرآن بالسم وبالياناس لا الغسل من غير كتيبتا
وقد اسلفنا وانك ان ما ذكره من كون الانسان مجبوا عن التخييف لا يتم
الا اذ لم يكن على الشديدي باعث وداع وكفى امر خلفاء الجور باعنا عليه واما
فوق النبي صلى الله عليه وآله الاخبار ولهل البيت كانوا يمسحون ويمكن ان كان
الاشتباه واقعا لبعض الاصحاب من امرهم للاعراب لغسل الاعقاب وراوا
النبي صلى الله عليه وآله غسل الرجلين للتنظيف فحسبوا جزء من الوضوء نظيرة الاختلاف
الواقع بين علماء السنة في اكثر المسائل فلا معنى لقوله فلا نسلم وجوب
الاشتباه في عمله صلى الله عليه وآله الا ترى ان بعضا منهم قال التحدير واخرون بالجم
فكيف دفع عليهم ما كان يفعلاه النبي صلى الله عليه وآله بمحض جمع كثير وجم غفير حتى اختلفوا
مثل هذا الاختلاف وايضا المالكية توجب استيعاب الرأس في الوضوء والخفية
مسح اليد غير المشافعية اكتفوا بالنسبة فهل كان النبي صلى الله عليه وآله
يعمل ويقول كل هؤلاء فيقولون في علة الاشتباه لهم في عمله وفي هذه
المواضع الاختلافية فتصلي الجواب من قبلنا وبالجملة لو كان منضظا
يعلم ان وفات النبي صلى الله عليه وآله مع كونه داهية عظيمة وثمة كبر في الاسلام كيف اختلف
روايات العلماء المخالفين في يوم وفاته بحيث لا يتعين يوم وفاته أصلا
شدة اهتمامهم بضبط حاله وافعاله في قوله فأتى استيعاب الوضوء
الاشتباه في مسألة المسح وايضا يجوز ان يكون عمل الاصحاب غاليا على
المسح كما يشعر به حديث ابن عمر الذي سلف ويكون ترويض الغسل من يد
عمر كما صرح به بعض اصحابنا ولا ريب ان الناس على دين ملوكهم وليس ذلك

عجيباً فإن من عتق صلو التراب وزيادة الصلوة خير من اليوم وينص
 عليه قوله مبتغان كاتبا على عهد رسول الله عليه واله وانا اخرها ونجده
 من المغالات في المهر كما هو مسطور في كتب الخلفين وتطايير كثيرة
 وايضا لما اخذ النبي البيعة على اهل الجبل عذريهم من كثرة ما وبذها ورا عظمها
 فاي استبجوا لوبدوا لبعض المساييل الغروعية وايضا مخالفة الشيعة امر
 مطلوب لاهل السنة ومن ثم قالوا ان تحتقر في اليد اليمنى مع كونه مستقيما
 صار شعار الشيعة تركناه وجعلناه في اليد اليسرى كما صرح صاحب الهداية وذكر
 الرختري في نفسه قوله مع ان الله وملائكته يصلون ان يجوز بمقتضى الصواب في لك
 ان يصلي على الطامسين لكن لما تجد الرافضة ذلك في اثمهم منعاه لدفع التهمة ^{عجله}
 وقال الغزالي ان تسلم القبور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعار لهم عدلنا عنه
 الى التسميم وايضا ما ذكر من يمزق قوع الاشتباح في مسح الرأس فهو الجواب
 من قبلنا الجواز احتمال كون غسل الرجلين للتطهير في بعض الاحيان و
 بالجملة قد عرفت عدم مبالاة في الدين فلو خفف عليهم امر جليل لم يستعجل في
 ان يرجع الى اهل البيت لانهم ابصر بما فيه قوله والجواب الخ وانه جداولان
 المطلوب للشارع مسحه بعض الواس بقدر المسحه عرفا ولا حاجة لتحديد ^{مسحه}
 بعض الرجل محض ان يكون من الاصابع الى الكعب فلو لم يبين حد لكان يحتمل
 ان يصح الى اصل الفخذ او من الاصابع الى اقل من الكعبين فاليد ^{محتمل}
 ان اسم من دون الاصابع الى الاطراف كذا الرجل من الاصابع الى الفخذ
 بالجملة لما كان غسل الوجه مطلوباً من غير تحديد امر بفعله من غير تحديد

هذا ينقض عليكم بالجنب لان غسل جميع بدنه واعضائه ليسقط في اليتيم
وفرضه مع ذلك الفصل لا نقاد احترزنا عن هذا بقولنا ان الرجل عضو من
اعضاء الظواهر اصغرى فلا يتوجه عليه النقض بالجنب انتهى كلامه اعلى الله
مقامه فلاح ان هذا وارد عليهم على سبيل المعارضة وان دفع منه ايضا ما
قال ان كل البدن ليس بمسوق في اليتيم الذي هو خلاف الغسل اماما ذكر من
ان اليدين الرسم الى المرفق متروكة في اليتيم مغسولة في الوضوء فهو ايضا غير
وارد فان المراد من سقوط حكم العضوان ليسقط فرضه لا ساكن في الوضوء
والرجل لا سقيطه عن بعض ذلك العضو فهذا الآخر واردنا ارادة على شربها
التي اضعف من بيت العنكبوت واسعف من شبهات ملاجدة الموت وعلى التي
اوردها هذا المبرهني واقاما تقوية من انقذات المسحفة فلا يضيغ على الفطن
العارف علمه الطيف في الفقرتين الاوليين وهما انا اقول محال له باملوا من
الرامح الرجلين باجاس مخالفة الثقلين ثم من ساق الاجتهاد انظر بعين
الانصاف لا عين العناد تبسك صنعت وساء ما ارتكبت فخر الكلام ^{ضعفه} عموما
واسقطت مفاد النص من مراعاة قصرت كالمباحث عن حقه بطله
ولمباحذ المآذن انفة بكفة فهذا اجزاء عاكلا واستصلا اجلا فلا يحسب
انك عبه من يقال لذق انك انت الغريز الكريم هذه حاد طردة لا يدخلها
اللطيف الرجلين لطيف الحفنين فاخلع بغيرك انك بالواد المقدس طوى
وامسح برجليك لا تحلل نفسك من روضة المهملين سدد ثم لا ذكره في شريح
قول صاحب الهداية الفصل هو الاسالة فليس في النقض عليه الاطلاة هنا

وله الحمد على ذلك قاسم بيل جليل وقد قيل جميل ورتك هل المتعرض
 ذكرناه بحجة عامة ادلة الامامية وذكرناه وسأهنا وقطبها الذي يدعى
 عليه حجر الزنادلهم ونذكره فيما نحن فيه على هيئة الشكل الاول المسمى بالامامية
 فنقول المسح اجماعى لاهل البيت وكل جماعى لهم فهو واجب العمل بغير المطالب
 ام الصغرى فلو جاز منها ما دريت من ان الرازى ذكر انه مذهب الجعفر
 الباقر فلو قبل بعد مكنه مذهب السابرة الامية لزم خرق الاجماع المركب منها
 ان رواياتهم بالمسح عن جنابنا ميرالمومنين مستغفرضه وقد رت والفرق
 بين مذهبنا ومذهبهم مستلزم للحق ومرفاهانه صرح صاحب جامع الاصول
 في شرح غريب اللون بعد ذكر حديث ان الله ليس بعت لهد الامية على
 كل مائة سنة من يجد دلهاد ينهايان محمد ودين الامامية في المائة الثانية
 على بن موسى الرضا وايضا قال في ترجمة عا نقب ياسة الشيعة في امانه اليه
 انتهم والمتولت في مذهبهم كما اعترفوا المسح منها انه قال شارح المهاجر شرحه
 الحق انه قد اشهر من اهل البيت كتابا قره الصفاق وغيرهما من الامية رضوا
 الله عليهم انكار القياس كما اشهر من الحنفية والشافعية والمالكية القول بوجوب
 العمل به كما ذكر في الغيرة انتهم ومنها ملقوله بعض الامامية عن سعد الدين
 التفتازاني انه قال فحاشية شرح مختصر الاصول ان مذهبنا جازع اموات
 الاولاد واستدل عليه بان الامامية يقتلون جواز عندهم علم بمذهب
 انتهم مانع من محصل كلامه اذا كان كذلك فبعد اجماع الشيعة على عدم
 في طبقاتهم على وجوب المسح لا يرضاه من المنصفين بان يكون مذهب

النساء من هجرنا خليفة رسول الله حين منعها قتلهم من جهة
الميراث ثم اهل البيت الذين اختلفت عصمتهم امير المؤمنين علي و سيد
النساء فاطمة الزهراء وسيد الشيا ب اهل الجنة ابو محمد الحسن ^{الحسين} ابو عبد الله
وبيعون ايضا عصمة بعض اولاده وهم الامام زين العابدين علي بن الحسين
والامام ابو جعفر محمد الباقر والامام جعفر بن محمد الصادق والامام
موسى بن جعفر الكاظم والامام علي بن موسى الرضا والامام محمد الجواد
بن علي والامام علي بن محمد العسكري والامام الحسن بن علي العسكري وضو
الله تع عليهم اجمعين انما ما تواتر من الصحابة والتابعين من انهم
كانوا يجتهدون ويفتون خلاف ما افته به اهل البيت ولم ينعكس
ولم يعجل احد على احد بل لم يخطئ احد من مخالفة اهل البيت في الحكم
ولم يقل احد بفساد اجتهاد من قال بخلافه وهذا يفيد علما ضروريا
بان كل واحد من الائمة بل المقلدين ابائهم ايضا من الصحابة ومن بعدهم
كانوا عالمين بعصمة انفسهم ^{مؤمنين} ثم كيف رد ابن مسعود قول ميراثي
علي في عدة الحمل المتوفى عنها زوجها وقال نزلت سورة النساء انفس
تعد اولاد الاحمال وكيف رد ابو عبيد قله في بيع امهات الاوكل وذو
كرشيم قوله يقبل ثنهاذة الابن الى غير ذلك من الوقائع البينة لا يحصى
فقد بان لك ان اجماع القاطن حاكم بان العصمة في اهل البيت بحجة
علا من جواز الخطاء منهم فاحفظه ولذا يصح قوله تع فان تنازعتم في شئ
فقره والى الله ورسوله واهل البيت ايضا داخلون في الخطاب بفرض

عليهم حين التنازع اذا حصة بالرد الى الكتاب والسنة ولم يعجب منا زعم اهل البيت وايضا لم يقل اهل بيته فافهم وللشيعة هيمنة شبيهة بجاهها واهمية مكانة كبرية في علم الكلام ولوقتها التمسك بقولهم انما يريد الله ليدفع عنكم الرجز من البيت ويظهركم تطهيرا وما اراد الله شيئا الا وهو اقم فوجب لتطهير ذهاب الرجز والخطاء قلنا او لا نسلم ان الاية مخفية فيما بان المذكور من قبله نازلة في الانفاج المظهرات كما هو عن ابن عباس ان كان متناولا لغيرهن ايضا كما هو المختار وهذا نازلة فيمن حوت عليهم الصفة كما عليه يزيد بن ارم فلودع العصمة لرضعة هواء ايضا وهو خلاف مذهبكم قبل ان المراد بالاية امير المؤمنين علي وسيد النساء وسيد شباب هل الجنة الا ان فقط لا غير لما روى الترمذي عن عمر بن ابي سلمة قال تزلت هذه الاية على النبيص انما يريد الله ليدفع عنكم الرجز من البيت في بيت ام سلمة فدعا فاطمة وعليا وحسنا وحسينا فجللهم بكساء وعلي خلف ظهرهم ثم قال اللهم هؤلاء اهل بيته فاذهب عنهم الرجز وطهرهم تطهيرا قالت ام سلمة وانما معي بياد رسول الله قال انت على مكانك وانت على خير قال الترمذي هذا حسن صحيح ويشد رواه مسلم ايضا وسرو الطبراني وابن جرير عن ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله تزلت هذه الاية في خمس وفي علي وفاطمة وحسين وانما يريد الله ليدفع عنكم الرجز من البيت ويظهركم تطهيرا قلنا لو كان الامر واجر المظهرات خارجة عن هذه الاية لحق الكلام لا يلزم بكلام مغسول من قول ويابي عنه من قبل هو ما برق بينة واما الحديث الاول فليس فيه دلالة على

دخول من بل معناه قوله أنت على مكانك أو الزم مكانك فانك على خير
 ومن اهل البيت وداخلة في منطوق الآية لكونها مسبوقة واما اذا
 لم يثبت سبق لهم واما الحديث الثاني فحناه انه نزلت في مع من معي
 من الانزواج واربعه اخري لا يسكنون في البيت ليلا يلزم الكابرة
 ولا يعارضه ما قاله عكرمه من شاء باهلية فانها نزلت في لزواج النبي وقلنا ثابتا
 وبوسمنا انما نزلت فيهم فالارادة التثنية ولا يلزم منه وقوع مراد كما بد عليه
 وقيل اننا الرجل لثب في المعنى بل الله كنهه عن علم الذنب وبطهرهم تطهير كما ملأ
 الذنوب تغاية ما لزم العصمة عن الذنوب لا العصمة عن الخطاء في الاجتهاد
 كيف والمجتهد المخطئ يوجب وثياب فكيف يكون خطاؤه رجسا بل الحق انه
 لا يلزم منه العصمة عن الذنوب ايضا بل الذي يلزم منه المغفرة وحلوا
 فان اذها بالشئ يقضه وجي او لا فلا يلزم العصمة ولا يعذر ان يقال المراد
 بالرجس لشبهة الموجبة للغفلة عن مشاهدة الحق فاذهب لك عنهم
 وطهرهم تطهير اعظيما وعرفهم في حجة المشاهدة وهذا ايضا لا ينافي
 الخطاء الاجرة فادى قيل بعد تسليم ان المراد في الآية الارادة السنية
 انه يستدل بالحديث فانه عليه السلام واصحابه الصلوة دعا الله تع
 باذها بالرجس دعاء مستجاب ثبته فلزم العصمة قطعاً بخلاف
 الانزواج فانه لم يرد في حقهم بالتطهير اصلاً وهذا القائل لم يأت
 اما او لا فلان الحديث ظني والظن لا يفتي من الحق شيئاً ولا يفيد في
 العقائد لا سيما اذا كان معارضاً لاجماع فاطح واما ثانياً فلان الله

الحديث ايضا يحتمل الارادة الشيعية والمعنى والله اعلم هو ^{الاهلية} اذ هبهم الرصب وفهم لما اردت لبشرية وامثالنا فلان غايته
ما لزم منه الدعاء باذهاب الذنوب المغفرة وهذا ليس من العصمة
في شيء وقد يتسكون بقوله صلى الله عليه وآله اني تارككم الثقاين ما انتمسكتكم
به لن تضلوا بعد كتاب الله وعترتي لن يفتروا جنة يرد على الخوض رواه
الترمذي والقرآن معصوم فكذلك العترة قلنا المعنى ما انتمسك بالقاء
حقوقهما وحق القرآن الايمان به والعمل بمقتضاها وحق العترة تنظيمهم
وصلاتهم لن يفتروا في موطن القيمة ليستعينان من تراخيها حتى يردا
على المحضر وايضا ورد الحديث من راو واحد بالباطنية ولا يدرى
القاط الرسل الله ما هم ثم انه خير الواحد لا يستطيع معاينة القاطم ثم
داوى هذا الحديث زهيدان ارقم من العترة بمن حرم عليه الصدقة فدخل فيه
ابن عباس وغيره وليس معصومين بالاتفاق فاحفظ هذا ولا تتركه فانه منزلة
قبيل الفائدة في الاجماع يعني اذا كانوا معصومين فقول كل حجة قاطعة
فائدة في اجماعهم اقول لعل الغاية الترجيح عند التعارض فيقدم
الجماع عليه على قول الواحد اذا تعارض كما قيل رأيك في الجماعة احب
وهذا لا يضمن ولا يفتي من جوع فان قول كل اذا كان مفيدا للقطع
والقطع لا يزيد ولا ينقص فقول الواحد والكل سوء وايضا لا يصح وقوع
التعارض ولا اجتماع النقيضان في الواقع الا ان جازوا التنازع قول
المقدم بقول المتأخر وهم من اعطوا الكثرة ومن هم هنا ظهر لك

برهان اخر علم بطلان القول بالعصمة لان التعارض في كلامهم ثابت
 وقول بعضهم يخالف قول الاخر في العمليات وليس كل منهما مخالفا للثابت
 فاحدهما خطأ والعصمة وتخلصون عن هذا الجمل احدهما على التيقن
 وهذا مما يضحك عليه الصبيان اثر انه اذا كانت العصمة فيهم ثابتة بان
 كلامه قالوا فهو حكم الله قطعاً ولا اتباع واجبا لمخالفة حرام فأي فرق بينهم
 وبين انبياء بني اسرائيل وهل هذا الا قريبي الكفر وما قالوا انهم ادعوا
 العصمة فخرافعة عليهم ولا شك انه افتراء وهم براء منه سيعلمون عدا
 انهم كذا بن عليهم اعادنا الله منهم وحلهم الله تعالى الى يوم القيمة انتهى
 كلامه ولا ينتهي ملامه وانما اقول تبون في الله سبحانه برهانه ان
 واهية تشرها الى الخلود في الهاوية اما رات قصص التحرير واضحة ودلائل
 بلا دة لا حجة وقد اجاب الله اصحاب الكرام وعلمنا الفخام عن شجاعتهم
 واضحاً باحقة شافية وبراهين كافية ودلائل وافية لو ذكرناها في ذلك
 المقام لطال الكلام من شاء التفصيل فعليه بعباد الاسلام لجناد الذي
 العلم دامت ايام افادته فاجبت ان يلي في ابطال هذه بما قل ودل نظر
 عليك انه يركب متن عساء ويخبط عشواء وهذا وان لم يكن مقام ذكره
 لكننا مذكروا ما شاء حيث لم كره في محلة منقول قول كلامهم بعض الامم الحرة
 في صرح من الكلام وصنف من الملام اما لو افلان ذلك القايل
 قد هدم اساس امته شيخه امامه ابى بكر اخذ هذا المقتدى يجعل
 امامه من الامة الداعين الى النار بيان ذلك المرام ان الجمع بين مصيبي القلب

على امامة لم يكونوا الا بعض الامة وليس لاجماع حجة الا اذا اجتمعت الامة
بصير القلب كافة كما هو مدلول قول النبي صلى الله عليه وآله لا يجتمع امة على الضلال واعتر
به هذا الناصب الضال من طلع على اخبار العزيقين يظهر عليه ان الامة لم يجتمع
بصير القلب الرضا على امامة اب بكر فكيف يكون اجماعا من الامة تباشرها
فان عليها تخلف عن بيعة ستة اشهر كما في صحيح مسلم وكذا فاطمة وسائر بني
هاشم ثم بعد وفات فاطمة وقع بيعة على كنف ميم القلب ليل عليه فاسروا له
الحمد في مسند اب بكر قال ومكثت فاطمة بعد وفات رسول الله ستة
اشهر ثم توفيت قالت عائشة وكان لعل وجهها بين الناس فحيث فاطمة
توفيت انصرفت وجوه الناس عن علي وفي حديث عروة فلما ارى علي الضأ
وجوه الناس عن خضر الى مصالحة اب بكر فقال رجل الزهري فلم يابعه
على سنة اشهر فقال لا والله ولا احد من بني هاشم حتى يابعه علي فليتنا كلنا
انه مع ذلك كيف انعقد الا اجماع جميع الامة عليه لينصف لنصف
كيف ترا على بيعة وكذا اهل البيت وسائر بني هاشم مع انه وقد روى
في اخبار الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله في الكتكبت الجهم كان من لم يفر اماما
رما نعمات مينة جاهلية واهل البيت مع كونهم اهل الانبياء والفضل
بالاتفاق غفلوا عن ذلك الامر العظيم ايضا من تامل بعد العلم ببلج بين الضأ
وكيفية اخذ البيعة من علي يعلم ان ذلك انما كان قهرا وجبرا اليه عليه ما ذكره
الواقدين من كبار اهل السنة ان عمره الى علي في عقد فها سلم بن الاسود
الاسمعي واسيد بن الحصين فقالا اخرجوا واخرجتموا عليكم وذكر ابي جابر

قال يزيد بن اسلم كنت فيمن حمل الخطيب مع عمر له باب فاطمة حين امتنع على
 واصحاحا عن البيعة فقال لفاطمة اخرجي من البيت ولا احرقيه ومن فيه وفي
 البيت على وفاطمة والحسن حسين وجماعة من اصحاب النبي فقالت فاطمة
 تحرق علي ولدي فقال عمر اي والله اخرجين وليبايعن وذكر الطبري ^{المعروف}
 قال لعمر بن الخطاب منزل علي فقال والله لا احرق عليك البيت او اخرجين
 للبيعة فخرج اليه الزبير مصلتا بالسيف فغثر وسقط السيف من يده
 فوثبوا عليه فاخذوه وامنال تلك لا يحضر كثرة وقد قال شارح المقاصد
 عليا لما انصرف بعد ان اخذوا البيعة منه قال بارك الله تعالى فيكم في امر ^{المختار}
 وسركو النبي وهو لاء الصفا الكبار لم يمنعهم الحياء عن ايذاء عترة الرسول
 مع قوله تعالى لا استألكم عليه اجر الا المودة في القربى ومع تأكيد النبي
 ووصيته فيهم وقوله فاطمة بضعة مني اذاها فقد اذاني الحديث فم اخبر من الكفا
 وبسطة ويهم النار بالجلد من طالع كتب لقوم علم ان عدم ارتضاء علي بالبيعة اظهر
 من الشمس ابين من الاضواء كذا اترك سعد بن عباد بيعة حتى مات ولودكرنا
 جل ذلك لخرج الكلام عما نحن بصدد ولعلنا فيلزم ان يكون جل المسائل
 الاجماعية عندهم غير صحيحة مخالفة الشيعية والفرق الاخر فيها فكيف ينعقد
 الاجماع عليهم امثلا ادعوا الاجماع على ختم الاجتهاد على الامة الاربعة وعلى عدم
 النقض في القرآن ومن طالع كتبهم الفقهية ظهر عليه ان في كثير السان ادعى ا
 الاجماع مع مخالفة الشيعية وغيرهم فيها كما لا يخفى على المنتجع المتوقد فلهي
 هذا الناصب المتعصب اذ قوله تهيجوني بيوهم بايديهم وليد المؤمنين

وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون واحاثا ثانيا فلانه على تقدير تسليم
الاجماع وثبوتها على خلاف الاول كما تقولون كيف يجوز ان عمر الخطار كان
يقول ان بيعة ابي بكر كانت فلتة وفي الله شرها فمن عادوا امثالها فاقبلوا مع
انه كان الاجماع منعقد اعلا امامته وكذا قال ابو بكر عند مقتل النبي سالت النبي
هل الانصار في هذا الامر حق وكذا اقال قبيصة اقبلوا لشبيركم وعلى فيكم وكل
ذلك مذكور في كتب اهل السنة والجماعة التسمين باهل السنة والجماعة
فكيف يخالف هذا ان الشيخان اجماع الامة مع ان ذلك الناصبي يقول ان العصاة
مختصة باجماع الامة واما رابع فلان سادس المقاصدين في طرق ثبوت الامامة
ان احدها بيعة اهل اهل والعقد من العلماء والروساء ووجوه الناس الذين
يتسرحضونهم من غير اشتراط عقد والاتفاق من صاير البلاد بل لو تعلق
والعقد بواحد كفت بيعة انتم وهو لا يتم الا بعد ان لا يصح الخفاء عليه مع كونه
بعض الامة واما خامس فلان ما قال ثمانية لو لم يكن النصوص الواضحة و
البراهين اللائجة اله على عصمة اهل البيت مع ان الادلة عليها متطافرة
بذكر قليل لا منها الاول ان عليا بعس النبي باية المباشرة وان يكون مرتبته
جميع المراتب مثل النبي ومن جملتها العصمة واما النبوة فستشتا فالتب اتفاقا واطا
واذا كان قوله وحده كقول النبي فكيف مع اجماع ساير اهل البيت والثانية
التطهير الناضجة على كونهم مطهرين من الذنوب والادناس والعين والخطايا
وسباقي بيانه الثالث وكثير من الاضمار الواردة في طرق النواصب المتعلقة
ابطال على وعدم حجية قول من يخالفه فكيف يقول هذا الناصبي ان قوله

الامة لا يكون حجة ولنذكر بندها من رافعة الجمع بين الصحاح من صحيح البخاري
 عن النبي قال رحم الله عليا اللهم ادرك الحق معه حيث داروا واحدا من موسى
 مردويه باسناد الى محمد بن ابي بكر قال حدثني عايشة ان رسول الله قال الحق
 مع علي وعلم مع الحق لن يفترقا حتى يردا على الخوض وروي ايضا عن ابي ذر
 قال دخلت على رسول الله فقلنا من اهل صحابك اليك فان كان امر
 كتابا معه ان كانت نايبة كتابهم وانه قال هذا علم اوقد علم سلما واسلاما
 وذكر الخطيب في تاريخه باسناد مذكور في ثمة عن ابي ايوب الانصاري قال
 سمعت رسول الله يقول لعما ونقتلك الهنة الباعية وانت اذ الحق
 الحق والحق معك يا عمار ان رايت عليا قد سلك واديا وسلك الناس
 واديا فاسلك معي الى غير ذلك من الاحاديث والاصحاب فليت شعري
 كيف يقول هذا الناصر في اهل البيت بعض الامة وقولهم ليس بحجة
 والراجح ان النبي ص قال متواترا بالمعنى اني تارك فيكم الثقليين ان
 لنضالوا بعد كتاب الله وعترته اهل بيته لن يفترقا حتى يردا على الخوض
 الخير مع كونه اتفاقا بيننا وبينهم صريح فيما يخوضون ثباته وسيات
 مردي توهميه والخامس انه روي الشافعي في المغازي وغيره باسناد
 منكر عن النبي انه قال مثل اهل بيته كسفينة نوح من ركبها نجا ومن
 تخلف عنها غرق ورواه متواترا بالمعنى والسادس انه روي ورواه قال
 اصحابي كالنجوم بايرهم اقتديتم اهتديتم ولا ريب في ان اهل البيت
 اشرف الصحابة وافضلهم واعلمهم واكملهم فكيف لا يثبت حقهم

بهم افرجه الى الحق اذ يتبع امر لا يحيا الا ان يجد قولا ولدا لا يقدر
 الخ لما كانت العصمة ثابتة فيهم عليه السلام لا يكثرون قد مرّت الاشارة
 الى بعضها وسياتي نبذ منها ان شاء الله نعم اطبق الشيعة على القول بحجة
 اهل البيت ع ولم يعتمدوا على اطلاق غيرهم ضرورة ان كل فرد من افراد
 الانبياء عليه الخطاء والنسب فكذلك الكل ما دام لم يثبت فارق بينهما مع
 اننا شاهدنا اطلاق الهم السابقة على الباطل كاليرحم والنصارى وقد اتفقوا
 الاصحاح يوم حنين على الفرار وخروج الكرار عن الفرارين لا يقدر في الاجماع
 عندكم بعدم قد حث بابا يسعة من ابى بكر مع انه لا فرق ولا لزم الخلق وايضا
 عز حذيفة علم في الكساف انه قال لنيص وانتم اشبه الهم ببني اسرائيل الذين
 طرقيهم حذو والنخل بالنخل والقدة بالقدّة خيلي لا ادرى ان تعبوا من العجل ام لا
 وايضا كرومهم لا يقوم الساعة حتى ياخذوا من العذرة والقرى والحقية شبر الشبر
 في راعا بنديع حتى لو دارا حجر ضرب لتبعني هم وامثال تلك الروايات
 فيها التسمي باهل السنة في كتبهم المعتمدة فكيف يعتمد على اجماع ما عدا
 اهل البيت الذين طهرهم الله عن الذنوب تطهيرا قويا مختصة بالانبياء
 فيما يخبرون بالوحى الخ لما قيد بالاضراب بالوحى لانهم يخبرون بهذا الذنب
 عن الانبياء قبل البعثة كاللواط والزنا وشرب الخمر وقتل النفس كلها
 وبعد البعثة ما عدا المعاصي السبعة الكبرى فيجوزون تقبيل النساء من
 امر محلل شرعا والوطى مع الحيوانات ونحوها كما صرح به صاحب المواقف
 وشارحه فمتى كان حالهم في العصمة الانبياء هذا فحق اهل بيت النبي

قولهم بنا ينفي العصمة ليس بعيدا مع أنهم يجوزون خطأ النبي في الاجتهاد
 في بعض الامور والنواهي كما في تأخير النخل وفداء اسارى بدر الى غير ذلك
 على الاجتناب عن الكبار والصغار عملا بمرسله ولو بعد المبعث ليس هذا
 لجميع اهل مملته فان مذهب القاضى ابي بكر انه يجوز الكذب على الانبياء بها
 وقال شاذل المقاصد ذهب امام الحرمين منا وابوهاشيم من المعتزلة الى
 تجويز الصغار عملا انهم وقال ابن قوراي يجوز ان يبعث الله كافرا
 وظاهر كلام القزويني المتخول يشعر بما افقته له في هذا التجويز فاعتبروا يا
 اولي الابصار وقوله كما وقع من سيدة النساء الخ فضع الله قاه وقطع ^{سيف} شر
 من يقول بقتضا كبرت كلمة لتخرج من اولهم ان يقولوا لا كذب فانظر لوال
 الانصاف كيف اعترف معتقدا خلافة الكاذب لغادر صدد ورا الذي ^{عليه} تكلف
 عن فاطمة المطهر عن الذنوب ينص القرآن وهذا انما نشأ من قلة الحياء
 وشدة الغضب اهل البيت اما اولادهم اهل البيت اهل البيت اهل البيت
 غضب حقا واخذ ما جعله الله لها من فذل مع شهادة امير المؤمنين
 والحسين على حقيقتها فقلت شعري كيف كان هذا المجران ذنيا ولم يكن
 ماضيه المخالف من ايذاء عبادها ومخالفة عدول قوله فاطمة منبذة منه من
 اذاها فقلذا في ومن اذا في فقد كفر وقوله على مع الحق والحق مع عداؤه
 اقتضا كونه نيا لا صغرة ولا كبيرة هي ههنا كيف يدعى هذا الناصب
 كونه من المسلمين مع ابدائه روح بضعة سيد المرسلين فقصا كنهه فقصا له
 وانتم ما قيل به مرارا وبأمر ابدائه روحا فقلاد حق زهر خورن ودين ^{شني} يهترأ

وأما تأنيب فلأنه يدل على كون هذا الناصح جاهلاً ما حيا لا كتباً فضلاً عن قدره
 في صحيح البخاري أن فاطمة غضبت ولم يتكلم حتى قامت واهل يحكم عاقل بأن هذا
 المصاحبة والغضب للمتدين إلى وقت الوفاة كان لا عن عمد ولو كان ذلك
 من جنابها سهواً فما بال أمير المؤمنين والحسين لم ينصحا عنه أنه كانت على
 الباطل بل رضوا عليه وصاروا شركاء ببعثة منه وهما قد بلغا مبلغ التواتر
 بأنه لم يكن عن عمداً إنما يصدر من جاهل غيبه قد عميت عيناه قلبه من التعصب
 والعناد والله بلا من قال مصرع كحفظ ملتبس بكيفية يندبني وأما تأنيب
 فلأن العجب تسمية ذلك بناصح أنه واصحابه يقولون بأن حرب عاكشه مع
 أمير المؤمنين الذي قال في حقه يا علي حربك حربي وكان لعن النبي بآية
 المباهلة كان خطأ اجتهدوا فكيف يكون هجران فاطمة ببعثة الرسل من الله
 بكر الذي اعترف وقال على المنبر اقبلوني اقبلوني في فلسطين يحترس على فيكم
 وإن له مشيخاً تابعاً يذنباً ومعصية هيها ههنا حياء الله عن أهليته
 الرسول ما يستحقه ثم العجب قول عمر بن الخطاب قال النبي ما يتق فبدوا وقرطاس
 الكتب لكم كتاباً لي بصلواتي بعد أن الرجل يجر قد غلب عليه الرجز حسناً كتاب
 كتابي صحيح مسلم وغيره لم يكن قادراً على أسلامه واستحقاقه للخلافة مع
 انكاه حكم الرسول الذي ما كان ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فكيف
 يكون مخالفة إعرابي جاهل أجمع عليه جمال فخره خلق خليفة ذنباً وخصياً
 ولو بسطنا الكلام لخرجنا عما التزمنا قولنا ما تواتر الخمر وقد يدل
 على عاقبة قايله فإن الاستدلال بمخالفه بعض اصحابه لقول أمير المؤمنين

وعدم نكير احد على تلك المخالفة على حوازي صدر الخطاء عنه ممدخول
 بأنه بعد تعليمه انما كمال العمل الصالح وعنايتهم لادابهم والصغار اليدوية والنينية
 الكامنة في صدورهم وعدم النكير انما كان لعدم قدرته احد على معاصرتهم
 وكل ذلك كان من عند خلفاء الجور مع جنابه فانهم حيث منعوا حقونه
 وغضبوا الخلفاء الجور مع جنابه فانهم حيث منعوا حقونه وغضبوا الخلفاء
 الظاهرية لم يكن احد يتبع اهل بيت النبي بل كانوا يعجلون على زعم انهم تحموا
 عنه خطبه فاطمة ونقلها ابن ابي الحديد وغيره وفيها اب فاطمة تمثلت بهذا
 الاستعداد حاطبة للنبي وكان قمر بك ياكيا بولسنا، فغدت عنا وكل
 الخبز محجبت وكنت بدرا ونورا يستضاء به، عليك تنزل من ذي العزة
 للكتب فخصنا رجال واستخف بنا، مذغبت عنا فغضب اليوم فغضب
 ابنا رجال لنا نحوى صدورهم، لما مضيت وحالت دوننا للكتب وبالجملة
 لما ثبتت بالاعذار المتواترة بالمعنى ان النبي اهرهم باتباع اهل البيت وشهدا لقرا
 بعصمتهم وقد ورد التاكيد الاكيد من النبي بالرجوع اليهم وحكم بان اقتضاهم
 على شرف بالمواخاة وحديث الطبري سد الابواب الابواب على ونعته مكة بسوق
 البراءة بعد عزالي بكر كل هذا مسطور في كتبهم المعتمدة وفي الاشهاد
 بحيث لا مجال للاسكار فنجيز صدر والخطاء عنه تكذيب للرسول مع
 عمره لولا على لملك عمر واشتهر هذه قضية ولا ايا حسن عماد رجوع جل الخفا
 في تقاسير القرآن وحل بعض المسائل والاحكام وهذه كلها على ظاهرها
 قاطعة وبراهين باهرة ساطعة على انه اعلم بالاحكام اعرف منهم بالحلال والحلال

الحرام قوله فيفيد الخ بتياله ثرتياله انظر الى غياوته هل يرضه عاقل بان
نظلم اهل البيت من ابيك ائمة النبي وتنصيب الجارية في نصيبه ^{عليه} ان فالج
لم يكما حتى ماتت وكذا عدم اجبارتها ان يصل احد من الشيخين عليا في
كيف يجتمع مع علمهم بانهم كانوا على الباطل ماتوا عليها سجاياك هذا هاتين
واما عدم اشعارهم بالخلافة احيانا وبعد حوازل النطاء لضعفهم لجل
الضر من ابيك الفساق لا يدل على رضاهم بقولهم لما تواتر عنهم خلافة والحق
ما بعد من اعلان الحق كيف في الخطبة المشقة في الخطبة اذا طاروا واسفت
اذ اسقوا من العجايب التي جعلت حشنة وان مسخروا غير ما يعرف حقا دليلا على خطائه
ولا يجعل دليلا على خطايم اهل هذا الشيعة بما في قولنا ايضا في تأشير قلة الخواص اما
فلا نعلينا كان نفس النجس بآية المباهلة فكانه تعالى فرادى الى الله والى
ونفسه على وكان ابا في الائمة والا لزم خرق الاجماع المركب لائمة ليسوا
داخليين في الخطاب بل خارجين كان الرسول ليس خلافة في امانا فانه لو
ان المراد من التنازع التنازع الواقع بين بعض الائمة وبعض اخر منهم فلا
وقع مثل ذلك التنازع بينهم وانما كانوا يفتنون بمخلق ونقلاته وحمل
هم حلال اليوم القيمة وخرجه الى يوم القيمة وحكم الله واحد يختلف
اذ لم يكونوا يفتنون بالراي والظن والاجتهاد بل كان امرهم متعلقا من الحق
واللهام والعلم الذي او امرهم او امر النبي ونواهم نواهي النبي لا
يختلفون ولا يجتهدون واما ما يرى من الاختلاف بين اخبارهم
فمن اشية كثيرة من التقية وخصوصا في بوقت دون اخر وهم لا

المغيرة لك من الامور المقررة في الاصول وان اردت التنازع الواقع
 فيما بينهم وبين المخالفين فلا محالة كما تواردونه الى الايات والسنة
 النبوية كيف والاحتجاج بقولهم على غيرهم يستلزم الدور وحال تنازعهم
 كما ذكره النبي ايضا قوله تعاليطاعة الله والطاعة للرسول واول الامر منكم صريح في وجوب
 اطاعة اول الامر وهم الائمة المعصومون لقوله ان يامر الله اطاعته الفسا
 والفجار فعدم ذكر الائمة في الاية السابقة بعد التسليم لا يفيد لكم لذكورهم
 في هذه الكريمة مع انه ليس في ذكر الاجماع فاهو جوابكم فهو جوايبنا هو
 والشيعاء كفى فموجب قولك الشاعر اذ لم يكن لهم غير حقيقة فلا غرر
 يرتاب لصير مسفرة قوله او تفهم الخ يظهر بعد التامل في هذه الآية
 النازلة في شأن اهل العباء عصمتهم وتطهيرهم فبما دلالة انه سبحانه
 بارادته ان يذهب الرجس عن اهل البيت ويطهرهم تطهيرا ولا ريب في
 انهم سبحانه في قومه الامام الاثنتان وكان ارادة والجب وقوم عتبه
 ايضا والتشهير لا يتأتى ههنا كما ساء لقوله تع اذا اراد الله شيئا كان
 له كن فيكون وكان النجس وما يذهب الرجس من اهل البيت فلو كان للملح في الآية
 محجة الارادة لزم عدان استجابة الدعاء وعدم مطابقة دعائهم مع الآية وقد
 علمنا اننا اكثر اخبار المروية بطريق المخالفين لا تروى الى ما ذكره صاحب كتاب المصنف
 ان النبي دخل عليا وفاطمة وسبطية العباء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي
 واهل عاتري واجاب الله وعنت من لمحي وحدي اليك لا اله الا انت اذهب
 عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وكذا هذا الدعاء ثلثا قالت ام سمية يا رسول الله

وانما هم قال ذلك على خير ما انت من خير اذ واجى وفي معناه اخبار اخر
مستفيضه سيأيد بها انما نزلت في الخمسة الاربعة وغيرهم والله دنا
من قال صلى الله في كل الامور وعلى كواكب الخصال العباد توسل الى محمد
السبحو حقاً ونبية وسبطيه ثم المقيّد المرتضى على ومن ثم اشتبه الاربعة
لهم عليهم السلام فتدبّر في هذه الرتب عنهم والمراد من الرتب انما
النجاسة الظاهرة او دنس الذنوب لا سبيل الى الاول لانه صريح
البطالان ولا يسقط سائر التكليف من طهارات البدن والغسل عنهم ولم يقل
احد الاثنى لانه لا يخصص بالاربعة الا كما يحق ويدل عليه ذكر التطهير
فانه التنزيه عن كل اثر وقبيح قال صاحب مجمل اللغة التطهير هو التنزيه
عن كل اثر وقبيح وقال الفخر الرازي في تفسيره قوله ليدفع عنكم الويس
يزيل عنكم الذنوب ويظهركم لى يلبسكم خلع الكرامة قال النيشابوري
في تفسيره استعملوا للذنوب بالرجس للتقوى التطهير وقال الراغب التطهير
يقال في الجسم والخلق والافعال جميعاً قال نوح وثيا بك فظهوره
ازل عن الاوساخ وقال نوح انما يريد الله الانية ومعلوم انه يريد التطهير
عن النجاسة في ثوب البدن وانما اراد تطهير النفس للتوجه الى الله انتهى
فظهر ان المراد من الرجس للذنوب ليس الا وقد كلف الله سبحانه طهارتهم
تأكيداً بعبارة في هذه الآية الكريمة كما نقل عن بعض الافاضل انه قال
قد كلف الله عبدهم في هذه الآية بوجوب طهارته انما الدالة على الحصر والتاكيد
وقاينه لام التاكيد وثالثها لفظ الاذهاب الدالة على الانزاع الكلية

ورايها اتيان بالموت التي ليستزم نفيها في جميع الجزئيات وخامسها
 لفظه ان يذهب الدالة على تحققه في كل حال دون الاذهار الصادق
 يتحقق بصل الفعل كما في ان يفعل والفعل وسادسها قد ير لفظه عنكم
 الدالة على شدة الاهتمام وسابعها الاتيان بما يدل عليه من كلامهم
 تعظيمهم وتامنها النداء على وجه الاختصاص نحو نحن العرب قري للناس
 للضيف وتاسعها تأكيد ذلك بلفظ التطهير الدال على التنزيه عن كل نفس
 وعاشرها تأكيد التطهير بالمصدر انتهى وبعين الثالث ثبت له قوله
 قلنا اوله معلول بانه يدل على الجمل والتجامل بالانقاسير الاخبار فان
 الشيطان المحجور في الصواعق الحقبة بانها نزلت في ذرته دون ازواجه
 وعليه اكثر المفسرين كيف ولو كانت نزلت في الاذواج لم يكن لتذكير الضمير في
 التذكير في الاثقات وانما نزلت في اهل البيت واما القول باشتراك
 الاذواج واهل البيت فيه فغلب ولا انه لم يقل بي احد من قدماء المفسرين
 اذ لمفسرانية ثلثه اقوال ولما ان المراد منها من حرم عليهم الصدقة وثانيها
 ايضا في الاذواج وثالثها وعليه اكثر ايضا في اهل البيت من ذرته وهم
 الالعياء فالقول بالاشترار الحلازي احد الراي من تبعه عند مجازي
 الشيعة ليس بشي ثانيا انه لا معنى للتطهير لعدم عصمة الاذواج عن جميع الذنوب
 اجماعا لعدم حرمة الصدقة عليهم وتخصيص عصمتهم عن بعض الكبائر
 تحكم بحدسية محضة وثالثا انه مخالف للاخبار الواردة في حقهم وغيرها
 منها ما رو البخاري ومسلم فمجيها عن عائشة قالت خرج رسول الله ذات

غداة وعليه طم فرتل من شعر أشعرجاء الحسن فادخله ثم جاء الحسين
فادخله ثم جاء فاطمة فادخلها ثم جاء علي فادخله ثم قال أما يريد الله لين
عنكم الرجل هل البيت ويظهركم تطهيرا ومنه ما روى أحمد بن حنبل
عن سلمة بن النخعي كان في بيته فاطمة بنته لم يبق فقال ادعى
زوجك وابنيك ف جاء علي والحسن والحسين فجلسوا كلون من تلك
الحريق فأنزل الله تع هذه الآية أما يريد الله لين عنكم الرجل هل
البيت ويظهركم تطهيرا ف أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكساء فكساهم به
ثم أخرج يداي قالوا بها إلى السماء فقال اللهم هؤلاء اهل بيته وخاصتي
فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فادخلت ربي فقلت أما منكم
يا رسول الله فقال لك على خير لك على خير ومنهم ما أدى للتخليع وانطرا في و
أحمد بن حنبل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الآية في خمسة في علي وحسن وحسين وفاطمة أما يريد الله لين
عنكم الرجل هل البيت ويظهركم تطهيرا وفي صحيح أبي داود وهو
كتاب السنن وموطأ مالك عن النضر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يربها فاطمة
عليها السلام إذا خرج إلى صلوة العجرا أنزلت قريبا من ستمائة شعرا
الصلوة يا أهل البيت أما يريد الآية قول قلنا لو كان الخدع من أن الآية
وردت على طريق الالتفات من الألف واجم النبي وسائر إلى العباء فلا كان
الواجب عليهم واجب تذكير الضمير ولا يجوز التغليب أيضا لكثرة الألف
كما قيل مع هذا لفتة لاخبار المرء على أنه لا يكون دلالة على تقدير الله

الا انهم معذول يكون كلاما فاسدا وما توجب كون كلاما مغسول مغسولا
 على تقدير خروجه من عنه فاعلم معرفته بآيات كتاب الله فانها نزلت
 بعضها في شأن بعض اخرى في شأن اخر وذلك لا يطالع عليه الا من كان متكاملا
 علم التفسير كل متعصب ايضا الاستدلال بسيا الالية على دحوطن لا يتر عندنا
 لان جامع القرآن كان خائبا كيف دلالة رواية المسلم على كون الشيخين غايرين
 خائنين واضحة فكذا الثالث لا مستلزام الفرق الخرق وايضا كيف يجوز العا
 دخول مثل عايشة المحاربة مع امام الزمان في اية التطهير مع ان من لم يعرف
 امام زمانه مات ميتة جاهلية وای رحيل اعظم منه على انه قد اعترف ان حججه
 في الصواعق وغيره من علماء التفسير الذين هم كانوا اعلم من هذا لنا صاحبها
 في اهل البيت قوله اما الحديث الاول الخ كل عاقل يصف يعرف ان قوله على
 مكانك وانت على خير عدم ادخالها في الكساء صريح في اخراجها اياها عن اهل البيت
 وان كان محمدا له ومكابرة كيف ولو كانت ام سلمة فيهم لقالت واني من اهل البيت
 لان قبول وانت على خير والمخالف للروايات المزبورة ولاها لو كانت احلة
 لما احتاجت الى قولها وانما هم قوله اما الحديث الثاني الخ انت تعلم اللفظة
 من مع من لا نزاع لا يدل عليه الخير تقسم من الدلالات فالقول به مثل قول
 اهل الكتاب كانوا يكتنون الكتاب باليد ثم يقولون هذا عند الله ليشروا به
 ثمنا قليلا وخبركم بعد التسليم لا يليق بلن بعارض الاخبار الصحيحة الصريحة
 المروية من طريق الجانبين قوله وقلنا ثانيا الخ قد مر ان الادلة الله واجب
 الوقوع مع مخالفة المقام فانه مقام المدح والمزوم كون تلك التأكيدات

الكثيرة لغوا والعدم استجابة الدعاء على انه ينهله من اساس مدح
 الانزواج الالهي يزعم دخولن فيه فهو مصداق مجزون ستوتهم بايكم
 وايدكم المومنين فليضحاك قليلا وليبك كثيرا قوله وثالثا في القول
 بعصمتهم عن الكبائر والصغائر عمدا وسهوا كما هو مدلول الآية مع القوي
 بخلافهم في الاجتهاد خرق للاجماع المركب مع انكم تستدلون على عدم جواز
 الخطاء على جميع الامة بقوله ولا يحقق امتة على الضلال مع ان الخطاء الاجمالي
 ليس ضلالا فلما هو جوابكم من وجوبنا قوله بل الحق الخ فيه اولا ان جناب
 الحسين الحسين كانا حين نزول الآية طفلين فلا يتصور ما يقول فيه
 ثانيا ان التحليل لذهني كاف فيه وما ذكره ناش من عدم انسه بمجاورة
 العرب يقولون اذهب الله منك كل مرض مع عدم حصول المرض بالفعل
 وكذا ادعاء النبي باذهاب الرخس ومن هذا الباب قوله تعالى حكم بالحق
 ومنه قول ابراهيم ولا تخزني يوم يبعثون فانه لا يدل على جواز خزي
 الانبياء قوله ولا يعبدان الله هذا يعبد كل المعبود فان احدا من
 المفسرين لم يقل به مع انه من الآية عن الظاهر من غير قرينة ولا يقتضيه شأنه
 قوله اما اول الامر فيه اولا ان كون الحديث ظاهريا ممنوعا هو من
 المتواترات بلغة فانه رواه بطرق متعددة واسناد مختلفة اكثر علماء الجمعت
 والمفسرين وثانيا انك ايتنا الحنفية تعمل على التقياسات الظنية و
 الاستحسانات الواهية ولا تقول ان الظن لا يغني عن الحق شيئا وتقول
 هو منابه فلم تقولوا ولا تفعلوا كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون

والاجماع لم يضر على خلافه فمنع ولو سلمنا اجماع اهل السنة فلا يزيد
 على اجماع السقيفة والشورى فكما انه مردود فكذلك هذا وليت شعرك
 كيف ينعقد الاجماع مع مخالفة الامامية وقد اعترف سابقا ان العصمة
 ينقص باجماع كل الامة والنعم ما قيل في رعاكوا حافظنا شدا قولنا ^{في} ايماننا
 قد عرفت ان ارادة الله واحبا للوقوع والاية نزلت في مقام المدح ^{بالحق} بالا
 مع ان الارادة التشريعية عامة في حق كل احد قوله ولما ثالثا الخ اعمانه
 لما ثبت نزولها في شأن اهل البيت ودعاء مظهرهم وعلم ايضا
 ان دعاءه مستجاب فيحكم بعضهم لا محالة ولا يمكن الامتناع في جاحه
 كيف وقد عرفت ان مغفرة الذنوب لا يمكن ارادتها ههنا لكون الحسين
 غير مكلفين قوله وقد يتسكون الخ اقول قد تواتر عن النبي قال
 اني تارك فيكم الثقليين ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعد كما اقبل الله وعترته
 لن يفتر ولحقه يرد على الخوض تواترا بالبحر فانه يتفاوت ليسير مروى في كتب
 جمه كثير وجم غفير من الخالفين فقد رواه احمد بن حنبل بطرق عديدة
 وكذا مسلم روى في صحيحه بسنده عن زيد بن ارقم قال قام رسول الله
 يوما خينا خطيبا بماء بينك وبين مكة والمدينة فحمد الله واشتد عليه وعظ
 وذكر ثم قال لا يها الناس انما انا بشر يوشك ان ياتيتم رسول الله في حجة
 وانا تارك فيكم الثقليين اولهما كتاب الله منه الهدى فخذوا
 بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه
 ثم قال واهل بيته اذكرهم الله في اهل بيته اذكرهم الله في اهل بيته وروى

الترمذى عن جابر قال رايت رسول الله ص في حجة يوم عرفه وهو على
 ناقه القصوى يخطب فسمعتة يقول ايها الناس اني تركت فيكم ما ان اخذتم به
 بين تضلوا كتاب الله وعترته اهليته وايضا روى الترمذى عن
 يزيد بن ارقم قال قال رسول الله ص اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن
 تضلوا بعد احدكما اعظم من الاخر كما قال الله جل جلاله من السماء الى الارض
 وعترته اهليته لن يفترقا حتى يردا على الموضع وهذه الاخبار الصحيحة
 في وجوب العمل على مقتضى كتاب الله واقرار المعتره وامامها تقوية به من
 ان المراد من هذا وجوب العمل على الكتاب تعظيم المعتره وتكريمهم فهو والا
 اما اوله فلان قوله ما ان تمسكتم به صريح في انه لا بد من التمسك بالقرآن
 والمعتره جميعا ولا معنى للتمسك بالقرآن وحده لول كراههم وثانيه لان
 من الاحاديث المزبورة التسوية بين الكتاب والمعتره وهذا المعنى الذي يستدعيه
 ليس يدل عليه الخبر فمؤيد الدلائل كما لا يخفى وبالثالث ان القول به دال
 على صفاته العقل واخلاء مجال يمتد فانهم ظلموا ال محمد واهليته وغضبوا
 حقوقهم وانوابا يرغم انا في اهل البيت والظلم والظلم في الخلافة
 حيث نكث البيعة الخديوية وغضب بالخلافة مع اعترافه بعد من
 استحقاقه كما اشتهر وزيد في كتب المحققين من قوله اقبلوني اقبلوني
 لست بخيركم وعلى منكم وغضب فلان واذا فاطمة ع حجة تذاوت عنه ولم
 تنكحهم فقامت كما في صحيح البخاري لا غير ذلك من الظلم والجور والتشاجر والتشدد
 مع اهل البيت حتى ان ما فعله عكشيه ومعه وبطلان مع امير المؤمنين ^{عليه السلام}

من الشمس بين من الامس في قدامه وتوهم المشاجرات والمحاربات حيا للجهاد
 والرياسة مشارح المقاصد كيف فقلوا عن مثل هذا الحديث الا ان يقول المراد
 تعظيمهم التعظيم الظاهر لا الباطن ورب في كفر قايده حورا عما فلاذلة على
 تقدير التسليم ايضا بل على المطلوب كان وجوب تعظيمهم على الاطلاق يتألف
 عدم عصمتهم فانه متى حنازل للخطاء اول الذنب منهم وجب دعهم وتركهم
 ومخالفتهم لوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وروح اين يبيع الكبرياء
 الامتثال قول وايضا الخ مضعف فان كل متواتر بالمعنى يكون الفاظه مختلفة
 لكن المعنى لا يتغير فما اجمله بالعارف الدينية قوله ثمرانه الخ هذا غاية الاستحسان
 والاعتساف فانه رواه غير واحد من الرواة الثقات كحاضر غير مرة وهو متواتر
 صحاحم وغيرهما بطرق متعددة ومع ذلك فكيف تنزع الحياء عن وجهه
 ويقول انه خبر الواحد لا يستطيع معارضة القاطع فليت ادعى قاطع
 ذكره حتى لا يعارضه ذلك وقد قطعنا دابر القوم الظالمين وسيعام الذين
 ظلموا من قبل ينقلبون قوله ثمرات الخ فيه او لا ان راويين ليس يزيد بن ارقم
 فقط بل رواه جابر وغيره من عاظم الصحابة حيث بلغ مبلغ النواز على نفسه
 يزيد بن ارقم العترة بمن حرم عليهم الصدقة خير الواحد لا يعبد به سبحانه
 اعجب حال هذا الناصب يحيل المتواتر من الاحاد ثم يعمل بالاحاد وثانيا انك
 عرفت ان المراد من اهل البيت اهل العباء وذريتهم المعصومون وكيف
 يدخل فيه من يجوز عليه الخطاء فان النبي يستحيل ان يامر بتابع جابر للخطاء
 والثالث على تقدير التسليم انه وان دخل في اهل البيت عنهم مكن ليس المراد

فلهذا الحديث غيرهم لما عرفت ورأى أن هذا الحائز سرق العبادة ولم
 يذكرها بقاها فانه في اخر رواية رواها مسلم هكذا قال حصين ومن اهل بيته
 يا يزيد ليس نسلك من اهل بيته فقال النسلك من اهل بيته لكن اهل بيته من الصدقة
 بعدة وهو صريح في ان الانزواج ليست داخلية في اهل البيت مع انه قال
 هذا النص في خطه من غيرهم فيما سبق اما ما قال صاحب المسلم من انه قيل لا فائدة في
 الاجماع فالجواب عنه انه لا ريب في ان قول واحد من اهل البيت اذا تنازعوا في قولهم اجبة
 واحدا نماند ذكر هذه المسئلة ارجا ما للخالفين حيث منعوا اجبة اجماعهم مع
 الملك امامهم زعم اجبة اجماع اهل المدينة وبعضهم قال باجماع الشيخين واخرون
 باجماع الثلاثة فانبتنا ان اجماعهم حجة وايضا هذا تنزهنا بعد تسليم جواز الاجماع
 مما شاة مع النواصب فاذا ذكره صاحب المسلم في الجواب فرد ودعنا ايضا فانه اذا
 بالتواتر قول واحد منهم قطعنا فقولهم اجمعين اما قوله ومن ههنا الخ
 فهو ناش من النفاق فانه طعن على الاسلام وكلامهم الله لتأقضى آيات التنزيه
 مع آيات التشبيه وغيرها والحال ان اختلاف الاخبار وجوها وحال
 من التقية والعموم والخصوص والاطلاق والتحديد وهم الراوي خطأ
 ودقة المعنى وكونه متشابهها الى غير ذلك قوله بما يضحك عليه الصبيان آه
 صد والله العظيم ان الذين اجروا كانوا من الذين امنوا يضحكون وسببت
 ان التقية في محلها من سنن الرسلين ونضحت على طائفة بمقتضى قوله نعم فاليم
 الذين امنوا من الكفار يضحكون فنقول قد عرفت ان البيضاوى اعترف
 بان موسى عليه السلام كان يعيش في قومه بلاتقيه ويذكر عليها قوله نعم لا تلقوا

أبيدكم إلى التهلكة ثم ما يدل على ثقته سيد الأبرار اختفائه في الغار وهو به
من أئمة الأئمة وعدم حربه من الكفار إلا أن يستثنى بمصاحبه صاحب
لغار الذي لم يحصل له إلا الغلاء ومنه أنه قال لليضاوي في ذيل تفسير
ناصداً بما تقوم مرأها صله أنه روى أنها أنزلت بعد ثلث سنين من النعمة
وكان صفي تلك السنين مخفياً أمر النبوة إلى أن امره الله بأظهاره وفي الوهم
للدينة عن أبي عبيد بن عبد الله بن مسعود ما زال النبي مستغنيا حتى نزلت
فاصدع بما تقوم فخره هو أصحابه وطراوى في صحاحهم أنه صرح أن لعائشه لو
قوله حديثه عهد بالجاهلية وفي رواية حديثه عهد بالكفر وفي أخرى
حديثه عهد بالشرك وإخاف أن ينكروا لهم عهد بالبيت هدم وأدخلت فيه
ما أخرج منه والرواية تتكلم لاه من وجعلت له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً
فدخلت به لسأسى براهيم إلى غير ذلك من الأحاديث من بناء التفصيل فعليه
بكتابه حسا الإسلام وولد الإسلام من مصنفات جناب ولذي العلام أدام الله
إفادته قوله فأي فرق إلى قوله قريب من الكفر أقول كافرهم أبليس خبيث
لقد ظهر من هذا القول أنه عامل على قياس البيهقي حقا حيث قال تبعاً للحنابلة
على نفسه ساير الناس فانظروا يا أولي الألباب إلى عداوة من أهل البيت
كيفية روى أصحابه عن النبي أنه قال علماء فتنه كانباء بني إسرائيل ولا يرضى
ذلك العجب يكون أهل البيت مثلهم بالجملة مذهب كاهمية أن أئمة أهل البيت
أفضل من الأنبياء السابقين وقد أثبت هذه العقيدة في حسان الإسلام
بأتم بسط وتفصيل ونذكر سيراً من الأدلة فنقول منها حديث الواخامة

الذي في آخره سمعت رسول الله ص يقول لعلي انت اخي في الدنيا والاخرة
 ومنها اية الباطلة الناصبة على كون علي نفس الرسول وما رواه الترمذي
 انه قال نه عليا خطا وانما منه وحديث الطبري في رواية الشافعي ابن المعاذي
 على منة مثل رئيس من بني وكذا الروايات الدالة على امامه الامام الثاني عشر
 صاحب العصر تقدمه على عيسى بن مريم الى غير ذلك قوله فلو افتراء عليهم لخر العجب
 كل العجب لا يكون القول بخطائهم افتراء ويكون القول بعصمتهم افتراء
 وتأهيك في جوابه لعنه الله على الكاذبين وهذا خرافا ارجنا ايراده في
 النقص على هذا الناصب الله الحمد والاخر او صل الله على نبيه واهل بيته
 اجمعين صلوة دائمة بأمسية الى يوم الدين

